

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

- قدم زلت: الحوالي يفيق مدوياً
- نحن والآخر: تأسيس لحوارية داخلية
- ملك مناضل، أم لاعب خاسر؟
- زمن السجن .. أزمنة الحرية
- أم القرى: ما أرخص الإنسان!

الدولة السعودية الفاشلة تكرر مآسي قتل الحجاج في كل موسم



العقلية البدوية
ومسؤولية
القتل الجماعي



السعوديون الخوارج
ونحن .. الى أين؟

مفتي وهابي:
مكة بلد كفر، وأهلها كفار!



في هذا العدد

- ١ دولة القصيم
- ٢ ضحايا موكب رسمي: سؤال المسؤولية في منى
- ٤ الأغراض المستنفذة وتمديد الوصاية لهيئة الأمر بالمعروف
- ٦ ولي العهد ينفي التغيير: رؤى في الـ (لا إصلاح)
- ٨ كيف ترسخ قدم زلت: الحواري يفيق مدوياً
- ١٠ وزير العدل يثير جدلاً حول مشاركة المرأة في القضاء
- ١٢ نحن والآخر: تأسيس لحوارية داخلية
- ١٣ حتى لا تكون الهدف المقبل: السعودية تحاول إنقاذ النظام السوري
- ١٦ تقييم لحكم الملك السعودي: ملك مناضل، أم لاعب خاسر؟
- ١٩ الهوية الضائعة في خطاب الملك عبدالله
- ٢٠ عالم وهابي يفتي: مكة بلد كفر، وأهلها كفار!
- ٢٢ زمن السجن.. أزمنة الحرية
- ٣١ من تراثنا المهمل: آبار لها تاريخ أصبحت تاريخاً
- ٣٤ السعوديون الخوارج ونحن.. الى أين؟
- ٣٨ شعر: أم القرى، ما أرخص الإنسان!
- ٣٩ أعلام الحجاز: آل زين العابدين
- ٤٠ وطنٌ وملوكٌ مكروهين

دولة القصيم

السكان يختلف فئاتهم وعبر ممثلهم في الجهاز الاداري للدولة، بنسب مرضية وإن لم تكن متساوية بالضرورة، فالعدل بات شرطاً مستحيلاً في عالمنا اليوم، ولكن يبقى خيار القسمة التوافقية قائماً. وطالما أننا نتحدث عن وطن، والوطن لا يكتسب صفته هذه إلا أن يكون مؤسساً على قاعدة المواطنة كخط إستواء يتلقى عليه كافة المواطنين، فإن هيمنة فئة من السكان على الجهاز الاداري للدولة يعني إنعدام شروط ولادة وطن.

مبدأ المواطنة، كشرط أساسي لبناء الوطن، ليس مقبولاً من الدولة والمحيط الاجتماعي السلفي، لأن المواطنة تضع الجميع على نقطة التقاء واحدة، ولا يمكن بحسب العقيدة السلفية والعقل السياسي الرسمي القبول بها، فذلك يقتضي قلب كيانية الدولة نفسها، وإعادة تنظيم مجمل المصالح العمومية وفق هذا المبدأ. أمناء العقيدة السلفية يرون بأن هذه الدولة قائمة على رسالة دينية ممثلة في الدعوة الوهابية، وإن مشروعية الدولة وأصل وجودها مرتبطان بتمسكها بالدعوة وتسهيل مهمة نشر رسالتها في العالم، وإن المبادئ الأساسية حول الدولة في العالم لا يجب أن تنسحب على الدولة السعودية، فالمواطنة والوطنية والقومية ماهي الا من مبتدعات أهل الضلال، وليس هناك الا المسلم الملتزم بالعقيدة السلفية كمكافئ قانوني للمواطن. وللعائلة المالكة رؤية مماثلة، ولكن من منظور مختلف، فهي ترى بأن الدولة قامت بمجهود عائلي وتحت ظلال السيف، وليس هناك من له حق المطالبة بالمساواة، فهذه دولة آل سعود فمن شاء فليخضع لشروطها ومن شأن فليخرج من حدودها، وقد قيل هذا اللفظ مراراً ضد فئات عديدة، وليس من قبيل المصادفة إصدار قرارات إسقاط الجنسية عن مواطنين لأنهم جهروا بأصوات تخالف الدولة. مهما يكن، فإن الدولة السعودية محكومة من قبل منطقة ضئيلة في حجمها وتعداد سكانها، وهي تختزل مجمل الكيان الاداري للدولة. وإذا ما أرجعنا القصيم الى مجالها الاداري والجغرافي الممثل في منطقة نجد فستكون النتيجة كارثية، حيث أن هذه المنطقة - نجد، والتي حسب الإحصائية السكانية الرسمية مع التحفظ تمثل بين ٣٠ - ٣١ بالمئة، تسيطر على ٩٠ بالمئة من المناصب الحكومية، فيما تحصل بقية المناطق والفئات السكانية الاخرى التي تمثل ٧٠ بالمئة من اجمالي السكان ١٠ بالمئة فقط من مجمل المناصب الحكومية. أليس وفق هذه القسمة الجائرة يمكن وصفها بدولة القصيم؟

منطقة القصيم لم تكتسب أهميتها الاعلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر، كونها تمثل حاضنة نموذجية للفكر المتطرف الذي يعد مسؤولاً عن تدجيج الانتحاريين في الجنوب (عسير والباحة) بأيدولوجية القداء والتضحية في شكلها الانتحاري. وفي واقع الأمر أن أهمية هذه المنطقة أكبر من ذلك بكثير، وتعود الى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر بزمان بعيد، فهي ترتبط بتاريخ نشأة الدولة السعودية وبالمذهب الوهابي معاً. إن اللحظة التي حازت عليها هذه المنطقة تجعلها البؤرة المركزية الاولى التي منها تغير وجه الجزيرة العربية، فقد نبئت الدعوة السلفية في تربتها الخصبة لتضفي وشاحاً دينياً على المشروع السياسي لأل سعود، فأصبحت المركز الديني للدولة، الذي لا يكف عن تخريج العلماء والدعاة وتأهيلهم للاضطلاع بأدوار متعددة في الجهاز الديني للدولة.

حلقات الدعوة لا تقتصر في هذه المنطقة المحافظة والصغيرة، فهناك تتجلى الحراسة الشديدة على المعتقد السلفي الذي يراى تحصينه أمام موجة التحديث التي تواجه نقاط تفتيش عقيدة متتالية يديرها حراس العقيدة الكبار. القصيم كمركز ديني حصين تنأى بنفسها بمساعدة الطبيعة عن تأثيرات التحول الاجتماعي الذي تعيشه البلاد، وتقاوم كل مغريات المساومة مع مايجري خارجها، وكأن ثمة تضامناً جماعياً على تحصين الاقليم بمجمله إزاء رياح التغيير التي ترتطم بتخومه. فالإباء العنيد يضع سواتره النفسية والفكرية أمام الاجسام الغريبة التي تخوم حول الاقليم، رغم أن ما يتسرب الى داخله يقبل بشروط معقدة، فينبأ يقبل بعض أمناء العقيدة منتجات الضلال كالسيارة والهاتف والميكرفون، يتشبث فريق آخر بنزعة المقاومة لكل ما قد يؤسس لوهن مستقبلي أو رضوخ سهل لعالم موصوم بالشرك والدنس الأصيل.

لسنا هنا في مقام توصيف التكوين النفسي والعقدي لسكان منطقة القصيم، بقدر ما نحاول التعريف بجزء يمسك بقاطرة الدولة من كل أطرافها، فسكان هذه المنطقة يمثلون مانسبته ٦ بالمئة فقط من إجمالي تعداد السكان، ولكنها مع ذلك تسيطر على ما نسبته ٧٠ بالمئة من الجهاز الاداري للدولة. وبإمكان المرء أن يتخيل كيف يمكن للدولة أن تحقق توازناً داخلياً في حركة تطورها وفي الوقت نفسه في تحقيق العدالة في مجالات التنمية والادارة والثروة في ظل إختلال خطير كهذا.

لقد قيل دائماً بأن تحويل الدولة الى وطن يشترط اندماج

الدولة السعودية محكومة من قبل منطقة ضئيلة في حجمها وتعداد سكانها، وهي تختزل مجمل الكيان الاداري للدولة

ضحايا موكب رسمي

سؤال المسؤولية في منى

يجادل المسؤول بأن انخفاض مستوى الوعي لدى الحجاج وعدم انضباطهم الى جانب أن القادمين لأداء مناسك الحج يتبدلون بما يجعل الخبرة غير تراكمية من جانب الحجاج وليس الحكومة، ففي كل عام يقدم أناس غير الذين قدموا في العام الذي سبقه. الى هذا الحد من الجدل قد يبدو مقبولاً، مع أن الحديث هنا لا يزال مقصوراً على أناس يراد منهم تحمل مسؤولية تنظيم أنفسهم بأنفسهم، وماذا عن دور الأجهزة المشرفة والمنظمة لشؤون الحج، فهل فوّضت أمرها لأناس يجهلون حتى مواقع سكنهم، فضلاً عن تضاريس المنطقة ومدخلها ومخارجها.

كل ما قيل عن الحجاج ليس سوى إبقاء القضية في سوء الانضباط من قبل الحجاج، وسوء التنظيم من قبل الدولة المشرفة على شؤون الحج، ولكن هل هناك شيء آخر غير معلن في الحادثة؟ مصادر عدة ذكرت بأن قوات الأمن أغلقت جسر الجمرات لتسهيل مرور موكب رسمي لأحد الأمراء الكبار، الأمر الذي أدى الى تعطيل حركة السير وحشر الحجاج على جانبي الطريق وبعد أن أنهى الموكب مهمته في رمي الجمرات تم فتح الطريق فتدافع الحجاج بصورة غير منظمة وعاجلة ما أدى الى وقوع عدد منهم على الأرض فحدثت الكارثة بعد ان تكوّن الحجاج في ذلك المكان فوق بعضهم وتدافعوا اما للهروب من المكان او لانقاذ ذويهم وأمتعتهم. الرواية الرسمية تقول بحسب تصريح وزير الصحة حمد بن عبدالله المانع اكد للصحافيين يوم الحادثة (ان المشكلة كانت حجاجاً غير نظاميين ومشكلة الامتعة)، الا أن شهود عيان أفادوا بأن السبب غير ذلك. ومع أن المكان محاط بشبكة مراقبة منظمة بما يعني أن وزارة الداخلية تملك وحدها الدليل المرئي على الحادثة، الا أنها حتى الآن لم تظهر ما يعزز أو ينفي خبر المصادر الموثقة التي جاءت بتصريحات شهود العيان لتؤكد الخبر. فقد نقلت جريدة إيلاف الالكترونية في الثالث عشر من ديسمبر عن شهود عيان أفادوا (أن الشرطة اقدمت على إغلاق الطريق على جسر الجمرات ما اوقف سير الحجاج وتسبب بـرحمة وتدافع شديدين)، ما يربح وقوع

واختناقات وتدافع) يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الحجاج. وكانت الحكومة في كل حادثة لها موقف موحد إما القاء اللوم على الحجاج أو تسجيلها في قائمة (القضاء والقدرة). وفي الفاجعة الأخيرة كما في الفواجع السابقة، وجّه المسؤولون الرسميون وكذا المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ اللوم بلغة تقريرية للحجاج بسبب عدم انضباطهم وقلة وعيهم وحملهم للامتعة في وقت رمي الجمرات.

وفي كافة الكوارث البشرية كان يتم اغلاق الملف على نحو عاجل دون إجراء تحقيق دقيق في طبيعة كل كارثة وأسبابها، على الأقل من أجل تفادي وقوعها في المستقبل، سيما وأن كثيراً من الحوادث وقعت في ذات المكان - منى. فقد قتل ٢٧٠ حاجاً بالقرب من جسر الجمرات عام ١٩٩٤، وقضى

اعتاد المسؤولون على توزيع

أوسمة الشهادة على ضحايا

الحج، للخروج من مأزق

المسؤولية، فالشهادة هنا تنقل

ملف القضية نحو السماء

٣٤٣ حاجاً في حريق بخيام في منى عام ١٩٩٧ وقتل ١١٩ حاجاً بالقرب من جسر الجمرات عام ١٩٩٨، ٣٥ حاجاً عام ٢٠٠١ و١٤ حاجاً عام ٢٠٠٣ وحوالي ٢٥٠ حاجاً عام ٢٠٠٤.

ليس التدافع وحده مبرراً كافياً لاعطاء تفسير مقنع لما يقع من كوارث، خصوصاً وأن هذا التدافع قابل لأن يتكرر داخل الحرم المكي نفسه. وبالمقارنة مع مناسبات دينية أو إجتماعية أو ثقافية تجري في أنحاء مختلفة من العالم، فإن تجمع أعداد كبيرة تصل في بعض الأحيان الى ما يربو على الاربعة ملايين شخصاً لا ينتهي به الحال الى سقوط هذا العدد من الضحايا، فضلاً عن أن يتكرر الحادث وفي ذات المكان وبنفس الطريقة. قد

مشهد يكاد يتكرر سنوياً.. يعود حجاج لبيت الله الحرام الى ديارهم في توابيت قبل أن ينهوا مناسك الحج، ومايلبث أن يغلق ملف القضية على نحو عاجل، بعد أن يتم جرد عدد الضحايا والاعلان عن جنسياتهم. وليتهم يعودون عقب الترخّم عليهم والاعتذار لذويهم عمّا أصابهم من قرح وآلم، وإنما يعودون وقد حملوا أوزار أخطاء لا دخل لهم بها وسوء فعل لم يقترفوه.. فقد جنح المسؤولون الرسميون عن تنظيم شؤون الحج الى تحميل الضحايا تبعات الكوارث الانسانية تحت ذريعة انخفاض مستوى الوعي لديهم، وتكاليهم على بعض في فترة الذروة خلال رمي الجمرات، وكأن الحال مجهول لدى المسؤولين. أو كأن عدد الحجاج ضئيلاً بما لا مبرر فيه لمثل هذا الزحام الشديد في مواقع هي في الاصل تقتصر الى الاستعدادات الكافية لدرء حوادث قاتلة كالتى جرت وتجرى في كل عام تقريباً.

بدأ حج هذا العام بحادثة مأساوية وانتهى بأخرى، فمن سقوط فندق لؤلؤة مكة من قواعده والذي أودى بحياة ما يتناهز المئة، ثم إختتمته بحادثة مأساوية أخرى في منى أودت بحياة ٣٦٢ حاجاً، من بينهم مئة مصري الى جانب أفارقة وسعوديين وغيرهم من دول آسيوية، وجرح ٣٠٠ حسب الحصيلة الرسمية المعلنة. وكما هي العادة فالضحايا ليس لهم سوى أكفانهم وألواح التوابيت التي تحمل أجسادهم، ورسالة عزاء فاترة، تمنحهم إياها الدولة أو المؤسسة الدينية. فقد اعتاد المسؤولون على توزيع أوسمة الشهادة على ضحايا الحج، للخروج من مأزق المسؤولية، فالشهادة هنا تنقل ملف القضية نحو السماء، وتضع الضحايا في سياق قدرى يفقد معه أثر المتسبب الحقيقي في الفاجعة.

منذ خضوع المدينتين المقدستين في العشرينيات الميلادية، أصبحت الدولة السعودية تشرف منفردة على تسير شؤون الحج. وخلال العقود الثمانية، كانت الكوارث البشرية تقع بصورة متوالية، وفي جميعها تقريباً كان التخصّص من المسؤولية هو الموقف الرسمي الثابت. ولا يكاد يمرّ عام دون وقوع حوادث مأساوية (حرائق وانهدامات



مسؤولية من مقتل المأت من الحجاج؟

الهيئة العليا لشؤون الحج، بإمكان الحكومة إن شاءت أن تفرض شروطاً على حملات الحج من قبيل توفير فريق طبي، ولجنة إدارية بحيث تشارك في العملية التنظيمية العامة. من جهة ثانية، فإن بإمكان السعودية الافادة من خبرات الدول الاخرى الاسلامية وغيرها في مجال إدارة الحشود الضخمة.

ثمة أمر آخر لا يقل أهمية وخطورة، وهي المتعلقة بالأحكام الفقهية الخاصة بالحج. فبقدر دور الدولة السعودية الدعوة الى مؤتمر فقهي عام يدعى اليه علماء الشريعة من كافة المذاهب الاسلامية، وتقوم الحكومة بشرح الصعوبات العملية التي تواجه الحجاج في بعض المناسك من أجل تحفيز الفقهاء على التوصل لأحكام تسهل على الحجاج مناسكهم، وتحول دون تكرار الحوادث المأساوية.

ليس ثمة شك أن للفقهاء دوراً في تسهيل شؤون الحج، وأن الفتاوى المتعلقة بالحج في كثير من المذاهب لا تأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجه الحجاج، والزيادة العددية في كل عام، بما تحمل من مخاطر جديدة على سلامة الحجاج وعلى طريقة أداء المناسك. هناك بالطبع استثناءات وخصوصاً في منسك رمي الجمرات حيث سهل قلّة من الفقهاء على أتباعهم الأمر فأفتوا بجواز رمي الجمار قبل الزوال، فيما لا يزال أغلب الفقهاء على الحكم القائل بالرمي بعد الزوال.

وفيما تبدو قضية النحر تسيّر نحو الحل بصورة مرضية بعد يجيز دفع أثمان الاضحيات نقداً أو الذبح خارج المشاعر أو خارج السعودية وتوزيع لحومها على الفقراء والمحتاجين، فلا تزال هناك بعض القضايا العالقة التي ما زالت تشكل صعوبات شديدة. إن كارثة مني الجديدة يجب أن تفتح ملف شؤون الحج في أبعادها المختلفة، من أجل وضع حلول حاسمة لمجمل المشكلات التي تواجه حجاج بيت الله في كل عام.

لقد بدا واضحاً في ضوء تكرار الحوادث المأساوية وبناء على الملاحظة والتقارير المرفوعة من مؤسسات الحج في عدد من الدول الاسلامية أن السبب الرئيسي في تلك الحوادث هو إخفاق الدولة في إدارة شؤون الحج، رغم وجود ٦٠ ألف عنصر من قوات الامن، الذين أصبحوا عبئاً إضافياً في إعاقه حركة الحجاج وتنظيم فعاليات الحج، فهذه القوات أعدت في الأصل لمهام أمنية بدرجة أساسية وليست تنظيمية، فإدارة حشود كبيرة من الافراد يتطلب مهارات من نوع مختلف وليس عناصر مدججة بالسلاح.

للحكومة موقف موحد

في كل حادثة: إما القاء اللوم

على الحجاج أو تسجيلها

في قائمة القضاء والقدر

لاغلاق الملف على الفور

إن توجيه اللوم الى الحجاج أنفسهم لا يخلي الدولة من مسؤوليتها، سيما ونحن نتحدث عن مآسي متكررة، في مقابل تراكم خبرة طويلة يفترض أن تكون استعدادات الدولة بالدرجة التي تحول دون تكرار الحادثة الواحدة في المكان نفسه مرتين، كيف وقد تكررت عدة مرات.

إذا كانت الحكومة السعودية ترفض فكرة الرعاية الاسلامية الدولية من منطلق حفظ السيادة، فإن الحاجة الى إشراك المؤسسات الاهلية أو شبه الرسمية التي يمكن الاستعانة بها في تنظيم شؤون الحج، أو الطلب من حملات الحج الكبيرة توفير فريق إداري يشارك في العملية التنظيمية بالتعاون مع

الكارثة بسبب موكب رسمي. والجدير بالذكر، أنها ليست المرة الاولى التي يتسبب موكب رسمي في وقوع ضحايا بين الحجاج، ففي عام ١٩٩٠ تسبب موكب الملك فهد في وقوع مجزرة داخل نفق الميعصم بعد اغلاقه لفترة من الوقت ما تسبب في وقوع تدافع داخل النفق والذي أحدث حالة من الفوضى والذعر بين الحجاج. وكان المسؤولين الرسميون أعلنوا في حينها أن السبب يعود الى انطفاء المراوح المنصوبة داخل النفق ما أدى الى وقوع إختناقات وتدفعات قضت على مايربو ١٥٠٠ حاج.

إن سرعة رد فعل المسؤولين الرسميين والدينيين على الكارثة بطريقة هجومية تهدف الى تبرئة الذات ودفع كرة النار الى الخارج، الى الضحايا، حيث عزت السلطات السعودية الحادث المأساوي الى حجاج (غير نظاميين)!!

بيد أن ثمة رسالة خفية وراء ردود الفعل الرسمية العاجلة. فوزارة الداخلية والدولة السعودية بصورة عامة تواجه تحدي المشروعية، مشروعية الادارة والاشراف على شؤون الحج، وهو تحدي واجهته منذ بداية نشأة الدولة، حيث كانت المطالبات تتواصل برقع الوصاية السعودية عن الحرمين الشريفين، واخضاعهما تحت إشراف إسلامي عام، أو هيئة إسلامية عالمية تقوم على رعاية وإدارة شؤون الحج، وهي قضية تعتبر بالغة الحساسية بالنسبة للعائلة المالكة التي تدرج هذا الموضوع ضمن مجال السيادة، دع عنك أن إخضاع الحرمين الشريفين تحت إشراف إسلامي دولي يأكل من شرعية الدولة ذاتها التي اكتسبتها بفعل انفرادها التام في الرعاية والاشراف ودعوى خدمة الحرمين الشريفين، وهو ما يفسر اللغة الصارمة التي تتبناها الرسمية السعودية في تحميل الحجاج.

طبيب جزائري صرّح بصورة غاضبة متهمًا المسؤولين عن الاجهزة المختصة بشؤون الوافدين والحجاج وقال إن دعمهم لا شيء، صفر، لاشيء).

إن الواجب الديني والاخلاقي يفرض على الحكومة السعودية ومن منطلق الرعاية والخدمة لحجاج بيت الله الحرام فتح تحقيق في الحادث قبل اطلاق موجة تصريحات تدّين الضحايا. إن الصمت واغلاق الملف وتسجيل القدر كمسؤول عن الحادث، لن يضع حداً لمطالب كثير من الحجاج بمن فيهم ذوي الضحايا لفتح تحقيق محايد لتحديد السبب الحقيقي وراء ما جرى، رغم أن شبكة الكاميرات المنصوبة على اعمدة النور وفوق المياني في منى تلك الاجابة الحاسمة، وبإمكان الحكومة، لو أرادت ذلك، الكشف عن شرائط تصويرية لبيان الحقيقة.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المحك

الأغراض المستنفذة وتمديد الوصاية الدينية

الرئيس العام للهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر



الدولة، حيث لم تكن الأخيرة تملك جيشاً نظامياً قادراً على ضبط الأمن وحماية الدولة من الانهيار الداخلي والتهديدات الخارجية. إن

الوظيفة المزدوجة للهيئة بوصفها جهاز إرشاد ديني اجتماعي، وجهاز ضبط أمني داخلي كانت دائماً عصية على رسم حدود واضحة لمجالها، وقد ظل تداخل الأدوار والوظائف بينها وبين أجهزة أخرى (الاعلام، الداخلية، البلديات، الحج...) مورد تشاك متصل، يخففه عادة المكاسب المرجوة من وراء نشاط الهيئة على صعيد دعم السلطة السياسية في ضبط النظام العام، وملاحقة الظواهر الاجتماعية المرشحة لانفلاتات أمنية وسياسية.

غير أن الخروقات المتكررة من قبل الهيئة لمجال الحريات الفردية والعامية باتت مورد نقد وسخط عام، فقد باتت النظرة إلى نشاطات الهيئة محفوفة بأشكال متطرفة من الارتباب الامر الذي يسلبها قوتي الاقتناع والتأثير في مجال الارشاد الاجتماعي والاخلاقي ويحصر دورها كمؤسسة أمنية غير منضبطة.

في السبعينات الميلادية كانت الهيئة تزال مهمة درة التأثيرات الاجتماعية والاخلاقية لبرامج التحديث التي بدأتها الدولة، ولم تكن الوظيفة المزروجة غائبة فقد كانت الهيئة مؤسسة إرشادية وجهاز ضبط تعمل جنباً إلى جنب المؤسسات الأمنية والمؤسسة الدينية. وبمضيعة الحال، فإن الانفتاح الاجتماعي والاعلامي النسبي المصاحب لعملية التحديث قد أحدث هزات اجتماعية عنيفة بفعل تصادم النظام الثقافي التقليدي مع قيم التحديث، والذي أفرز ظواهر ثقافية واجتماعية إرتدادية عكسها تبدل أنماط التفكير والمعيشة، كمؤشر على تحول اجتماعي جوهري. والاهم من ذلك أن عملية التحديث

بأن العفو من شيم الرجال وأن كل من آدم خطأ.

وفي ضوء حالات التعدي المتزايدة من قبل رجال من الهيئة بدأت نشاطات الأخيرة ودورها يخضعان للنقاش العام حول مبرر وجودها كمؤسسة رسمية تزاوِل مهمة الاصلاح الاجتماعي والديني وفق آليات غير منضبطة أو متداخلة، حيث بدأت الهيئة تأخذ في الاونة الأخيرة شكلاً راديكالياً يتجاوز حدودها، وتحاول مزاولة دور شرطة آداب ولكن تحت غطاء ديني. وفيما ترفض العائلة المالكة وضع ضوابط محددة لعمل هذه المؤسسة التي تحظى بدعم المؤسسة الدينية الرسمية وكذا بعض الامراء، فإن المخالفات المتزايدة التي يقرنها بعض رجال الهيئة وضعت الأخيرة تحت دائرة الضوء في الاونة الأخيرة، فقد بدأت كتابات نقدية تنشر في وسائل الاعلام المحلية

زوال قدسية أعمال الهيئة بفعل

أدائها غير المتوازن وغير

المنضبط يفتح أفق الجدل حول

أصل بقاء البقرة المقدسة

(أي كلية المؤسسة الدينية)

والخارجية تستعلن ما يجري تداوله في المجالس الخاصة وفي صدور المتضررين من نشاطات الهيئة وبخاصة أولئك الذين تعرضوا لانتهاكات واضحة بفعل أخطاء في تقدير أوضاع إجتماعية معينة أو نتيجة معلومات مغلوطة أو ربما دسائس مقصودة.

إن الوظيفة المركزية التي حددتها الدولة السعودية لعمل الهيئة منذ انفلاش جيش الاخوان بعد معركة السبلة عام ١٩٢٨ ومابعدها قد صممت لاستيعاب فلول الاخوان ضمن إطار مؤسسي تابع للدولة. وكان الغرض من وراء ذلك احتواء خطر غير متوقع من بقايا الاخوان، وثانياً تهميرهم في عملية ضبط النظام والسيطرة وبخاصة في مرحلة تأسيس

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووظيفة دينية تاريخية كانت تقوم بمهمة تنبيه المجتمع للامتنثال بضوابط الشرع الحنيف والنأي عن كل ما يخالف ما حرّم الله عزّ وجل. وهي وظيفة لم تأخذ صفة رسمية، فهي من الأمور الحسبية التي ينال عليها المصطلع بها الأجر والثواب دون أن يهدف من وراءها الكسب والمال، ولذلك كانت مهمة لا يقوم بها الا المعروفون بالترزاهم الديني ومن نالوا درجة تأهيل شرعي عالٍ، وهم في الغالب أهل ورع وزهد وتقوى، ولم يكن أهل المعروف يخضعون تحت تأثير السلطة أو يحقّقون أغراضاً دنيوية، بل كانت مهمتهم دعوية خالصة لوجه الله سبحانه وتعالى، يضاف إلى ذلك خصائص أهل المعروف النفسية والروحية، فهم إلى جانب التزامهم بضوابط الشرع وإحاطتهم الكبيرة بأحكام الدين، فقد كانوا على درجة عالية من الرحمة والشفقة بعباد الله، فلا يرمون الناس بالباطل، ولا يقتحمون عليهم بيوتهم، ولا يهتكوا أستارهم وأسرارهم، وقد أعطانا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عبرة حين تسوّر بيت أحدهم فذكره بآيات الله البينات التي تمنع التسلق (وأتوا البيوت من أبوابها) والتجسس (ولا تجسسوا)، وكان الخليفة أراد من ذلك إطلاق تحذير عبر التاريخ بأن حفظ قيم المجتمع وأخلاقه لا تتم بإقحام الدور على أصحابها، ولا التعرّض للناس فيما لا تجاهر بالسوء قد بدر منهم، وقد حذّر المصطفى صلى الله عليه وسلم من فتيش التوايا أو أخذ الناس بالظنّة. ولكن حين تبدّل مقاصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتصبح أداة للردع والتعنيف لخدمة أغراض غير إرشادية يمصطلع بها أناس غير مؤهلين للقيام بهذه المهمة الشريفة، يفقد هذا الجهاز وظيفته، يتجلى ذلك في الانتهاكات المتكررة للحدود الشرعية والأخلاقية لرجال من الهيئة. ففي الشهر الفائت تعرّض أحد المواطنين للضرب المبرح على يد رجال الهيئة كاد أن تفقّء عينه، وبعد ذلك اكتفى مسؤولو الهيئة بكتابة رسالة اعتذار له على ما أصابه من أضرار جسدية، بعد أن تبين أنه لم يكن الشخص المطلوب، وذكر رجال الهيئة الضحية

كانت ستؤدي تلقائياً إلى تعقيد في وظائف أجهزة الدولة وأدوارها، وكذا تطوّر الحياة الاجتماعية التي فرضت برامج التحديث عليها تعقيداً في الروابط الداخلية بين الأفراد والفئات الاجتماعية بعضها ببعض. إن المساعي التي قامت بها الهيئة لكبح تأثيرات التحديث في بعده الاجتماعي والأخلاقي كانت تصب في مجرى الدولة، التي كانت تخشى من انفلاتات غير محسوبة قد تطفو على سطح المجتمع، وقد تأخذ شكلاً اجتماعياً ولكنها تنذر بخضات سياسية عنيفة. وقد كانت السلطة السعودية تحذر بدرجة كبيرة من عملية الانتقال من القرى إلى المدن بما يصاحبها من تبدلات جوهرية في وعي المجموعات النازحة، والزيادة الممتدة في سقف التوقعات سيما وأن هذه التبدلات غير خاضعة للحسابات الدقيقة لدى صانعي القرار فضلاً عن قصور الدولة عن إستيعاب تلك التبدلات في سياق نشاطية الدولة، أو حتى ضمن أطر مؤسسات أهلية، فالظواهر الثقافية والسياسية التي جاءت مع عملية التحديث وقعت خارج فضاء سيطرة الدولة والمجتمع معاً.

الحراك الاجتماعي الناشئ عقب انطلاق موجة التحديث في أبعادها التقنية تحديداً (التمدن والتصنيع) أحدث اختلالاً واضحاً في توازن المجتمع، تظهر في جانب منه في مستوى الانضباط الأخلاقي ولكنه بالتأكيد لم يكن الأفراد الحتمي لعملية التحديث، فقد فرضت الدولة منذ البداية تدابير صارمة على المجتمع خلال فترة الانتقال بالدولة إلى مرحلة جديدة، أي خلال تحديث الجهاز الإداري للدولة، وكان الهدف من وراء ذلك كله هو ضبط السلطة السياسية المعبر عنه دائماً بضبط النظام العام للمجتمع، والمحافظة على قيمه وتقاليده وعاداته، ولذلك فإن القوانين الموضوعية خلال فترة التحديث أريد منها أن تحقق فكرة الردع أكثر منها فكرة التنظيم، أي تنظيم المصالح العمومية وسن التشريعات الرامية إلى حفظ الحقوق.

لقد وجدت الهيئة كمؤسسة ذات وظيفة مزدوجة مجالاً رحيماً لمضاعفة درجة توجعها في الشأن العام، والاجتماعي منه بدرجة أساسية، ولم تكن العائلة المالكة تجد مناصباً من مباركة نشاط الهيئة التي جرى توظيفها في حفظ النظام تحت مسمى المحافظة على قيم المجتمع وإرساء القوانين الرادعة عن إقتراف المنكرات الأخلاقية. وربما كان وجود الهيئة كمؤسسة إرشادية في مرحلة التحديث ضرورية للمجتمع، وهو ما برر إلى حد كبير وظائفها التي لم تكن تخلو من تجاوزات فادحة أحياناً، مثل ملاحقة الأفراد في الشوارع العامة وإكراههم على خلق شعورهم أو سوتهم بالعصا

إلى الصلاة جماعة في المساجد، أو معاقبة المدخنين، وإلزام النساء بالحجاب الكامل، الأمر الذي أشاع أجواء هلع واستياء بين قطاع من المجتمع، وبالطبع فإن حضور الهيئة وسطوتها متفاوتتان من منطقة لأخرى، بحسب مستوى الالتزام ودرجة المحافظة، ولكن المشهد العام خلال عهدي الستينيات والسبعينيات يكاد يكون واحداً.

لاشك أن زخماً هائلاً حظيت به الهيئة منذ السبعينات بسبب نجاحها في تحقيق أغراض السلطة وقدّر كبير من ضرورات المجتمع، وقد أضفت تلك النجاحات رداءً قدسياً خاصاً على الهيئة ورجالها، بحيث باتت لفترة طويلة خارج المسائلة والنقد، ولا ننسى أن المبدأ ذاته، بما يحمل معنى دينياً، منحها حماية أمام النقد والتقويم، حتى باتت في بعض الأحيان غير خاضعة لأي نوع من أنواع الرقابة، بل تحولت هي إلى مؤسسة رقابية على المجتمع، على الأقل في الجانب الأخلاقي، الذي بات يمثل الموضوع التسويغي لبقائهما على قيد الحياة. هناك دون شك رغبة غير معلنة لدى العائلة المالكة في الاحتفاظ بالهيئة كبدل محيط لأي نشاطات دعوية تجري خارج مظلة الدولة، خصوصاً وأن الأمر بالمرء والنهي عن المنكر وظيفة مشاعة، تضطلع بها أيضاً الحركات الدينية والجمعيات الخيرية الأهلية، بما ينذر بإحتمال التوظيف السياسي.

المجتمع عبر مؤسساته المدنية

قادر على مزاوله مهمة الرقابة

والضبط والنقد على ذاته

وعلى الدولة، فالمظالم تقع في

غياب سلطة المجتمع

على أية حال، فإن غروب جزء من القداسة عن أعمال الهيئة بفعل أدائها غير المتوازن وغير المنضبط يفتح أفق الجدل على نطاق واسع حول أصل بقاء البقرة المقدسة (أي كلفة المؤسسة الدينية) ليس بوصفها جهازاً إرشادياً فحسب، بل وتشريعياً ينزع نحو تأكيد وصاياته الدينية والاجتماعية بكل مافي الوصاية من نزوعات اقتلاعية. فقد باتت الحاجة إلى تخفيض دور المؤسسة الدينية بكافة فروعها واشتقاقاتها، إلى مستوى يجعلها في صف المؤسسات الأهلية التي تعمل للمنفعة العامة، وتحقيق مبدأ الانضباط الأخلاقي لا عن طريق الإكراه والقسر، ولا عبر آليات تملئها سياسات الدولة، وإنما عبر القيم الأخلاقية للمجتمع

والمبادئ الدينية والانسانية مورد الاتفاق العام.

إن البلوغ بالمجتمع إلى مستوى الرشد الأخلاقي والقيمي لم يتحقق عبر تركيز دور المؤسسة الدينية بكافة فروعها، ولكن عن طريق إشاعة ثقافة الحرية المنضبطة وتوظيف المخزون النفسي والثقافي ضمن قنوات تعبير حرة وسليمة، لتجنيب المجتمع ظواهر ترمز أخلاقي أو تعديت ذات طابع حقوقي لا يمكن إخمادها بلغة إكراهية صارمة ولا بوسائل القوة المتبعة حالياً.

إن المجتمع عبر مؤسساته المدنية قادر على مزاوله مهمة الرقابة والضبط والنقد على ذاته وعلى الدولة، فالمظالم إنما تقع في غياب سلطة المجتمع، وليس هناك من سبيل لدفعه عن طريق وجود مؤسسة منفصلة عن المجتمع وتقف في أحيان كثيرة في جبهة مضادة معه. والمجتمع في شبه الجزيرة العربية شأنه شأن المجتمعات الأخرى لا يهتأ في ظل اختلالات أخلاقية وأمنية وقيمية، فالحرص على العيش ضمن نظام منضبط قادر على درء تعديت الأفراد على حقوق بعضهم البعض جبلة تكوينية لدى المجتمع بما هو هيئة متضامنة تتقاسم المصالح وتسعى للعيش المشترك. وحين يصبح المجتمع قادراً على إنتاج مؤسساته المدنية بوظائف متعددة رقابية ومحاسبية ونقدية، يكون وجود مؤسسات منفصلة من جسد المجتمع أو غير منبثقة منه ضريباً، أي تعمل على تضاد مع مصلحته وقيومته.

يستدعي ماسبق القول بأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كؤسسة ارتبطت بنشأة الدولة السعودية يجب أن تكون ضمن عملية التقويم الشاملة لأداء هذه الدولة، وإن النزوع الجماعي لتخليق مؤسسات أهلية لتخفيف هيمنة الدولة على المجال العام، وتأهيل المجتمع بصورة تدريجية لإدارة ذاته بذاته تفرض على المؤسسات التي دخلت إلى المجتمع عن طريق بوابة الدولة أن تلتحق بالمجتمع ثانية من أجل إعادة تشكيلها وفق شروط وأهداف المجتمع وليس الدولة. إن الفكرة التقليدية للدولة بوصفها الغعل الأمثل يجب أن تزول من الأذهان، وبخاصة في الشرق الاستبدادي الذي لم تنشأ فيه الدول نشوءاً تعاقدياً، بما يجعلها عاكساً حقيقياً وأميناً عن وعي المجتمع وحاجاته، وإنما نشأت بقوة إكراهية لتحقيق مصالح فتوية انعكس ذلك على عمل جهازها الإداري وطريقة إدارة المصالح العامة، وكذا مؤسساتها ذات الصبغة الإيديولوجية، التي تميل على الدوام إلى إضفاء مسحة قدسية على أدائها وقراراتها وكذا خروقاتها.

ولي العهد ينفي التغيير

رؤى في الـ (لا إصلاح)



تخاطب مع الملك من أجل الملك

المالكة، فإن فرص الإصلاح أيضاً مازالت مؤاتية، حيث تصبح الموازنة ممكنة بين التغيير السياسي والاداري والتحول الاقتصادي وتحسين أوضاع حقوق الانسان وفتح باب المشاركة الشعبية. ولكن لا يبدو، حتى الآن على الأقل، أن العائلة المالكة وتحديداً الاقطاب الكبير فيها ينزعون الى تبني رؤية في التغيير تختلف عن السابق، فمازالوا متمسكين

بمعقيدة تقليدية في الحكم تجنح الى رفض التغيير المفضية الى إشراك الشعب في صناعة

تراهن العائلة المالكة على إدامة

سوق الأسهم كمؤشر على

الانتعاش الاقتصادي الداخلي

وتسعى لتوفير فرص إبقاء

المجتمع منهوياً بصورة كاملة

القرار، فالتداول السلمي للسلطة يتم داخل العائلة المالكة وليس خارجها، فمبدأ تداول السلطة يجري استعماله بطريقة مختلفة، وما قام به الملك عبد الله منذ توليه العرش في أغسطس الماضي كان بغرض إجراء عملية قسمة مرضية داخل العائلة المالكة تستهدف إرضاء كافة الاطراف مع ضمان توازن صلب لسلطة يريد ادارتها بقدر كبير من الكفاءة والثقة.

ومع أن التكهّنات في الالونة الأخيرة قد تركزت حول التغييرات الوزارية المرتقبة إضافة الى تغيير امراء المناطق بعد سريان أنباء واسعة النطاق في هذا الصدد، إلا أن تلك التكهّنات بدأت في التبدد تدريجياً مع طول

التكهّنات بحصول تغييرات في السعودية لم تتوقف قبل وبعد وصول عبد الله الى العرش، فبعضها كان يميل الى التكهّن بحصول تغييرات في تركيبة الحكم وفي تقاسم السلطة داخل العائلة المالكة، والبعض الآخر المتفائل رأى بأن زيادة كبيرة وغير مسبوق ستتم في نسبة المشاركة السياسية فيما يتكهن البعض بأن التغيير لا يعدو أن يكون إعادة تموضع للاجنحة الرئيسية استعداداً لمرحلة مقبلة ستكون مليئة بمخاضات عسيرة وربما توترات داخل وخارج بيت الحكم.

على مستوى السياسات العامة للدولة أيضاً، كانت هناك تكهنات بعضها ذو طابع تشاؤمي وأخرى متفائلة ولكن محفوفة بالحذر البالغ سيما مع مرور وقت اختبار كافر لقدرة أو بالاحرى لارادة التغيير لدى الملك عبد الله، الذي لا يبدو أنه سيط للثام عن مشروع اصلاحي من أي نوع، فقد طوى الاصلاحيون أشربة الأمل رغم تبعثرهم المخيب، ولا الملك أطلق رسالته المنتظرة في الاصلاح، بل جاءت التدايير اللاحقة لتتفي وجود نية اصلاحية فضلاً عن رسالة لها.

والحال، إن الحديث عن التغيير في تركيبة السلطة وكذا في سياسات الدولة إنما يجري الآن في سياق تحسن إقتصادي تراهن العائلة المالكة على استمراره واستقراره بما يخفف بدرجة كبيرة وطأة الضغوط وكذا الاستحقاقات المفروضة عليها داخلياً وربما دولياً. لا شك أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة قد منحت العائلة المالكة فرصة الافلات من التزاماتها السياسية، كما أن هذه الأوضاع قد دفعت الى السوء الميول الاصلاحية ليس للعائلة المالكة فحسب بل ولقطاع من المجتمع، حيث تجتذب سوق الاسهم كمؤشر على الانتعاش الاقتصادي الداخلي قطعاً كبيراً من المواطنين وهو ما تراهن العائلة المالكة على إدامته لأجل طويل، بل وتسعى لتوفير فرص إبقاء المجتمع منهوياً بصورة كاملة.

وبالرغم من أن عملية الانتقال الهادئ بالسلطة قد تمت وبحسب مقاسات العائلة

الانتظار وقرب انتهاء فترة الترقب والاختبار الممنوحة للملك عبد الله. ثم جاءت تصريحات ولي العهد الامير سلطان لتضع حداً حاسماً لكل التوقعات السابقة. فقد نفى الامير سلطان في مؤتمر صحافي في الخامس والعشرين من ديسمبر الماضي وجود نية لدى الحكومة في إجراء تعديل وزاري أو نقل في مواقع بعض أمراء المناطق، حيث تحدثت أنباء عن تغييرات في وزارات الخارجية والنفط والدفاع، وكذا عزل بعض أمراء المناطق مثل امير المنطقة الشرقية الامير محمد بن فهد. الامير سلطان الذي لا يزال محتفظاً بحقيبة الدفاع التي دار حولها كثير من التساؤلات حول المرشح القادم لتولي هذه الحقيبة من أبناء سلطان، يحاول وضع حد للتساؤلات حول منصبه كوزير للدفاع. ولا يبدو أن مقايضة متوقعة بين الدفاع ومنصب النائب الثاني، حيث تلح أجنحة أخرى على إعطاء إما الدفاع أو المنصب النائب الثاني لشخصية غير سديرة، سيما مع تولي الامير بندر بن سلطان رئاسة المجلس الأعلى للأمن الوطني والذي قد لا يملك دوراً استراتيجياً في الأمن الوطني في ظل وجود وزير داخلية نافذ ولكنه قد يحمل في طياته مغزى خاص لدى الامير نايف، حيث ظهرت مؤشرات قوية في الالونة الأخيرة على تقارب بين الملك وولي العهد وهو تقارب يضر

بطموحات الامير نايف في السلطة، الذي مازال يسعى للفوز بمنصب النائب الثاني كي يضمن دوره في نظام التوارث.

وفيما يبدو فإن الامير سلطان يراهن على تقارب مع الملك عبد الله لترتيب وضعه كملك قادم، دون حساب للتحالف العصبي السديري الذي بدأت تغزوه النزوعات الشخصية المتضخمة، فالاشقاء باتوا أقرب الى نقطة التصادم مع تورم أدوارهم وتطلعاتهم. لقد نجح الامير سلطان حتى الآن في كسب ود الملك، الذي هو الآخر بحاجة الى شخصية قوية كالأمير سلطان تكبح جموح أشقائه السديريين وتقف معه أيضاً طيلة المرحلة الانتقالية لترتيب اوضاع الحكم وتصفية الملفات الداخلية والخارجية.

ساهم الامير سلطان في إنجاح فكرة الملك في إغلاق ملف درع الجزيرة بطريقة مرضية ومريحة، حيث كان هذا الملف مورد تجاذب على مدار سنتين طويلة بسبب رفض دول الخليج الاستمرار فيه لعدم جدوائته ولأنه يمثل هاجساً لدول الخليج التي مافئات تشعر بهيمنة المملكة الكبرى والتي كان ينتظر منها إغلاق ملف درع الجزيرة بصورة نهائية وحاسمة. قوات درع الجزيرة التي نشأت عام ١٩٨٤، وتتمركز في حفر الباطن، في ظروف سياسية كان فيها الخليج يشعر بالتهديد العسكري والأمني المتصاعد خلال الحرب العراقية الإيرانية، وكذا عدم وجود عسكري اميركي في دول الخليج، ولكن التحولات السياسية التي جرت في المنطقة منذ التسعينيات وخصوصاً بعد حرب تحرير الكويت والتي أعقبتها ابرام اتفاقيات تعاون عسكري بصفة ثنائية مع الولايات المتحدة ثم سقوط الدولة في العراق ونزوح دول الخليج الى الاستقلال عسكرياً وأمنياً قد أسقط من الناحية العملية مبرر وجود إطار تحالفية عسكرية وأمنية.

وقد خضعت السعودية في السنوات الماضية تحت ضغط قرار اعلان من جانب واحد عن نهاية قوات درع الجزيرة باعتبارها الحاضنة لها والمستفيدة الرئيسية منها. إن المخرج الذي أشار اليه الامير سلطان في مؤتمر الصحفي كان تطبيقياً يراى منه حفظ ماء الوجه، وبخاصة تصريحه بأن (دعم قوات درع الجزيرة) يتم على أساس (أن تتولى كل دولة قواتها المخصصة لدرع الجزيرة في بلاياها وأن تتكون قيادة مشتركة بالأمانة العامة لها قيادة ولها ضباط ولها مسؤولون وتقوم بمناورات مستمرة من البرية والجوية والدفاع الجوي والبحرية فذلك تكون هناك قوات ايجابية تحت إشراف كل دولة وكل دولة معنية في مراعاة قواتها التي لديها) وهذا

يعني في حقيقة الأمر اعلان بداية نهاية قوات درع الجزيرة وإن حاول الامير سلطان الإبقاء على المسمى، وتحويل هذه القوات الى ما يشبه جيش طوارئ أو قوات تدخل سريع تتشكل في ظروف استثنائية كالحروب دون أن يفصح عن هويتها وقيادتها.

قضية أخرى تحدث عنها الامير سلطان وهي متعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الشورى، وكان في كلامه ما يثير الغربة، وسيكون أغرب لو كان معبراً عن موقف الملك، الذي لم يتخل حتى الآن عن ردائه الاصلاحى. يقول الامير سلطان ما نصه: (نحن لسنا ضد الانتخابات وللسنا أقل من الدول التي لديها إنتخابات ولكن المصلحة العامة في انضمام الشعب إلى قيادته الحكيمة في دينه ودينه ويسير في أحسن طريق وأحسن سلام .. وعلى كل حال لنا تجربة في انتخابات مجالس البلدية ومن سار على الدرب وصل).

هذا التصريح بكل مفرداته الملتبسة ومضامينه المتناقضة لا يحمل جديداً، وأن تلبيسه رداءً دينياً لا يغير من الموقف التقليدي الذي اعتاد الرأي العام المحلي والعالمي على سماعه. إن وضع الانتخابات في مقابل المصلحة العامة والتي تعني كما يعبر عنها الامير سلطان في انضمام الشعب الى قيادته يعكس الى حد كبير القلق المستور لدى العائلة المالكة من العملية الاصلاحية

وضع الانتخابات في مقابل

المصلحة العامة يعكس الى

حد كبير القلق المستور لدى

العائلة المالكة من العملية

الاصلاحية في معناها الشامل

في معناها الشامل، فالانتخابات كمفردة اصلاحية تنطوي على محاذير متعلقة بالاحتفاظ بتمامية السلطة، حيث أن الانتخابات تتطلب اقتطاع جزء من السلطة تهديداً لاشراك قوى أخرى من خارج العائلة المالكة في عملية صناعة القرار وتقرير السياسات العامة وهو أمر يثير قلقاً دائماً. في تصريح الامير سلطان إشارة قوية الدالة على أن الانتخابات ليست مانعاً بين الدول، وبالتالي فهي ليست ضرورة، وأن مجرد اعتمادها لا يغير من طبيعة الدولة وقيمتها، طالما أن الهدف الأعلى هو حفظ المصلحة العامة التي تلي على الحكوميين طاعة القيادة والالتزام به. ويعيد الامير

سلطان التذكير بغائية الدولة الدينية، فهي ليست دولة يراى منها تنظيم عملية تداول السلطة، وحفظ المصالح العامة، وردع العدوان من أي فرد أو جهة وإنما هي كيان ايدىولوجي تتحقق فيه غاية ترسيخ مبدأ طاعة الحاكم الذي يتولى السلطة لتطبيق أحكام الشريعة، وهي لغة محملة بكل عناصر الاغراء والتطين لقطاع من المجتمع مازال متمسكاً بنموذج الدولة الدينية. وفي تصريح الامير سلطان ما يلح الى موقف موارب من مبدأ الانتخابات، مع أن ثمة إشارة في كلامه الى التدرج في الاصلاح، والذي مازال يثير المزيد من الاسئلة المنكرة، كون هذا التدرج لم يثمر حتى وفق الدعوى المعلنة من قبل العائلة المالكة في تغييرات جوهرية ملحوظة. فالمجالس البلدية على سبيل المثال والتي مضى على انتخاب نصف اعضائها نحو عام لم تعقد جلساتها الاولى حتى الآن، فضلاً عن تحديد صلاحياتها ومبانيها وأهدافها، فإذا كان هذا حال المجالس البلدية فيمكن المرء تخيل كيف سيكون حال العملية الاصلاحية المراد السير فيها بصورة تدريجية.

في السياق نفسه يأتي الحديث عن دور المرأة في الحياة العامة، فكلام ولي العهد الامير سلطان عن هذا الدور لا شك أنه يبعث على الاحباط، فقد تجاوز حقوق المرأة المطروحة للنقاش والتداول في المشاركة السياسية والاضطلاع بأدوار اجتماعية وثقافية فاعلة واكتفى بترديد كلام عام اعلامي وقال (المرأة تتكلم دائماً سواء في القضايا أو في الإعلام أو في الوظائف أو في كل مجال .. فالمرأة الأم والمرأة الأخت والمرأة الزوجة والمرأة البنت فليس هناك عندنا مكانا نعطيه المرأة أبداً فالمرأة أعطاها الإسلام كل حقوقها ولن نبخسها حقها في الإسلام أبداً)، وإذا ما اعتمد التفسير السلفي للاسلام، فإن حقوق المرأة تصبح مسألة محسومة، فهناك يصبح محدداً حاكماً: النص الديني والمجتمع الخاضع لعمليات النص، ووفق هذين المحددين يمكن فهم تصريح الامير سلطان حول قيادة المرأة للسيارة بما نصه: (متى طلب منا الأنباء والأزواج والإخوان أن المرأة تسوق ننظر في ذلك، وإذا هم يطلبون عكس ذلك نحن ما نجبرهم عليه)، في إشارة إلى أن إقرار قيادة المرأة للسيارة ليس بيد الدولة وحده بل بيد المجتمع الديني السلفي، الذي يتبنى موقفاً رافضاً متطرفاً.

رؤى الامير سلطان في الـ (لا إصلاح) تعيد الجميع الى نقطة الصفر، فلا إصلاح ولا تغيير وهي رسالة يطلقها الامير سلطان نيابة عن العائلة المالكة وموجهة للداخل والخارج.

كيف ترسخ قدم زلت؟

الحوالي يفيق مدوياً

الحوالي والعمر: ثبات على طريق التشديد



العمر المحمل بالبشارة ينبيء عن رغبة غير معلنة عن إصرار على التمسك بخط سير فكري، رغم الهزات العنيفة التي أصابته منذ مطلع هذا القرن.

في الزيارة التي قام بها الشيخ ناصر العمر للشيخ سفر الحوالي في الرابع عشر من ذي القعدة الماضي - ديسمبر، تضمنت

صمته أشد تطرفاً وربما أشد دويماً من نطقه، فإن نطق أباط اللثام عن صمت البركان قبل لحظة زفيره الذي يؤذن بانفجار كبير. قليلة هي الفرص التي تتاح للمرء تقويم متبنياته الفكرية، رغم أن ليس هناك ما يدعو للتصليب عند المواقف التي تقع في خانة (الاجتهادات)، فدواعي المراجعة ونقد الذات تبدو، مع انقشاع الحجب وظهور المزيد من الحقائق، أكثر من دواعي الركون إلى المواقف القبلية التي جرفها سيل الحقائق المتدفق.

الشيخ سفر الحوالي، شأنه شأن كثير من لداته ورفاق دربه، يخوض معركة مع الآخر بضراوة مستمرة، الأمر الذي يحرمه فرصة المراجعة، ولأن المعركة ضد الآخر تنطوي ليس على إثبات الذات فحسب بل وعلى ترسيخ الهوية التي لم تفتأ تكسو كل رؤية بغشائنها الأيديولوجي الفاقع.

للمرض كما العوارض الطبيعية الأخرى (الموت مثلاً) مفعول نفسي خاص على بني البشر، وليس حملة الأفكار بمنأى عن تأثيرات تلك العوارض، فقد خضع كبار الفلاسفة والمنظرين تحت تأثير تقلبات الحياة بكل أشكالها، ليس استسلاماً ونكوصاً لذلك التقلبات وإنما لأن الأخيرة تحمل في طياتها فرصة التأمل بعمق وتجرد إلى حد ما في الماضي ومما هو عملية فصل غير ماهرة حقيقة ومما هو مجرد تصورات غير مؤسسة على قواعد عقلية رصينة.

ربما لم تكن تسمح الحالة الصحية للشيخ سفر حوالي بوقفة مع الذات، فالجلطة الدماغية أصابت مركز التفكير لديه، وكان بحاجة إلى وقت طويل من أجل استعادة بناء الخلايا التالفة جزئياً. مordته الجزئية إلى عالم العقل لم يقدّر لها أيضاً أن تمنحه فرصة إعادة تقويم المنهج، بل لحظنا استبشاراً من رفيق دربه الشيخ ناصر العمر (المشرف العام على موقع المسلم) - (التزامه بالمنهج الذي عُرف عنه)، وهي دالة غير سارة، لا لأن ثمة توقعاً عالياً بأن انقلاباً فكرياً سيقوم به الشيخ سفر الحوالي على ماضيه، وليس مطلوب منه ذلك، مع ضرورته له كداعية مجتهد، تخضع أفكاره لمبدأ الخطأ والصواب. إن كلام الشيخ ناصر

كما لا فرق لدى هؤلاء الانتحاريين في من تلتحم الشظايا صغاراً ورضعاً كانوا أم نساء و كهولاً، طالما أن الدماء تسيل داخل العراق... من غريب صنع الحوالي والعمر استعارة بقايا ذاكرة بيان دموي سابق وقعه مع مجموعة من العلماء والمشايخ، ليلحقوا الذاكرة المغتونة برسالة متكفئة بدم جديد.

البيان الجديد وقعه الحوالي في التاسع من ذي القعدة الماضي مع مجموعة من رفاق دربه وهم: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيان، الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ، الشيخ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي، الشيخ الدكتور ناصر بن سليمان العمر، الشيخ الدكتور عبد الله بن حمود التويجري، الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، الشيخ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، الشيخ الدكتور عبد الله بن إبراهيم الرئيس، الشيخ الدكتور عبد الرحيم بن صمائل السلمي، الشيخ فهد بن سليمان القاضي، الشيخ عبد العزيز بن ناصر الجليل. ولا ندري هل لقة إطلاع من الحوالي ورفاقه على الوصمة الظاهرة على سلسلة العمليات الانتحارية والتي باتت السلفية الوهابية دمغتها الثابتة عند العراقيين، أم أن الجهل بوقائع العراق يحرض على المزيد من التسوغل في حقل الشوك المتربص بكل المتورطين في دم العراقيين المسموك ببلاهة وغباء من قبل ممثلين أدعياء يصادرون صوت العقل والدين لدى علماء الأمة متسلحين ببيانات كهذه لأضفاء شرعية زائفة من مصدر فقير لها.

لقاء مختصراً يمثل إختياراً ليس لقدرة الحوالي على الاستيعاب الذهني ونشاطية الذاكرة، ولكنه يمثل محاولة للاطمئنان على ثباته على الخط الذي عاهد أهل دعوته عليه. فقد أعاد العمر طرح الاسئلة القديمة على الحوالي للتثبت من سلامة الادراك والمواقف الايديولوجية

بدا الحوالي بعد تشافيه أشد

إصراراً من ذي قبل على مواقفه

بصبغتها الايديولوجية المألوفة

كالمرضى الذي تعتريه مشاعر

التحدي للانتصار على مرضه

لدى الحوالي.

لقد بدا الحوالي أشد إصراراً من ذي قبل على مواقفه بصبغتها الايديولوجية المألوفة، فهو لم يتجاوز كجوة ليعثر بعدها بل قدم خطوات مصطنعة للاستسلام كالمرضى الذي تعتريه مشاعر التحدي للانتصار على مرضه ولكن دون مقومات داعمة.

ربما تقطعت أحيبال الذاكرة القريبة بالحوالي، ولم يسعفه العمر بربط ما فاتته خلال فترة مرضه، كيما لا يورطه في سؤال حول واقع الجهاد في العراق الذي يتن دماً وموتاً على يد إنتحاريين يحزمون أجسادهم بأيديولوجيات ومتفجرات تشظى في أي مكان لا فرق فيه بين العام والخاص

ينبغيه البيان على وحدة القلة في وجه الكثرة، وهذا من غريب صنع الحوالي وزملائه الذين ينطلقون من مبدأ (الاجتماع والانتماء على الحق) لأنه (أصل من الأصول الشرعية، ولذا لقب أهل الاتباع بأهل السنة والجماعة)، ولا نخال الجصيع يجعله أن أهل السنة والجماعة في العراق ترباً بنفسها عن بيانات كهذه لا يفيد منها سوى الجماعات التي آلت على نفسها الا التورط حد السفة في دماء زكية بريئة، بإسم أهل السنة والجماعة، وهم منهم براء، فماهو هذا الاسلام الذي عناه بيان الحوالي ورفاقه بما نصه (وإن الناظر في أحوال العراق اليوم يرى المخاطر العظيمة تحيط بالاسلام وأهله من الكفرة والمتافقين، الأمر الذي يستوجب التلاحم ورص الصفوف بين المجاهدين)، فأي اسلام يعني به في هذا البيان وهو يقدم أفضل خدماته لكل عملية تشويبه تبرئ به، ومن هم أهل الاسلام المقصود بالبيان والمصاديرين له لم يدعوا جريمة في التاريخ الا أحيوها ولا سنة جاهلية الا بعثوها من مرقدها وهم يشيعون الرعب ويثرون أشلاء ضحاياهم في الساحات المكتظة والاسواق العامة المزدحمة بالبشر الذين يحثون على لقمة عيش كريمة. ثم أبعد ذلك يدعو البيان الى رص الصفوف بين من يصغهم الموقعون بغصائل المجاهدين وبين (إخوانهم من أهل السنة) كيف وقد أذاقوا أهل السنة وبال أمر ليس لهم فيه يد فله ولا مطعم في لوج مغتية.

ومن أغرب ما يورهم البيان المعنيين به أن يلمح الى نصر في الأفق وهزيمة تبدو للبيان، وهل ذلك الا إغفال في الخطأ ودعوة الى المزيد من التورط في لعبة الدم السادية التي ما فتأت تشيع الدمار في كل شي دون تمحيص، فهل حقائق التاريخ يمكن استبدالها بأحزمة ناسفة وبالسهولة التي يصورها البيان، حتى يزبن الموقعون لفرق المشاغبين بالدماء على أن ثمة نصراً في الافق! وأي نصر يقصد به وعلى من، وقد أجمع العراقيون أمرهم على نظام إرثوه لأنفسهم، وليس هناك من سبيل للمودة بالحاضر الى الامس، قمياء الانهار لا تعود الى متابعها ثانية، وأن خيار التعايش والتوافق وحده الحاسم في الأمر.

إن دعوة الشيخ الحوالي كما البيان البائس إغفال متعمد للحقائق القائمة الآن في العراق، وليست دعوته من يصغهم بالمجاهدين للتوحد وأن النصر على حد زعمه قريب سوى تصويراً دوغمائياً محضاً، يسر على عكس حركة الحقائق التي تتشكل وترسخ في المعادلة العراقية الراهنة. وكان يؤمل من الشيخ الحوالي كما رفاق دربه من المشايخ والعلماء من الطبقة المتوسطة في التراتبية الدينية السلفية أن يلجسوا نزوة الدموية لدى

الجماعات المسلحة التي طاش بها اليأس من الخروج بتصر حقيقي لتقترب أشبع الجرائم دون تغيير في أسس المعادلة القائمة، التي تزداد رسوخاً يوماً بعد آخر وبخاصة مع إصرار الغالبية العظمى من الشعب العراقي على الالتزام بما تم التوافق بشأنه.

إن فشل الجماعات المسلحة التي تستلهم من البيانات السلفية روحها القتالية في فصل قضية الاحتلال الأميركي للعراق عن قضية شعب رزح طيلة عقود تحت نظام دموي قل نظيره في تاريخ البشرية على الإطلاق، هو المسؤول اليوم عن فشل هذه الجماعات في أن تبرز تقدماً على الأرض أو تكسب تعاطفاً ليس في داخل العراق بل وفي خارجه، بل إنها تخسر المزيد على مستوى الخارج ولا رجاء في تحولها الى مشروع تغيير ملهم.

في سياق آخر، لا يخلو أيضاً من رؤية مثالية حاملة دعا الشيخ الحوالي الى توظيف الانفتاح الاعلامي لنشر (الاسلام والدعوة الحق وفق المنهج الصحيح) ولا تحتاج الى عناء كبير في فهم عبارتي (الدعوة الحق) و(وفق المنهج الصحيح)، وهما عبارتان مؤدلجتان مقلتان بالنزعة الدغمائية، وهما تشييان في الوقت ذاته بالاصطفائية والتزنيحك لدى الحوالي الذي يكاد يعتبر الوحيد القابض بأسنانه على مواقف ظهرت لاحقاً تأثيراتها التدميرية في الداخل والخارج، وهاهو يخرج ثانية ليعمل امتثاله المطلق

من غريب صنع الحوالي

والعمر استعارة بقايا ذاكرة

بيان دموي سابق ليلحقوا

الذاكرة المقتونة برسالة

متكفئة بدم جديد

لمواقف أشد تطرفاً. فهو يطمع في توظيف الانفتاح الاعلامي لنشر العقيدة التي بعد هو أحد أقطابها البارزين الآن، بما تحمل من حزمة أحكام تكفيرية واستثنائية.

وفوق ذلك يقرض نفسه كاهناً ومنجماً حين يقوم بتوزيع شهادات النصر في كل الأرجاء، وكأنه يغفل ما أصاب المسلمين في أنحاء العالم بقعل أفكار ظهرت خطورة انبثاقها، ولم تنتج سوى إنتحاريين بأحزمة ناسفة يوهمون بأنهم كفتاب السماء الذي يشيعون الخير ليعودون الى السماء شظايا بعد أن يضرخوا الأرض بدم أعداء إفتراضيين. فقد ظل الحوالي متمسكاً بنوأة انتصار الصوحة مثقلة في (الطائفة المتصورة التي أخبر عنها

النبي صلى الله عليه وسلم)، وقد أطلق تحذيراته مكرراً للحكومات بتغيير سياساتها تجاه شباب الصوحة، والا (فسوف تدفع الثمن غالباً) وكان يشمل تحذيره للحكومة السعودية نفسها، بل بدرجة أساسية يطالبها بالقبول بشروط الصوحيين، والكف عن ملاحقتهم، بل العفو عنهم.

وبالرغم من أن الحوالي كان من الاقطاب الكبار الذين شاركوا في المفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلحة حتى أصبح ملجأ لكثير من المتورطين في عمليات العنف، وقد بلغ من تسامحه تجاه العفيفين حداً مريباً وكأنه يحضن أبناءه ويدفع السوء عن حواشيه، ولكن ذلك التسامح يجب بصورة ثامة حين يتعلق الأمر بأخر مازال يكتوي بتطرف الحوالي، حتى ليكبر عليه أن يعتذر عما أصاب الأبرياء من جراء فكر هو صانعه، وموقف هو صانعه.

كنا نحسب أن الحوالي وهو يستفيق من مرضه سيعيد فحص أفكاره المنهكة بطريقة نافذة، ولكنه لم يحد عن خطه الفكري، وسيقول مناصروه بأن ذلك تعبير عن الثبات على المبدأ، واليقين الذي لا يساوره شك في المعتقد، وتلك تسليية تقليدية لدى المؤلجين والعقائديين، تماماً كما القصص الاعجازية التي راجت عقب دخوله المستشفى!

الحوالي لم يتغير، وليس في ذلك كرامة، وإن صمته عن بعض أخطائه السابقة يتم عن تمسكه وإصراره، بما في ذلك تكفير الدولة، والصوفية الذين قال عن كثير منهم بأنهم (زنادقة مستترون يريرون هدم الاسلام من داخله) وتبعته للسيد الراحل محمد علوي المالكي بأنه (داعية الشرك في هذا الزمان) وقوله عن الاشاعة بأنهم ليسوا من أهل السنة. فالحوالي يطالب بصياغة الدولة ومعتقدات الناس بحسب طريقته ووفق منهجه، وحين يعجز عن ذلك يوصم الدولة والمخالفين له عقدياً بالكفر، ولعل صمته عن إدانة العنف في الداخل وتشجيعه للعنف في الخارج يفصح عن دعم مستور كما هي لعبة التنظيم السياسي بسلاح عسكري، فكما ذكر أحدهم ذات مرة بأنه يمثل الجناح السياسي والايديولوجي لتنظيم القاعدة، فقد أصبح الحوالي القائد السياسي والايديولوجي لجماعات العنف، وهو باملااته السياسية والعقدية على الدولة إبان تصاعد عمليات العنف لم يكن سوى مستثمراً سياسياً لعمليات عسكرية متواصلة، ولا غرابة في أن يقدم في تلك الظروف فاتورة مطالب قديمة حول تغيير هيكلية الدولة ومجمل نظامها التشريعي وإعادة دمج المجتمع الديني السلفي في بنية الدولة، تمهيداً لأقامة دولة الشريعة على النموذج الطاباني.

وزير العدل يثير جدلاً جديداً حول

مشاركة المرأة في القضاء



وظائف الدولة على منظومة أجهزة معقدة في تكوينها وأدائها. يستحضر آل الشيخ الموقف الفقهي للدولة في التاريخ الإسلامي، حيث تتمتع الدولة على جهازين أساسيين: الحكم/الخلافة والسلطة والقضاء، حيث يمثل الأخير السلطة التشريعية

ممثلاً في شخص القاضي للجهاز التنفيذي، ممثلاً في شخص الخليفة. ومن الناحية التاريخية، فإن القضاء لم يتخذ شكل مؤسسة بل كان مشغولاً بشخص القاضي الذي كان عالماً بالشريعة ومخوفاً بصورة شبه كاملة بإصدار الأحكام. وفق هذه الرؤية التاريخية،

حقوق المرأة في السعودية

باتت تطرح في خضم

تحركات نسائية دؤوبة لكسر

التابوهات الاجتماعية

والسياسية والأيدولوجية

يمكن وضع تصريح وزير العدل السعودي بأن القضاء هو إحدى الولايات الشرعية التي لا تتناسب مع إمكانات وطاقت المرأة، ويمكن وفق هذه الرؤية أيضاً، فهم نفي توجه الوزارة (إلى تعيين قاضيات أو محاميات للعمل في سلك القضاء السعودي).

تبرير آل الشيخ للموقف الراقض من إشراك المرأة في القضية كما جاء في حوار مع صحيفة (اليوم) الصادرة في الدمام لم يكن جديداً، فهو إجتراح للرؤية التقليدية الساكنة التي تقوم على إعتبار المرأة كائنات عاطفياً غير قادر على التجرد من جبلته العاطفية لجهة تحكيم العقل. يأتي هذا التصريح في

تقود السيارة أو لا تقود، تتولي القضاء أم لا، تخوض الانتخابات ناجبة ومرشحة أم لا.. هذه وغيرها أسئلة مازالت تضخها ماكينة الجدل اليومي التي لم تنتج إجابات حاسمة، وقد لا تنتج عبر آليات قانونية ورسمية، وكما هي العادة في مثل هذا البلد فإن الأمر الواقع يملئ حقائقه على الدولة التي تميل إلى التملص من مسؤولياتها السيادية في مثل هذه الموضوعات لتدع الواقع الاجتماعي يضغط من أسفل لخلق بيئة تسوية لا إصدار قرارات غير مكلفة وفي الوقت ذاته مبررة.

على مدار الشهور الماضية، كانت حقوق المرأة في مركز الجدل الفكري والسياسي والفقهي، في ضوء تصاعد المطالب الانتوي نحو المشاركة في الحياة العامة، وحصول بعضهم على مواقع إدارية ذات طابع إقتصادي أو فني إستشاري. ولأول مرة تبرز ظاهرة إجتماعية إعتراضية مسندة من جهات في الدولة والمجتمع الديني السلفي تهدف إلى كبح النشاط المطالب النسائي الاصلاح، في محاولة لاعادة العمل العطلبي إلى النقطة البدائية.

ومهما يكن، فإن حقوق المرأة في السعودية باتت تطرح بصورة شبه علنية مدقوعة بتحركات نسائية دؤوبة وطموحة تسعى لكسر التابوهات الاجتماعية والسياسية والأيدولوجية، وقد أثمرت تلك التحركات في اختراق بعض الدوائر المحظورة تقليدياً، حيث حصلت المرأة على حق الترشح والانتخاب في الغرف التجارية، في خطوة لافتة تهيء لأفق نقاش جاد حول دور المرأة في الحياة العامة.

لقد أشرت تصريحات وزير العدل السعودي عبد الله بن محمد آل الشيخ في الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي حول ولاية المرأة للقضاء جدلاً حول الخلفية الشرعية والقانونية لولاية المرأة. ينطلق آل الشيخ من رؤية تاريخية وفقهية تقليدية منفصلة عن بيروقراطية الدولة، وكل دولة هي بطبيعة الحال بيروقراطية، حيث تتمفصل

سياق المطالبة المتزايدة من قبل النساء القانونيات للحصول على رخص فتح مكاتب لممارسة مهنة المحاماة، وهو ملف مازال عالماً داخل وزارة العدل.

يستعير آل الشيخ مكونات رؤيته الشرعية من التراث الفقهي السلفي ومن التاريخ السريدي حيث تحتجب استقلالية التحليل كما يحتجب الواقع بكل الحقائق التي يقدمها والمتناقضة مع هذه الرؤية الصارمة. فلا الاحتجاج بعاطفة المرأة كحائل عن أهلية التولي ولا الاحتجاج بانتقاص الكفاءة العلمية للمرأة يمكن له أن يغشي واقعاً قائماً، فقد اضطلعت المرأة بمناصب قيادية وغيرت وجه تاريخ بلدانها قديماً وحديثاً، وقد أورد القرآن الكريم قصة ملكة سبأ في سياق إطراني وذكر قصة المفاوضات بينها وبين الملك سليمان كما ذكر آية الاستشارة حيث لجأت إلى أهل المشورة في قومها فاخترت أحسن الآراء. وقد أخبرنا سبحانه وتعالى عن ملكة سبأ وأن ملكها كان في غاية العظمة والفخامة، وشدة الأركان، وأن أمرها كان قائماً على الشورى: (قالت ياأيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون) فالمالاً هم عليه القوم وأهل الرأي، وقولها: ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون هو أعظم مبادئ الشورى، وأن الملكة لم تقطع بأمر ما حتى أشهدت الجميع، وبعد أن أدلوا برأيهم فيه. فلم تلجأ إلى خيار الحرب ضد نبي الله سليمان، حفاظاً على مجتمعها وإيماناً منها بخيار السلم. وفي التاريخ المعاصر، تولت

المرأة القيادة السياسية بطريقة لافتة كما في بريطانيا والهند والفلبين وبنغلاديش والباكستان وأخيراً ألمانيا، وكان لهذه النماذج تأثيراتها العظمى في تاريخ هذه الدول.

وحتى الرؤية الفقهية التي يستند إليها آل الشيخ كانت خاضعة للجدل الفقهي والفكري على مدار عقود طويلة، بما في ذلك الاحتجاج الخاص بالتكوين النفسي للمرأة كمبرر لحظر بعض المناصب على المرأة. يجادل كثيرون حول نقطة الاحتجاج المركزية الواردة في تصريحات آل الشيخ، ويقولون تساؤلات حول مشروعية الموقف الفقهي من المرأة، في غياب مستند صلب في الكتاب والسنة. فالآية الكريمة (أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين) والتي غالباً ما يحتج بها على انشغال المرأة بالزينة عن الدخول في عالم الخصوصية لعدم أهليتها النفسية والذهنية، فإن ذلك ليس سوى توجيهاً مفتعلاً لموقف تاريخي واجتماعي، وقد اختلف المفسرون حول المقصود في الآية. وأما قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لطفاً بالقوارير) فلا يحمل في طياته موقفاً سلبياً من ولاية المرأة بقدر ما هو توجيه من المصطفى لتكريم المرأة ورعايتها في إشارة إلى الجانب الفسيولوجي. كما أن الاحتجاج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (لن يقلق قوم ولوا أمرهم امرأة) يعود إلى موقف تاريخي مرتبط بالفترة المبكرة من الإسلام والحروب التي كانت تقودها نساء في الجاهلية ضد الإسلام، وكان الموقف موجهاً بصورة محددة إلى التي بنت كسرى. وقد ميز بعض العلماء بين الموقف والحكم، فالموقف مرتبط ومحصور في حادثة معينة ولا يشكل بالضرورة حكماً فقهياً ثابتاً ونهائياً، ولو كان لأبي النبي صلى الله عليه وسلم على ذكر ملكة سبأ أو لأفصح القرآن الكريم عن موقف واضح في قضية جدلية كهذه بالطريقة التي تثار حالياً.

وقد ذكر الشيخ القرضاوي بعد ذكره لهذا الحديث ما يفيد بأن الحديث لا يؤخذ منه بمقرره حكم وأن نصوص القرآن والسنة قد جاءت على خلافه، وأنه مفيد بزمان الرسول صلى الله عليه وسلم، وأما الآن فالحال مختلف وقد قال بخلافه ابن حزم، ورأى أنه تولى المرأة كل الولايات إلا الولاية العظمى، وأنه لا يقال هنا إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لأن هذه القاعدة مختلفة فيها. وأنه لا بأس أن تتولى المرأة ولاية أية دولة من دول المسلمين لأن هذه ليست هي الولاية العظمى، وإنما الولاية العظمى هي

الخلافة التي ينضوي المسلمون جميعاً تحتها. وبخصوص الحديث المذكور فقد ذكر البعض بأنه حديث آحاد لم يروه إلا أبو بكره فقط من الصحابة.

وإذا كان الحديث النبوي الشريف موجهاً بحسب بعض الفقهاء إلى الولاية العظمى أو الخلافة فإن الخلاف قائم دون ريب حول القضاء، وإن قال البعض بأن القضاء مندرج في باب الولايات، فيما لا دليل عليه سوى الصورة التاريخية التي تشكلت حول الدولة في تاريخ المسلمين والتي كان يمثل فيها القاضي - الشخص الركن الثاني في الدولة. غني عن القول بأن طائفة من أعلام الفقهاء وأئمة المذاهب قد أجازت ولاية المرأة للقضاء، منها فتوى ابن جرير الطبري في صحة قضاء المرأة، وفتوى ابن القاسم من المالكية الذي رأى جواز قضاء المرأة، وكذا مذهب الإمام أبي حنيفة القائل بجواز قضاء المرأة في ما تجوز فيه شهادتها، ومن الفقهاء المعاصرين فتوى لشيخ الأزهر

محمد سيد طنطاوي حين قال: (لا توجد موانع شرعية أمام تولي المرأة مناصب قضائية)، وأضاف: (إن تعيين النساء في هذا السلك يشكل خدمة لقضايا الأسرة) وقال أيضاً (لا يوجد نص في الكتاب والسنة يرفض أن تكون المرأة قاضية)، كما كتب كثير من

يستعير آل الشيخ مكونات

رؤيته الشرعية حول المرأة

من التراث الفقهي السلفي

والتاريخ السردى وحجب

الواقع بكل حقائقه الدامغة

الفقهاء المعاصرين أبحاثاً مؤصلة شرعياً تؤكد على حق المرأة في ولاية القضاء.

أما الرأي الفقهي لدى المذهب الحنفي في عدم جواز شهادة المرأة في الدماء، فذلك مستند هو الآخر لصورة تاريخية كانت فيها المرأة غائبة عن الحروب، بما يلغي الموضوع لا الحكم. وفي هذا الزمن حيث تخوض المرأة مجالات شديدة التعقيد مثل الطب والقانون والتشريح وباقي العلوم جنباً إلى جنب الرجال فإن الأحكام كما الصلاحيات تبدو متساوية، حيث لا مانع عقلي يحول دون اضطلاع المرأة بأشد المناصب تعقيداً، مع الالتفات إلى ما ورد ذكره أعلاه حول مؤسسية الدولة، واختلافها الجوهرى من حيث التركيب

والوظائف عن الدولة في التاريخ الإسلامي، حيث تحل المؤسسة محل الفرد، وبذلك يتغير عنوان الموضوع وجوهره، حيث يجري الحديث عن كيانات منفصلين، كالفرد بين الأسرة التي يديرها أشخاص، والدولة التي تدار من قبل مؤسسات، بما يلغي التجنس المرتبط بالذكرى والاثنية، بل الأمر بات يتعلق بكفاءة علمية وخبرة معرفية تؤهل لإدارة عمل مؤسسات تضم بداخلها مجموعة أفراد من ذوي الخبرة بصرف النظر عن جنسهم ونوعهم.

ويمكن تفهم موقف المنكرين على المرأة دخولها إلى الحياة العامة، حيث أن موجة الدعوات التي انطلقت في بداية القرن الماضي لتحرير المرأة وإحالتها إلى سلعة في المزاد العلني، ومصدر لاشباع لذة الذكور قد أشاعت أجواء هلع من تفكك المجتمع وانحلاله، الأمر الذي دفع مشيخة الأزهر إلى إصدار فتوى سابقة لرفض مشاركة المرأة في القضاء، وهو ما يدفع البعض حالياً إلى تكرار ذات الموقف على وقع تلك الموجة الثقافية التفرعية. ولكن حين يتم فصل دعوة تحرير المرأة عن الرؤية التجريدية لدور المرأة بوصفها كائناً مستقلاً مؤهلاً ذهنياً وقانونياً للانخراط في الحياة العامة بقدر من الكفاءة والافتقار فإن شعور الهلع يتبدد، وبالتالي يصبح حضور المرأة في الحياة العامة غير مستنكر بل وطبيعي.

وقد بات مألوفاً اليوم أن نرى المرأة قاضية ومضطلة بأخطار الأدوار على الفصل بين الخصومات، ففي السودان على سبيل المثال تشارك المرأة منذ زمن طويل في سك القضاء، وقد أحصى أحدهم ما يقرب من الستين قاضياً من النساء يعملون في المحاكم. كما تولت نساء من الحجاز القضاء وقد استمر الحال حتى المرحلة الأولى من تاريخ الدولة السعودية الحديثة، ولم يكن يمنع ذلك من قبول المجتمع بأحكام قضائية تصدر عن المرأة لتواضع المجتمع على أهليتها لهذا المنصب، مع إدراك المجتمع بأن المرأة لا تتولى بفرضها هذا المنصب وإنما تستعين بأخريين وأخريات إلى جانب سعة اطلاعها وإلمامها بالأحكام الشرعية.

ومع تطور حاجات المجتمع وتعدد أحوالها باتت الحاجة كبيرة إلى مشاركة المرأة في مجالات عمل إدارة المجتمع والدولة، حيث بات دور المرأة ليس شكلياً أو تزيينياً بصورة الدولة بل هو دور ضروري محوري يتطلب استثماره للمصلحة العامة ولا سبيل لتحقيق المنفعة إلا بتسهيل مشاركة المرأة في الحياة العامة.

نحن والآخر

تأسيس لحوارية داخلية

الدولة مع الأيديولوجيات الأخرى. فقد بات واضحاً منذ اللقاء الفكري الأول بأن الاخطار المهدقة بالدولة هي الحافظ المركزي وراء حشد الطيف الفكري في البلاد من أجل الخروج بتصورات مرضية للخارج بدرجة أساسية عن طريق صياغة رؤية معتدلة، ولكنها رؤية معزولة عن الحراك الثقافي الداخلي، ولا تمس البنى الأيديولوجية الراسخة، وهذا ما يفسر الموت السريع لوثائق اللقاءات وتوصيات المشاركين فيها.

إن مجرد إدراك الاختلاف والتنوع الفكري كحقيقة قائمة لم يثمر في تجسيدات معبرة عنها، أي السماح لهذا الاختلاف في التعبير عن نفسه على الأرض. مثال قريب من واقع الحجاز، تجلى في التجاذبات الطويلة والمعقدة التي كان يديرها الأمراء الكبار وتحديدًا سلطان ونايف وسلمان في قضية الدروس الدينية للسيد عبد الله فدع، أحد كبار الشخصيات الدينية في الحجاز. هذا المثال يوسم بدلالة قوية إلى أن إدراك الاختلاف لم يجد حظه في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، وهناك أمثلة عديدة يحتفظ بها الذين تتعرض حرياتهم للانتهاك بصورة يومية. إن الحديث عن آخر نستشر الحاجة إلى تحريره من رؤاها الأيديولوجية المترمة لم يمثل حتى الآن تغييراً في رؤيتنا حول الذات، فمازلنا نقيم ضمن مواقف متصلبة سابقة، لم تغير وجهة سيرنا نحو الحوار كما يجب أن يكون وكما يجب أن يعكس من حقوق وحريات على مستوى التعبير والضمير.

المستوى الآخر هو الحوار بين المجتمع والسلطة، إذ لا يمكن لأي عملية حوارية تحقق نجاحها المنشود ما لم تتم تسوية مشكلات العلاقة مع السلطة ذاتها، التي مازالت ترفض البدء بإجراء إصلاحات جهرية وفاعلة. إن إندساد القنوات الحوارية مع السلطة منذ الخامس عشر من مارس ٢٠٠٣ رهنت المجتمع والدولة إلى خيارات متضادة، فالمعتلعون نحو الإصلاح السياسي الشامل باتوا يعقدون روابط مع فئات المجتمع عبر فعاليات ثقافية متنوعة مفضولة عن مسار الدولة. إن تبديد آمال الإصلاح من أعلى فتحت أفق التغيير والحوار من المجتمع ذاته، وهذا له أثمانه السياسية الباهضة على الدولة بدرجة أولى، لأن التغييرات الحاصلة من أسفل تكون عادة غير خاضعة للمقاييس والمسابقات الدقيقة.

الأيديولوجية بين نحن المسلم والآخر غير المسلم، ولكن هذه المشتركات تقرر العبور إلى الحوار داخل الوطن من بوابة عالمية، في عملية تضليل لتشخيص جذر المشكلة أو على الأقل تحديد نقطة بدايتها الصحيحة.

في تقديرنا إن صياغة رؤية تجاه الآخر، تنطلق من أهلية المجتمع بتنوعاته الثقافية للقبول بالتعايش على قاعدة الاختلاف، قبل الانتقال إلى تحديد رؤية من آخر مجهول الهوية. فالحاجة المركزية للحوار الداخلي تتحدد في مستويين:

١. الحوار الداخلي بين فئات المجتمع بتنوعاته السياسية والمذهبية والأيديولوجية.

٢. الحوار بين المجتمع والسلطة.

يثير الخطاب التأسيسي الأول لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تحفظاً جدياً حين ينطلق من الحوار على خلفية الامتنال لموقف أيديولوجي يعبر عنه بسيرة السلف الصالح وأدابهم، بما يحمل هذا التحديد من دلالات خاصة، تخضع الجميع ضمن محدد حوارى إشكالي، وتلمي على المختلفين القبول بحوار مشروط. إن بلوغ درجة متوازنة من الحوار الداخلي بين فئات المجتمع يفترض قبولاً أولياً بالحوار غير المشروط كما يفترض قبولاً نفسياً بالتنازل، وليس بالامكان عقد حوار يقوم على إصلاات من طرف على باقي الأطراف، وهنا مكمن الافتراق بين الحوار والتفاوض، ففي الحوار يأتي الجميع دون شروط مسبقة ولا أوراق ضغط ولا أجندات خفية بعكس التفاوض.

هناك حاجة حقيقية لحوار داخلي على مستوى المجتمع، يتأسس في مرحلته الأولى على قاعدة التعارف بين الثقافات المحلية، ولإزالة العوائق النفسية والذهنية التي تسببت على مدار عقود طويلة في إحداث قطعية نفسية واجتماعية وتمزقات ثقافية وسياسية.

من المفارقات المثيرة للسخرية، أن يشارك المختلفون من أطراف فكرية متعددة في حوار يستهدف تقديم حلول لمشكلات مع الآخر، بينما المختلفون أنفسهم بحاجة لمثل هذه الحلول. كان أخرى بالمختارين أن يضعوا أصابعهم على نقطة خلافية مشتركة لحلها قبل التغريد بالرؤى الحوارية خارج حدود الوطن. لا يمكن تسوية أزمة الرؤية مع الآخر قبل تصحيح الموقف من الذات، ما لم يتم تحديد أغراض الحوار بصورة دقيقة ودون مواربة، أي معالجة أيديولوجية

أفقر المتفائلون في الحديث عن تقنيات اللقاء الوطني الخامس للحوار الفكري الذي جرى في أبها في الثالث عشر من ديسمبر تحت عنوان (نحن والآخر: رؤية وطنية مشتركة للتعامل مع الثقافات العالمية)، والتي حظيت بتغطية إعلامية مباشرة. موقف المتفائلين جاء كرد فعل على أستار التعتم التي أسدلت في اللقاءات الأربعة الماضية. إن التغطية الإعلامية المباشرة أنعشت آمال كثير من المؤمنين بالحوار في مستويات متنوعة لجهة صناعة فضاء إيجابي لانبثاق ثقافة حوارية قائمة على معرفة خارطة التنوع الثقافي الداخلي والقبول بمبدأ

التحاور كوسيلة للتعارف والتوافق. إن ما بلغت إليه عنوان اللقاء الخامس أنه ينزع إلى تقديم رؤية حيال التعامل مع الثقافات العالمية، في تعبير عن حاجات تقع خارج المجال الحوارى للمجتمع، أي الانطلاق من مرحلة متقدمة تفترض ضمناً أن أسوأ ما من الحوار الداخلي قد قطعت كما يصل إلى نقطة الحوار مع الآخر - العالمي. إن هذا التجاوز في العملية الحوارية بلا شك يعيد للذهن تارة أخرى أزمة أيديولوجية الدولة مع الآخر العالمي، من خلال اختزال العملية الحوارية المعبر عنها في ثنائية (نحن والآخر). نحن - المسلم والآخر - غير المسلم. فقد أريد من الحوار بحسب تصريح رئيس للقاء الوطني الشيخ صالح الحصين (تقديم رؤية موحدة تجاه الآخر) وهي كما يليها أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن عبدالرحمن بن معمر (تحديد الموقف الفكري والمعرفي والمجتمعي في التعامل مع الآخر. هذا الآخر المتنوع الثقافات، الحافل بالرؤى والأفكار التي قد تتفق أو تتباين مع ثقافتنا وهويتنا الإسلامية والعربية).

فالتأسيس الأولي للحوار، وفق هذه الرؤية يميل إلى تسوية إشكالية العلاقة مع الآخر الذي يقع خارج الفضاء الثقافي الوطني والإسلامي، وهذا يضع الحوار في سياق أجندة أخرى، تتصل بدرجة وثيقة بتطورات مابعد الحادي عشر من سبتمبر. وكما هو حال اللقاءات الفكرية السابقة، فإن الحوار يهدف إلى صياغة رؤى جديدة في العلاقة مع الآخر الذي صدمته أيديولوجية التعصب والغلل والتطرف بأشكالها العنيفة غير المتخيلة.

هناك دون ريب مشتركات بين الوطني والعالمي في الحوار ضمن معنى تسوية المنازعة

حتى لا تكون هدف المشروع الأميركي التالي

السعودية تحاول إنقاذ النظام السوري



سعد الحريري: السعودية تكبح جماحه

الوضع الاقليمي، والخطر في الأمر كله أن هذه التصفية تتم لصالح قوى مصنفة إما في خانة العدو مثل اسرائيل أو في خانة القوى المحالفة لها مثل الولايات المتحدة، بأجندتها الشرق أوسطية المعلنة وهنا بدأت التحفظات السعودية والمصرية تغذي الاحساس بضرورة الاسراع بالتدخل لاحتواء خطر الطيش السياسي لدى المتحاصمين في لبنان ومحاولاتهم لجر الكبار مثل السعودية ومصر الى وحل المهادنات السياسية التي قد تقضي الى تقويض النظام الاقليمي. لم يلتفت، في المرحلة الاولى على الأقل، الملك عبد الله والرئيس حسني مبارك الى الحكمة السياسية لدى الفريق اللبناني الذي يقوده الحريري - جنبلاط على أساس ان السحسرك

سلكت الازمة المتصاعدة في العلاقات السورية اللبنانية منحى خطيراً بعد المقابلة التي أجرتها قناة (العربية) مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام في نهاية ديسمبر الماضي، بكل ما فيها من تصريحات مبتذلة واستغلالية واضحة للخروج بوجه لامع بعد أن تراكت السحب حول دمشق التي باتت في وضع لا تحسد عليه. كانت القيادة السعودية وحتى وقت قريب راضية الى حد كبير بالعقاب السياسي الذي تتعرض له دمشق، على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري، وقد كان للملك عبد الله دور رئيسي في الضغط على القيادة السورية لسحب قواتها من لبنان. ومن المرات القلائل التي تخرج القيادة السعودية عن نهجها المحافظ وبخاصة في علاقاتها العربية، حين وجّهت رسالة شديدة اللهجة الى القيادة السورية بعد اغتيال الحريري، الشخصية اللبنانية الأثيرة لدى العائلة المالكة، والتي مهّدت لخروج القوات السورية بصورة كاملة من الأراضي اللبنانية.

مسار عمل لجنة التحقيق الدولية حظي بقبول القيادة السعودية، ويرجع ذلك الى الدور الفاعل الذي لعبه النائب سعد الحريري والزعيم الدرزي وليد جنبلاط اللذان قادا حملة تعبوية على المستوى العربي والدولي. ولكن التطورات اللاحقة وخروج التحقيق عن مساره المحدد نبّه القيادة السعودية وقيادات عربية أخرى وأبرزها المصرية، الى أن الفريق السياسي اللبناني بقيادة سعد الحريري ووليد جنبلاط فقد زمام الحكمة السياسية في التعاطي مع التحقيق في قضية اغتيال الحريري وبات يترزق نحو الانتقام بطريقة عبثية وإن أدى الى تدمير ليس النظام السوري فحسب بل والنظام الاقليمي برمته.

إن حصول فريق الحريري - الابن وجنبلاط على المزيد من الارواق السياسية أغرى هذا الفريق في توسيع دائره الانتقام داخلياً وخارجياً، فبمنا كان ملف التحقيق محصوراً في الكشف عن الجناة (المخططين والمنفذين) لجريمة الاغتيال إحتفل فيما بعد لتصفية حسابات سياسية سابقة وراهنة وربما مستقبلية مع أطراف داخلية وخارجية، دون حساب للتأثيرات الكارثية لعملية الانتقام على

التنافس السياسي والاقتصادي، أخطأ أيضاً في تقدير الوضع الاقليمي العربي برمته من خلال تحويل لبنان الى بوابة لعبور المشروع الأميركي - الاسرائيلي للاطاحة بالتوازنات السياسية الاقليمية وتغيير مجمل عناصر المعادلة السياسية بدءاً بسوريا وانتهاءً بإيران مروراً بالسعودية ومصر، وهو ما أثار قلقاً استثنائياً لدى القيادتين السعودية والمصرية اللتين احتضنتا فريق الحريري وقبلتا بدعم قضية التحقيق في جريمة اغتيال والده، بعد أن تحقق خروج القوات السورية من لبنان. تدرك القيادة السعودية بحذر بالغ ماذا يعني دخول العنصر الأميركي على خط المنازلة بين فريق الحريري - جنبلاط وسوريا، وتدرك أيضاً بحذر مضاعف أن رغبة المنازلة ستمتد الى خارج منطقة الشام، مع إدخال العراق والتغييرات السياسية في الخليج الى المشهد العام، وهو غير

الدبلوماسي الذي قام به هذا الفريق كان محكوماً بصدمة الاغتيال وتبعاً له من أجل تحقيق مبدأ السيادة والاستقلال في لبنان، كما أن فاجعة اغتيال الحريري تركت آثاراً نفسية وسياسية على القيادة السعودية والتي اعتبرت إغتيال الحريري رسالة غير مباشرة لها، للعلاقة الحميمة التي تربط العائلة المالكة بعائلة الحريري، وهو ما يفسر الصفع او قل الاغفال عن الطريقة التي أدار بها فريق الحريري معركة مع سوريا، الى أن بدأت تطوق على السطح مؤشرات أزمة تنذر بعصف الازمات السياسية الاقليمية.

وكما أخطأ الفريق اللبناني بقيادة الحريري - جنبلاط في تقدير الوضع الاقليمي للبنان، مدفوعاً بعنف نحو الانتقام من سوريا وبأن ثمن مطلوب، دون مراعاة لجيوبوليتيكية لبنان التي لا تسمح له بصناعة عدوة مع مصدر



المقامر جنبلاط

دور الراعي لتسوية جديدة على مستوى الداخل اللبناني وعلى مستوى العلاقات اللبنانية السورية. إن المستجدات المتسارعة على الساحتين اللبنانية والسورية فرضت على القيادة السعودية تحركاً عاجلاً لانقضاء الموقف المتدهور، وهو تحرك نسدرك، في ضوء جنوح تياري المستقبل والديمقراطي، مغايزيه السياسية. إن نجاح فريق الحريري - جنبلاط في استدراج عبد الحليم خدام لخوض المعركة ضد دولته، سيع أنباء أخرى حول

صناعة جبهة معارضة سورية لاطلاحة بالنظام السياسي بقيادة بشار الاسد قد أقيمت النظام الاقليمي في آتون أزمة حرجة، ستحقيق بالمنطقة لينخلق طوق أزمتات حول السعودية من ايران مروراً بالعراق وسوريا إلى لبنان، وهو وضع غير محتمل على الاطلاق. إن القمة العاجلة التي جمعت الملك عبد الله والرئيس حسني مبارك في جدة في الثالث من يناير جاءت بعد الانشقاق المتلفز لنائب

فريق الحريري - جنبلاط باتا ينزعان نحو الانتقام وتدمير ليس النظام السوري فحسب بل والنظام الإقليمي برمته

الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام، والتي نجمت عن تطور خطير سواء على الاوضاع الداخلية السورية وهكذا العلاقات السورية اللبنانية وأيضاً على مستوى عمل لجنة التحقيق الدولية التي طالب بالتحقيق مع الرئيس السوري بشار الاسد ووزير الخارجية فاروق الشرع، وهو أمر ينقل ملف التحقيق الى مستويات شديدة الحرجة ويراد منه أكثر من كسر الأعراف الدبلوماسية. لقد أدركت القيادتان السعودية والمصرية بعد تصريحات خدام بأن ثمة تصدماً مغزاً بنذر بالمنطقة، وسيزداد عدد الخاسرين العرب في هذه القضية. وتوصل الملك عبد الله والرئيس مبارك الى تقاسم الادوار من أجل امتصاص التوتر وتخفيف طوق الأزمة المضروب حول سوريا، فنيبتم طار مبارك إلى باريس للقاء جاك شيراك وقيل بأن لقاءً سريعاً جمعه بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام لا يلاغه

بعيد عن التفكير الاستراتيجي السعودي والمصري.. بالنسبة للفريق اللبناني لا يهمة إن تساقط أحجار النظام السوري على رؤوس قيادته وشعبه، طالما أنه سيربح المعركة في الداخل وسيصل الى نشوة الانتقام ضد خصمه الجديد خارج الحدود، وهنا يكمن الخطورة، فاللهو بالمعادلة الإقليمية لا يعدو أكثر من مناورة ضرورية لخدمة شعار السيادة والاستقلال اللذين لن يتحققا أبداً في ظل الهزلة العابثة نحو القوى الدولية وبخاصة واشنطن وباريس من أجل تطويق ليس سوريا بل والمنطقة برمتها.

إن لم تعد القضية محصورة في حدود اكتشاف الجناة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، فقد جرى توظيف المعارك الكبيرة والصغيرة في الجناية البشعة، ويخشى أن تكون (الحقيقة) المطلوب الكشف عنها مقوطة لدى من هم خارج لبنان، الذين سيتضررون من لعبة التصفيات السياسية الخفية والمعلنة، وسيكون الدم حينئذ معروصاً في مزار سياسي تزدحم فيه أطراف عديدة لا رابطة بينها.

حتى وقت قريب، كان التحقيق في جريمة اغتيال الحريري مقبولا، رغم التحفظات القانونية والسياسية على سير اللجنة من قبل أطراف لبنانية وربما عربية، وكان ذلك لصالح تيار الحريري - جنبلاط، ولذلك اكتسب تعاطفاً سعودياً ومصرياً وعربياً بصورة عامة، تماماً كما أن الخروج السوري من لبنان اكتسب ذات القدر من التعاطف، ولكن حين بدأ أقطاب تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري والتحالف الديمقراطي بقيادة وليد جنبلاط تحركاً دولياً من شأنه تقويض النظام اللبناني فضلاً عن السوري وتالياً الاقليمي فإن القضية باتت خارج نطاقها المحتمل، لأن الاضرار السياسية تجاوزت حدودها الجغرافية والسياسية، خصوصاً وأن أهداف تحالف الحريري - جنبلاط تكبر يوماً بعد آخر، ولم يعد بالإمكان السكوت على هذا الانجرار غير الواعي لساحة حرب واسعة النطاق لا تبقى ولا تذر من أجل قضية هي برسم التحقيق الدولي، وقد حظيت بإهتمام عربي ودولي لم تحظ به أية قضية أخرى مماثلة، رغم أن لبنان شهد اغتيال رؤوساً وزراء وشخصيات سياسية لا تقل أهمية عن الحريري.

إن السعودية كغيرها من الدول العربية الصديقة والحليفة للبنان ستكون أقدر على تسوية ملف الأزمة السورية اللبنانية، فقد رعت أهم إتفاقية بعد الحرب الأهلية اللبنانية وهي ميثاق الطائف ١٩٩١، التي على أساسها أعيد تعريف النظام السياسي اللبناني وتحقيق قدر مقبول من التوازن الداخلي من خلال حفظ مبدأ الحياد فالتسوية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع كل من سوريا ولبنان، ولها من التأثير المعنوي ما يجعلها في وضع يسمح لها بمزاولة

رسالة شقوية تعبر عن لسان حال القيادتين السعودية والمصرية بأن أي تحرك من جانبه ضد النظام السوري لن يحظى بدعم عربي وأن إسقاط النظام يعتبر خطأ أحمر لن يُسمح بتجاوزه، وذكرت مصادر عربية بأن مبارك أبلغ شيراك عن مبادرة سعودية - مصرية تستهدف تسوية الأزمة المتصاعدة بين لبنان وسوريا، مع التشديد على ضرورة سير التحقيق في قضية اغتيال الحريري والضغط على سوريا من أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان وتبادل السفراء وترسيم الحدود.

في المقابل، باشرت القيادة السعودية تحركاً جدياً على الساحة اللبنانية، حيث التقى السفير السعودي في لبنان الخوجه بزعيم حزب الله السيد حسن نصر الله عقب انسحاب وزراء أمل وحزب الله من حكومة فؤاد السنهوري في الثاني عشر من ديسمبر الماضي على خلفية مطالبة الحكومة بتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق الدولية والمطالبة بمحكمة دولية بعد اغتيال النائب والصحافي جبران تويني. إن الحادث الأخير أدى الى تصعيد خطير في الوضع اللبناني، وبدأت نذر الحرب الأهلية تطلق إشارات المرعبة، سيما مع تصعيد لهجة تيار المستقبل والتحالف الديمقراطي المشحونة بالانتهامات والتعنّصات من الاتفاقيات السابقة، فبينما عاد جنبلاط الى بهلوانيته السياسية المألوفة في التراجع عن التزاماته السابقة مع حزب الله ساحباً عنه هويته اللبنانية ومتهماً إياه بالغدر والمعالجة الخارج قرر النائب سعد الحريري نقض اتفاقه مع أمل وحزب الله في موضوع المقاومة والتي على أساسها تشكل التحالف الرباعي في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ليضع الجميع في مواجهة الجميع حيث تقطعت الأواصر السياسية المرفهة لتدفع كل طرف للبحث عن حلفاء جدد أو يمزج من الاستقواء بالحلفاء



خادم: الورقة الخاسرة!

كبح وثيرة اللهجة

التصعيدية لدى سعد الحريري، والذي بات يدرك خطورة الانسياق وراء المصادمة المفتوحة ليس مع سوريا وإنما مع الاطراف اللبنانية أيضاً، وانعكاسات تلك المصادمة على الواقع الاقليمي.

لقد بدأت بوادر تحرك سعودي عاجل منذ اجتماع الرئيس المصري بالملك عبد الله في جدة تلاها تحرك دبلوماسي على مستوى اقليمي ودولي.

وفي أول محاولة لكف طوق الأزمة المفروضة على سوريا، نقلت السعودية عبر وزير الخارجية سعود الفيصل دعوة الى القيادة السورية لعقد قمة عاجلة مع الملك عبد الله للتباحث في كيفية سحب قنيل الازمة بين لبنان وسوريا، بعد إعلان الاخيرة رفض مقابلة اللجنة الدولية للرئيس بنشار الأسد، وفي أعقاب انشقاق النائب السابق للرئيس السوري عبد الحليم خدام، إضافة الى الارتفاع السريع لدرجة الحرارة السياسية والامنية في العراق وفلسطين. لقد باتت السعودية ومصر على قناة مؤكدة بأن

القادمي.

في ظل هذا الوضع المربك وشديد التقلب، وجدت القيادة السعودية نفسها أمام (المعادلة) منطقية قابلة للاستمرار، بل إن استمرارها سيفضي تلقائياً الى ما يخشى منه من تدخل دولي، ويفتح الطريق أمام المشروع الاميركي - الاسرائيلي. استقبلت السعودية قيادات ووفوداً لبنانية من تيار المستقبل وحركة أمل وحزب الله تحت مظلة الحج لبيت الله، بغية التوصل الى إتفاق أولي مع الاطراف اللبنانية لتسوية الخلافات الداخلية أو تجديدها ريثما تتطور مبادرة سعودية مصرية أو على الأقل الانطلاق من مبادرة الحوار التي حملها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الى القيادة السعودية والتي لقيت حتى الآن قبولاً من عدد من القيادات اللبنانية.

يمكن القول في ضوء ما سبق، لم تعد المسألة اللبنانية لبنانية محضة فقد أصبحت الآن عربية بإمتياز، ولاشك أن أخطاء الاطراف اللبنانية جميعها تعزز الحاجة الى تدخل سياسي عربي من أجل إنقاذ الجميع لبنانيين وسوريين وعرب، وأن السعودية تتحرك بوازع سياسي أكثر منه أخلاقي وأدبي، فلبنان الذي كان مسرحاً لتناقضات عربية والى حد ما دولية يخشى أن يكون بوابة لمشروع دولي للمنطقة.

وفي ظل التصعيد المتواصل وانكشاف أجزاء من المساحة المجهولة في التجاذب السياسي الحاد بين الاطراف اللبنانية، ودخول خدام على خط التجاذب كعنصر تأزيم جديد يراود منه لعب دور في معركة الحريري - جنبلاط ضد سوريا وبغية الاطراف اللبنانية، وجدت السعودية نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد ولايمكنها بعد أن لحظت المخاطر الناجمة عن استمرار كتلة الحريري - جنبلاط في السير نحو حافة المواجهة. إن إحتضان السعودية لقيادات لبنانية (الحريري، السنيرة، بري) حمل مؤشراً جدياً على رغبة السعودية في رعاية مبادرة سياسية لانقاذ الوضع اللبناني، وبطبيعة الحال فإن إستبعاد جنبلاط من إجتماع القيادات اللبنانية في السعودية كان ينذر بعزلة العصر الأكثر تشدداً في المعادلة اللبنانية، وبخاصة مع إصرار جنبلاط على مواصلة لهجة التصعيد بطريقة لافتة. جنبلاط الذي يحاول أن يكون ركناً من أركان المعادلة اللبنانية القادمة إعتبر إستبعاده عن الترتيبات الجارية في الرياض بين الاطراف اللبنانية الرئيسية محاولة لعزله وتهميشه، ما دعاه الى التعبير بصورة شبه علنية الى رفض المبادرة السعودية - المصرية، متنبهاً الحريري الى مرجعية قوى ١٤ آذار - مارس التي يرى بأنها وحدها تقدر مصير لبنان.

السعودية شأنها شأن مصر لم تعد راضية عن سلوك جنبلاط الراديكالي بعد أن نجحت في

مشروع إسقاط النظام في سوريا، وهو أمر أثار فزعاً لدى السعودية ومصر، خصوصاً وأن مشروع الاسقاط ينطلق من قاعدة دولية.

إن القمة السورية السعودية الطارئة كانت ضرورية لسحب جزء من البساط الدولي والحيلولة دون تواصل خطي التأزيم في الوضع الاقليمي، مع التزام السعودية بموقف صارم في قضية التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري. إن السعودية تدرك أكثر من غيرها طبيعة الأخطاء الغادحة التي إرتكبتها الحكومة السورية في لبنان، ولكنها في الوقت نفسه تدرك أيضاً بأنها ساهمت في بعض الفترات في التورط في الوحل اللبناني خلال الحرب الاهلية كما ساهمت في تبني مبادرة الحل، فعلى أرضها تم اسدال الستار على الحرب الاهلية وتوقيع وثيقة الطائف.

القيادة السورية تأتي هذه المرة الى قمة بدون أوراق تفاوضية بل هي أقرب ما تكون الى من يطلب العون، فهي قمة طوارئ بحق. وتذكر القيادة السعودية بأن ليس سوريا منذف سياسي نحو العالم الا عبر بوابتها، وهذا ما يمنحها فرصة الضغط على دمشق للقبول بحل وسط ومستوازن. وفيما يبدو فإن القيادة السورية التي تواجه خطراً دولياً متعاطلاً يهدد بإسقاط الدولة، فإنها تجد ملاذاً آمناً في التسوية المقترحة من القيادتين السعودية والمصرية اللتين قررتا صناعة حلقة أمنة لسوريا وفق المنظور الاستراتيجي الاقليمي، وإخراج أغلبية الاطراف الاقليمية من ورطة التفرّد الاميركي - الفرنسي من الملف اللبناني كعنوان جديد لازمة شرق أوسطية.

وبالرغم من وجود بوادر إخفاق للمحاولة السعودية لجمع الاطراف اللبنانية على طاولة الحوار بفعل تعنت بعض أقطاب قوى ١٤ آذار، وتحديد الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، والذي يسعى الى إبقاء ملف الازمة اللبنانية السورية في أيدي أميركية وأوروبية الا أن الغرض أمام دور سعودي وعربي لم تستنفذ بعد، مع قبول أغلب أطراف الصراع بهذا الدور.

لم تعد المسألة اللبنانية

لبنانية فقد أصبحت عربية

بإمتياز، والتحرك السعودي -

المصري لكيلا تتحول لبنان

بوابة لمشروع دولي للمنطقة

تدهور العلاقات اللبنانية السورية لن يقتصر على هذا الجزء الحساس من الاقليم بل سيزيد في تعقيد الاوضاع الشرق أوسطية برمتها. جاءت القمة السورية السعودية في الثامن من يناير لاشتقاق درب موانئ للمتحرك الدبلوماسي الاميركي والفرنسي الذي بعث معه القلق العربي (السعودي والمصري بدرجة اساسية) من المشاريع الشرق أوسطية، ولم يعد بالإمكان التزام الصمت حيال ما يجري من تحركات تشارك فيها أطراف لبنانية بحماسة غير محسوبة العواقب. لم تكن القمة السورية السعودية لانقاذ الموقف السوري من الورطة الدولية بقدر ماهي محاولة لاعادة التوازن للذور العربي الذي بات مغموراً بصورة كاملة، خصوصاً بعد أن تطايرت خارج المدى المتحيز، وبعد أن ظهر الى المشهد السياسي خدام حاملاً معه

تقييم لستة أشهر من عهد عبد الله

ملك مناضل أم لاعب خاسر؟



أبو علي

ملك يظهر على صفحات الجرائد وهو يشرب الخمر مع كارتر، وأولهم من وضع صليباً على صدره كوسام قدمته له الملكة البريطانية.

أما الملك الحالي عبدالله، فلم يتظاهر بالفسق، ولم يأخذ معاشاً ما يسرقه أخوته، ولم يكن نهاباً وهاباً كسلطان، بل اتهم بالبلخ؛ لكنه في ذات الوقت أكثر ميلاً لعامة المواطنين، وأكثرهم عاطفة تجاه ما يعترضهم من مشاكل، لذا لم ترح حوله شائعات كتلك التي أزعمت أنوف القرييين والبعيدين والتي يمارسها فهد وسلطان وحتى نايف وسلمان. كان بعيداً عن السلطة فعلياً وإن كان ولياً للعهد إسمياً.

وحين اقتربت ساعة رحيل فهد، تصاعدت آمال المواطنين العباديين، وربما بعض الإصلاحيين الذين قال لهم عبدالله بأن (رؤيتكم مشروعي)، أن في يكون عهد عبدالله عهد خير للشعب، واعتقد بعض المثقفين العرب والقوميين منهم بشكل خاص، أن عبد الله (الملك البدوي الحروي القادم من الصحراء) سيحدث تغييراً في السياسة العربية، وسيكون أكثر مقاومة للنفوذ الأميركي والغربي، وأنه سيتخذ سياسات راديكالية في مواجهة إسرائيل، وغير ذلك.

حين وصل عبدالله إلى الحكم تصاعدت الآمال عن احتمالات تغيير قريبة في الدولة

حياته في استعراض تلك المغامرات وتلك الفجولة الزائفة أمامهم. وكان الملك خالد، وهو أقرب الملوك السعوديين إلى الدين والتسامح، شديد النقد لسلطان، وكان يتحدث موبخاً إياه بشكل علني، بل كان يحذر الوزراء ومن يقابلونه منه، بل كان الملك خالد، يحذر من ألعبيه وتضليله، فإذا ما وجده ذات مرة يصلي في حالة نادرة، يشير إلى الآخرين بأن لا يتخدعوا بتقواه؛ وإذا ما وجد سلطان يتحدث إلى أحد بكلام معسول اقترب الملك خالد منهما وقال للأخر بأن لا يصدق وأن يحذره، فورا الكلام المعسول مصيبة يخفيها ضده!

أما فهد، فكان شبيهاً بسلطان إلى حد كبير، وكان له تخصص في لعب القمار، ولعلنا نذكر ما كتبت عنه الصحافة وكيف أنه خسر نحو عشرة ملايين دولار في ليلة واحدة في أحد كازينوهات القمار في مونت كارلو، وقد أطلقت عليه الصحافة لقب (البلابي بوي) وكان هو الآخر متطلاً من القيوب، معتدياً على الأغراض، وهناك اليوم عوائل سعودية تعيش في الخارج منذ عقود كانت قد فرت بديتها وعرضها من انحطاطه؛ فوفق هذا كان فهد بذئ اللسان، يقذف بذاته حتى في المحافل العامة وأمام مسمع من الجميع؛ وكان مروغاً مخادعاً في تصرفاته وأفعاله، نهاباً للمال وللأراضي، مهووساً ببناء القصور الكثيرة في بقاع مختلفة من العالم لم يزرها حتى مات وقد استحوذت عليها زوجته أم عبد العزيز، الجوهرة بنت إبراهيم. ومعروف عن فهد أنه وإلى الثمانينيات الميلادية كان يلعب القمار حتى داخل المملكة، لا من أجل الكسب، بل بتدبيراً للمال وسفهاً، بل أنه كان مدمناً على الحشيش، لم ينصف منه إلا في بداية الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي؛ وزيادة على ذلك كان فهد مهووساً بالجنس، ومن أكثر الملوك السعوديين صلافة في منازعة الحق، وأكثرهم ميلاً للتدخل، وكان جريئاً على الحق، لا يعرف الصلاة ولا الصيام، وإذا ما حشرته الظروف صلى مع الآخرين، أو غادر المكان؛ وهو أول

الحديث عن الملك السعودي الجديد عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ذو

شجون.

فهو - بخلاف إخوته السديريين الحاكمين - لم يتلوث - كما يقال - بفساد القابضين على الدولة مثلهم، كونه لم يكن إلا مجرد لاعب كومبارس في السياسة السعودية طيلة عقدين ونصف تقريباً؛ إذ أنه لم يمسك بناصية القرار إلا مؤخراً وبحجم محدود، حيث أضيف إلى الطاقم المدير للدولة بعيد إصاية الملك فهد بالجلطة في ١٩٩٦، ثم بدأ يمارس شيئاً من صناعة القرار بالتدريج إلى أن توج ملكاً بعيد وفاة فهد الذي كان يحق مستحوذاً على مفاسل قرارات الدولة السياسية والأمنية والإقتصادية، وقد أدنى مرضه إلى تقاسم المثقفين من اللاعبين السياسيين دوره على مضض.

الفساد الذي ارتبط بالحرس الوطني وصفقاته تعتبر لا شيء بالمقاييس إلى الفساد غير المسبوق في التاريخ فيما يتعلق بالصفقات الموهولة التي أبرمها الأمير سلطان، ولي العهد الحالي، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام؛

وحتى في سلوكه الشخصي، كان الملك عبد الله من الملتزمين بالحكمة القائلة: إذا ابتليت فاستتروا؛ ولذا لم تثر حوله إشاعات الفساد والإفساد المزكمة للأنوف كتلك التي ارتبطت بالخصوص بالملك فهد وسلطان. فهذا الأخير كان ولا يزال من أفسد الأمراء رغم أنه ذرف على الثمانين عاماً، وهو من أكذبهم أيضاً، وأقلهم التصاقاً بالمظاهر الدينية، وأكثرهم نهباً للأموال ومصادرتها من أصحابها، وقد ارتبط بمغامرات مجنونة لا تضاهيها مغامرات نسمع عنها في التاريخ القديم والحديث، وبينها مغامرات لها علاقة بالمضيق في الخطوط السعودية، وقد استعمل العنف والإعتقال لأشخاص ربما لازالوا حتى اليوم في قعر السجون منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً. وقد تحدث السفراء الأجانب والعرب والمسلمون، وبينهم مقربون من سلطان، عن حجم فساد هذا الأخير، وقلة



ومسارها. وكان جناح الملك الجديد يبشرون الجمهور: انتظروا سترون التغيير! التغيير يحتاج الى وقت! الملك الجديد إصلاحى وسيقلب الموازين عما قريب! ادعموا الملك عبدالله حتى يتمكن من تحقيق الإصلاح المنشود!

البعض أعطى الملك الجديد فرصة ثلاثة أشهر لترتيب أوراقه، اعتبرها فرصة اختبار لنواياه ومواقفه. والبعض الآخر، قال بأن السياسة السعودية تسير ببطء السلحفاة، وبالتالي فهو يحتاج الى وقت أطول، الى سنة أشهر على الأقل: وقال آخرون بأن السنة الأولى من حكم الملك عبدالله إن لم تشهد تغييراً جوهرياً فإنها لن تغير من واقع الحال شيئاً وسيكون حكمه امتداداً لحكم سلفه دون تغيير جوهري.

خُطَا المَعَالِيَا

مضى نحو ستة أشهر على وصول الملك عبدالله الى كرسي الزعامة؛ وقبل قراءة



أن يتخذة مقرباً؛ ثم إن الملك الجديد مجرد فرد في ساكنة ضخمة معادية لكل إصلاح: وتتحكم بالماكنة كل القوى الجديدة العلمانية والدينية والعائلة المالكة والتي ترى في الإصلاح خطراً داهماً لها. في حين يقف عبدالله شبه وحيد، يحوطه مجموعة من المستشارين النجديين الضعفاء أيضاً، ولكن الملك يمتلك ورقة لا يمتلكها الآخرون، وهي قوة الشارع. فهذا الأخير يقف وراء عبدالله بقوة، وإن كانت قد بدت بالخفوت يوماً بعد آخر، كلما تلصقاً في الإصلاح والتغيير، والمتوقع أن يخسر تلك القوة والتعاطف الشعبيين في وقت ليس بعيداً.

ثالثاً - أما الحامون العرب، فهم دوماً يعيشون حلمهم الجميل، وينتظرون المخلص الفرد، لا المؤسسة. لا يدركون أن المشكلة تكمن في مؤسسة الحكم العربية كلها، والمملكة ليست استثناء، كما تكمن في الثقافة السياسية الضعيفة، وغياب الحريات العامة. هذه العوامل هي التي تضعف العرب، وليس غياب الزعيم الأوحده، بل أن وجوده يختزل الجمهور ويضيع الحقوق ويبقي على الإستبداد، ولنا في تجارب العراق ومصر والجزائر والسعودية ما يكفي للتدليل على ذلك.

الملك عبدالله لم يكن ثورياً أبداً، يوم لم تكن بين يديه سلطة حقيقية، فلماذا يكون اليوم ثورياً والسلطة بيده؟ الثورة لا تجتمع مع السلطة في أغلب الأحيان. والثورية صعب التحقيق في وجود هيمنة لـ (المحافظة) على مقاصد السلطة. والثورية. أيضاً. لا تأتي على كبر، لرجال تجاوزوا العقد الثامن من العمر، وعاشوا طيلة حياتهم في ظل الأفكار المحافظة والنظام المحافظ فضلاً عن أن الثورة والتغيير الراديكالي لا يأتي من داخل السبستم، خاصة إذا كان السبستم مهيمناً عليه من قبل عائلة مالكة.

هذه حقائق وليست بدعاً. وعبد الله. الملك السعودي. الذي زعم أنه عربي ولا يحب الأميركيين، هو اليوم من يقدم إيرادات الدولة ويغير سياساتها الخارجية إرضاءً للأميركيين. لماذا؟ من أجل إبقاء السبستم المحافظ سليماً طالما يقف هو على رأسه. وربما تأتي الأيام بأدلة أخرى تقيد بأن هذا الملك بالتحديد أكثر من سيتنازل للأميركيين من غيره من الملوك السابقين بمن فيهم الملك فهد الذي اشتهر بقربه لهم.

كانت هناك بعض الهواجس عند عدد من الغربيين من وصول عبدالله الى الحكم. كان ذلك في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أما حين مارس الحكم بالنياية عن

منجزاته خلال هذه الفترة، فإن من الضروري التأكيد على حقيقة أن الآمال المعلقة على الملك لا تتسم بالواقعية، وهذه جملة الأسباب: أولاً - لا توجد سوابق في ممارسة الأمير عبد الله تأثير الى أنه كان في يوم ما يميل الى الإصلاح أو أنه رجل إصلاح: المؤشر الوحيد هو ما قاله للإصلاحيين حين التقاهم بعيد تسليمه وثيقة (الرؤية) وهو كلام سياسي يدخل في إطار الصراع الداخلي بين الأمراء، حيث أراد عبدالله وقد كان حينها ولياً للعهد، أن يستل لنفسه بعض الصلاحيات من إخوانه السديريين عبر ممارسة ضغط عليهم ومسامحتهم بورقة الإصلاحيين. ولهذا انتهت اللعبة بعد فترة وجيزة، واعتقل الإصلاحيون، وقد اتخذ القرار فيما يبدو جمعياً بين الرؤوس الثلاثة: عبدالله وسلطان وتايف؛ مع أن هناك من يقول بأن عبدالله لم يكن راضياً بقرار اعتقالهم: وإذا كان هذا صحيحاً فلم لم ينسحب ببنت شفة ويدافع عنهم ويطالب بإطلاق سراحهم؟ لكن للبعض رأي آخر، حيث يقولون بأن قرار الإعتقال جاء من تايف وبدعم من سلطان ويدون مشاورة عبدالله، وأن الأخير أمر بإطلاق سراحهم ولكن تايف لم يستجب. وحين تزود عبدالله بصلاحيات الملك (إن أصبح ملكاً) أمر تايف بإطلاق سراحهم في الحال، بعد مشاورة سلطان، وهو ما حدث بالفعل.

وبشكل عام، لم يكن عبد الله في ذاته إصلاحياً بالمعنى المتعارف عليه: وهو الآن حين يبلغ الثمانية أو الثالثة والثمانين من العمر، لا يمكن أن يكون إلا محافظاً، بحكم العمر، وبحكم السبستم المحافظ في المملكة، ولذا فإن الآمال على قيام شخص مثله بتبني حركة اصلاحية رشيدة وهيكلية أمر ضعيف، وإن كان غير مستحيل.

ثانياً - ويتعلق بحجم السلطات التي لعبدالله، فإذا كان لا يمتلك الصلاحيات الكافية لتحقيق برنامج إصلاحى حين كان ولياً للعهد، فإن هذا العذر يتبقى - من الناحية النظرية - حين أصبح ملكاً. بيد أن التوازنات السياسية لا تتماشى مع الحاملين بعهد إصلاحى جديد؛ فالملك يعمل ضمن (مؤسسة العائلة) الخاضعة لقيم خاصة بها، ومصالح تحكم اطرافها، ليس بينها بالطبع موضوع الإصلاحات، ولا يمكن تصور أن الملك الجديد يمكن أن يفرط بتلك المصالح الخاصة من أجل عبيون الإصلاحيين والحاملين والطامحين لعهد جديد. خاصة وأن التوازنات الداخلية لا تسمح للملك الجديد بأن يقرر كل شيء، فهو من جهة (ملك ضعيف) يقف أمام عصبة منظمة لا تسمح له - إن أراد الإصلاح -



البعثات الدراسية بنحو ٥٠٠٠ بعثة سنوياً، استحوذت الولايات المتحدة على أكثرها؛ وقد خفف هذا من الضغط الشعبي على الدراسات الجامعية والعليا والتي كانت مبعث استياء شعبي عام. وهناك أموال مرصودة للعديد من المشاريع الخدمية، ودخول شركات خاصة ميدان

السوق السعودية للأوراق المالية، والتي تعطي المواطن العادي فرصة الاستثمار المضمون والحصول على بعض الأموال (لكونه يحمل بطاقة مدنية سعودية فحسب)؛ ويحتمل أن تكون هناك خصخصة لبعض الشركات الحكومية بحيث تسترعى هذه الوسيلة نخباً تجارية واقتصادية إضافة إلى الجمهور الفقير. ومع أن الفائض في المال كبير، لكنه لم ينعكس على القروض الحكومية الخدمية بشكل كبير، خاصة تلك المتعلقة بقروض المنازل، وإن تسارعت وتيرة تقديمها، لكنها متأخرة جداً وتستلزم سنوات طويلة قد تصل إلى أكثر من ١٢ عاماً من الانتظار.

فسحة حريات التعبير لم تتغير بمجيء الملك عبد الله، تشهد على ذلك الصحافة المحلية، كما أن التعبير السياسي على شكل عرائض لازال ممنوعاً ويقع تحت طائلة الاعتقال والطرء من الوظيفة كما أعلنت ذلك الحكومة رسمياً عام ٢٠٠٤؛ فضلاً عن ذلك فإن الاعتقالات لم تتوقف للناشطين السياسيين، وكذلك المنع من السفر والتعذيب والفصل من الوظيفة، وهي أمور تجري بمعزل عن إرادة الملك من عدمها، فوزارة الداخلية مجرد إقطاع لتأييف وإينه، لا يستطيع الملك التدخل في قراراتهما إلا في ظرف حرج للغاية؛ خاصة وأن هذا الفعل (تخصيص سديري محض) يقوم به نايف وسلطان وسلمان، دون أن يرجع أحدهم إلى الآخر؛ فكل يصدر أوامره واجبة التنفيذ؛

الإصلاحات شبه السياسية توقفت، فلازال الأمراء يغتون على (ربيع الانتخابات) البلدية؛ وقد عين مؤخراً نصف أعضاء المجالس البلدية، ولا توجد حتى الآن نية للمزيد، كانتخابات المناطق، وانتخابات مجلس للشورى، فهذه مواضيع سكّت عنها، وسيمبى الحديث عنها محرماً إلى أمد غير قصير. لكن فيما يتعلق بما يسمى (حقوق المرأة) أثير جدل حول مشاركتها في الحياة العامة في الجرائد المحلية وأندية الإنترنت،

فقد تبخرت تلك الأوهام؛ وبدا الملك عبد الله أكثر حرصاً على ديمومة العلاقة المتميزة بين المملكة وحلفائها الغربيات، وما هو يعقد الصفقات بعشرات المليارات، ويضخ المزيد من الإنتاج النفطي للسيطرة على أسعار النفط، ويقدم التنازلات في مجال مكافحة الإرهاب، وفي محاصرة النظم المعادية لأميركا، بشكل لم يكن معهوداً فيما سبق.

ماذا فعل عبد الله: الموجة النفطية

سنة أشهر مضت على وصوله إلى الملك، فماذا فعل الملك؟

الملك الجديد جاء على (موجة نفطية) نتجت من زيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط؛ وستكون لهذه الموجة دورها الأكبر في تحديد سياسات العائلة المالكة وتصرفاتها تجاه الملف الإصلاحى. الملك وأخوته يدركون أن ميزانية الدولة التي باتت تفيض بالأموال، قادرة على استرضاء المواطنين اقتصادياً وتأجيل مطالبهم السياسية. الإصلاح السياسي سيكون بعيداً، إذا ما نجح الملك وأخوته في تقليص حجم البطالة، وتحسين وضع الخدمات، وتوفير فرص جديدة للأجيال الجديدة، واسترضاء العامة عبر (سوق الأسهم)، وكذلك استرضاء الغرب بصفقات تسليح واستثمارات في الخزينة الأميركية ومشاريع هدفها إعادة الرأسمال النفطي إلى دياره الغربية.

يبدو أن التركيز سيكون على هذه المسائل: إرضاء الجمهور اقتصادياً، وتخفيف حدة الأزمة في العلاقات السعودية الأميركية والسعودية الغربية عبر فائض أموال البترول. ومن المحتمل جداً أن تشهد المملكة خفوتاً مريعاً في ميادين الإصلاح السياسي، في ظل (الطغرة النفطية الثانية)، اللهم إلا إذا: (١) حدث انكسار في سوق الأسهم السعودي، وهو أمر محتمل: (٢) أو إذا ما حدث وأن عادت مجاميع العنف السعودية من العراق إلى السعودية لتعمل من جديد على توتير الأوضاع الأمنية: (٣) أو إذا ما حدث وأن قام سعوديون بأعمال عنف مريعة في دول غربية: (٤) أو إذا ما سقط النظام السوري، فتحينها سيأتي الدور على السعوديين وهو ما يدركونه جيداً اليوم، حيث محاولات السعودية ومصر لتأهيل النظام السوري من جديد.

في مجال تحسين الأوضاع المعاشية والخدمية، حيث يجري التركيز عليها اليوم، يبدو أن الملك عبد الله نجح في حدود ومن المتوقع أن ينجح في ذلك؛ فقد زاد الرواتب للموظفين بنسبة ١٥% بالمائة، وأحيا سنة

وقد انتخبت إحداهن في مجلس غرفة جدة التجارية، وأخرى في نقابة المهندسين؛ واعتبر ذلك تطوراً مهماً عند البعض؛ فيما لازال الجدل قائماً حول إمكانية السماح للمرأة بسفافة السيارة؛

المملكة تجد نفسها ملزمة إلى حد كبير بحلحلة بعض المسائل الاجتماعية المثيرة كقضية المرأة على نحو يقنع الغرب بأن العائلة المالكة تعمل على تطوير موقعها الاجتماعي؛ وكذلك فيما يتعلق بقضية الأقليات الدينية على وجه التحديد: الشيعة في الشرقية والإسماعيلية في نجران - الجنوب... وفي هذا الصعيد، لا يُلحظ تغيير كبير عن السياسة السابقة، عدا أن بعض الضغوط قد خُففت فيما يتعلق بالممارسات العبادية وما يلحقها من نشاطات اجتماعية وثقافية، في حين كان الضغط الخارجى والداخلي يلح على أمر الدمج السياسي، وليس مجرد فسحة التعبير عن (الذات المقهورة).

لكن يجب ملاحظة حقيقة أن الملك عبدالله لازال ضعيفاً، فقد كانت غايته الوصول إلى كرسي الحكم كملك، وقد وصل، وبالتالي فإن رغبته الإصلاحية - إن وجدت - قد انخفض مؤشرها، واصطدمت بحائط سلطان ونايف، ولا ادلنا على ذلك أن الملك أصدر أمراً (بمنع تقبيل اليد) لأن فيه إهانة للمواطن، وقيل إن ذلك القرار كان موجهاً للأمير الملك، ولازال يظهر في التلفزيون الرسمي في تحدٍ سافر وجموع المواطنين والأمراء تقبل يداه؛

وخلالصة القول، فإن الملك عبدالله لم يكن رجل إصلاح وإن يكون كذلك في المستقبل في أرجح الاحتمالات. وسندخل المملكة في عهده مرحلة (البيات الشتوي) اللهم إلا إذا تمّ تسخين الجبهة الداخلية عبر العنف الوهابي؛ وكذلك تسخين دول الجوار بتدخلات أميركية تقضي على أنظمة حكم كنظام الحكم السوري.

الهوية الضائعة في خطاب الملك عبدالله



عبدالله يلقي كلمة

الهوية الوطنية، وضعف الأسرة الوطنية، وعدم قناعة الكثرين بالوحدة القائمة كونها تخدم فئة مناطقية ومذهبية معينة. يومها، جرى التأكيد على الوحدة، ودخلت الى القساموس السعودي السياسية مفردتا (الهوية، والوطنية). ولعل كاتب كلمة الملك يعكس إدراكاً أكبر بين أمراء العائلة المالكة بأن ضعف الهوية الوطنية يؤدي الى تدخلات

أحد يستطيع نزعها، ونشك في قدرة أحد التخلي عنها، باعتبارها هوية معطاة، تلازم الشخص حتى وفاته، وحتى لو أعلن تخليه عنها، اللهم إلا إذا أعلن تخليه عن الإسلام نفسه؛ ومع هذا ستبقى تلك الهوية تلازمه حتى مع رفضه، لأن المهم هو في تصنيف (الأخر) ورؤيته لا القناعة التي يحملها الأشخاص بالضرورة.

لكن هل وجود مثل هذه الرابطة والهوية، يلغي الهويات الأقل: ونقصد الهوية الوطنية أو القومية أو القبلية؟ هذا ما تقول به الرؤية السلفية الوهابية في المملكة؛ فهي ترى تعاضداً بين هوية الإسلام والهوية الوطنية، وبالتالي لا قيمة للأخيرة، بل هي هوية ضلال. ولهذا ربما لا يهتم السلفيون - الجهاديون على الأقل - بالهويات الوطنية، ولا بدولهم، ويحملون من أجل هدف طوباوي امبراطوري، وهو تحقيق دولة إسلامية واحدة، يكون المذهب (الوهابية) الأيديولوجيا الموحدة لها.

مشكلة الهوية الوطنية في السعودية أنها تواجه بالهوية الإسلامية الواسعة، حيث تعيش معظم الأمة الدينية خارج حدود المملكة، كما أنها تواجه بهويات فرعية مذهبية ومناطقية وقبلية، وبالتالي لم يعد الكيان السعودي جانباً لا لهُوْلاً ولا أولئك. وزيادة على ذلك فإن العائلة المالكة والنخبة النجدية لم تكن تنفهم الحاجة الى هوية مشتركة لعموم المواطنين، بل أرادت فرض هوية مناطقية ومذهبية جاءت بالوالب على الدولة وعلى المجتمع وعلى العائلة المالكة نفسها.

ما تحتاجه المملكة لبناء هويتها الوطنية كثير: والخطوة الأولى نحو ذلك يجب أن تتم بدراسة واقع المجتمع السعودي أولاً، ومن ثم البحث عن ثقافة مشتركة، وتأسيس مصالح مشتركة، وإقحام المواطن في الشأن العام ليكون جزء من آلية صنع القرار.

■ "الهوية" مفردة جديدة في القاموس السعودي الشعبي والرسمي: تستخدم في أحيان كثيرة كيفما كان: فهي لم تعرف من جهة المعنى، ولا من جهة الغاية، ولا كيفية تحصيلها. ولا أدلك على ذلك جملة معربة وردت في كلمة الملك عبدالله في حفل الإستقبال السنوي الذي أقامه للشخصيات الإسلامية ورؤساء بعثات الحج يوم ١١ يناير الجاري حيث ورد ما نصه: (أن معاني الوحدة والمساواة والشورى والهوية والتراحم التي تتمثل في مبادئ وتعاليم الاسلام السامية والتي تجسدها فريضة الحج كفيلة ببعث القوى الإيمانية الكامنة).

لنلق نظرة على موقع كلمة (الهوية) من النص ولنتساءل عن مدى انسجامها مع أحوالها من جهة المعنى والغاية (الوحدة، المساواة، التراحم، والشورى). لقد جاءت مفردة (الهوية) غير معروفة، فهل كان يقصد (الهوية الدينية) أي الإلتزام للإسلام، أو بالأدق الإلتزام الى المشرقات العقيدة بين المسلمين الحاضرين في مجلس الملك؟ إن كان هذا هو المقصود، فكان يجب أن تحدد الهوية المعنوية. وضمن هذا السياق، فإن وجود المفردة إياها لا معنى كثير له، لأن المفردات الأربع الأخرى من وحدة ومساواة وشورى وتراحم تستطيع وجود ما هو أكثر من الهوية المشتركة بين المسلمين، بل أن تلك المفردات تؤسس نفسها على وجود هوية مسلم بها.

نحسب أن كاتب كلمة الملك عبدالله قد أقحم مفردة (الهوية) اعتباراً، لأن المفردة نفسها لا تتناغم مع المفردات الدينية الحقيقة التي تحويها المفردات الأخرى: إنها مفردة حديثة، وسياسية، وجدلية أيضاً. ولعل كاتب كلمة الملك لم يكن يفهم معنى الهوية، كما لم يدرك احتمالية وجود معنى سلبي لها، يعكس المفردات الأخرى، فهناك هوية مناطقية وهوية قبلية وهوية طائفية وهوية أئنية وهوية كلبية عامة وهوية وطنية خاصة، وهوية قومية، وهوية قطرية. هناك هويات متعددة بعضها يدخل في خانة السلبية ضمن دائرة النص الذي توضع فيه، وضمن معطيات التحليل المتعلق ببلد من البلدان.

ولعلنا نميل الى حقيقة أن مفردة الهوية في المملكة ليست فقط جديدة، بل هي مفردة مجهولة المعنى، وقد جرى استخدامها في السنوات الأخيرة، سنوات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، على نحو مشتت. لقد قيل أن أزمة العنف وأزمة التطرف واحتسابية انهيار الدولة السعودية وتفككها الى دويلات أخرى، يعود الى ضعف

أجنبية والى تدمير أسس الدولة. أبعد من هذا الأمر غير متوافر. فليس هناك وعي كاف بكلتا المفردتين، وليس هناك تنظير بشأن الهوية السعودية.

ولأن المملكة دولة محافظة، تعتمد على الهوية الدينية/ الطائفية كمحدد أساس للإلتزامات، وعلى أساسه تقاس درجة الولاء السياسي، كما تقاس المنافع والأضرار. فإن الحديث عن الهوية جاء عاماً بلا خلفيات. هناك نقص إسمه هوية؛ إذن فلتكن تلك الهوية (الضائعة) ضالة الدولة، ويكون إيجادها في الحديث عنها، لا في البحث حولها، وتصنيعها، ومن ثم ترسيخها.

حديث المسؤولين عن الوطنية وعن الهوية حديث الجاهل بهما، غير المدرك لأهميتهما، وغير الواعي لوسائل تعزيزهما. وهذا ما عكسه ورود مفردة الهوية النافر بين مفردات أخرى في كلمة الملك عبدالله الأخيرة.

هناك جملة من الإشكالات العقيدية والثقافية والسياسية والاجتماعية تمنع تطور مفهوم الهوية على الأرض، كما على صفحات الجرائد والكتب، وبأضاً كما في مناهج التربية الوطنية التي تحوي ما ينقض التربية وما يناقض الوطنية وما يناقض الهوية أيضاً.

هناك شروط لقيام هوية وطنية في المملكة لا يبحنها صانع القرار السياسي لأنه في الأساس غير مدرك بأسس الموضوع وأهميته على نحو كاف: كما أنه غير مدرك لحجم التنازلات التي يتوجب عليه تقديمها في سبيل تحقيق تلك الغاية الخطيرة.

(الرابطة الإيمانية) عبارة جاءت في خطاب الملك عبدالله باعتبارها هوية كل المسلمين وهي (الهوية الحقيقية) التي لا يجب التخلي عنها. إن هذه الرابطة أو الهوية، هي رابطة وهوية عليا، لا

أحد كبار علماء الوهابية يفتي :

مكة بلد كفر وأهلها كفار!

في الثمانينيات من القرن الماضي، وفي قصر الملك فهد بجدة وبحضوره، في مجلس ضمَّ المرحوم السيد محمد علوي المالكي وجمع من النخبة الدينية والسياسية النجديّة، قام أحد مشايخ الوهابيين ممتدحاً الملك قائلًا بأنَّ أباه (عبدالعزیز) قد (فتح مكة) و (طهرها) من الأصنام والأوثان ومن الشرك والكفر. فانتفض السيد المالكي وقام خاطباً ضدَّ ذلك الشيخ الوهابي، ومؤكِّداً بأنَّ مكة بلد الإسلام طاهرة من الأصنام ومن الشرك منذ أن فتحها وطهرها محمد صلى الله عليه وسلم؛ وحينها خشي الملك من تداعي الصدام والخصام، فقام وفرَّق المجلس بحجة الصلاة التي لم يكن موعدها قد حان بعد!

الوهابيون - كما هو معروف - يكفرون كلَّ المسلمين، ولا يعتبرون بلاد المسلمين داراً للإسلام عدا دارهم هم (نجد) ويشمل ذلك البقاع المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف، حيث يرونها بلاد كفر وشرك وزندقة لا تجوز الإقامة فيها إلا إذا كانت تحت ولايتهم. إضافة إلى أنهم - كما هو معروف أيضاً - لا يرون غيرهم مسلماً. لكن البقاع التي تصير تحت سيطرتهم بعد غزوها وتكون لهم السيادة عليها تصبح جزءاً من بلاد الإسلام، أما قاطنوها تلك الديار فيبقون كفاراً. تحت الاحتلال والوصاية السعودية/ الوهابية - كما هو الحال اليوم بالنسبة لمناطق المملكة في الغرب والشرق والجنوب.

قيل إن الوهابيين قد خففوا غلواءهم، وقبلوا على مضمض الإعتراف بأهل السنة على أنهم مسلمون. لكن مصطلح (أهل السنة والجماعة) لا يمتثل إلا على الوهابيين بحسب فتاوى مشايخهم، وبينهم الشيخ العثيمين وكذلك سفر الحوالي والشيخ صالح الفوزان وغيرهم. لكن القناعة المتأصلة في التراث الوهابي، والتي لم يجر تغيير عليها ترى بأنَّ غير الوهابيين ليسوا مسلمين صادقين، وإن جرى إلحاقهم - قسراً - بالإسلام، لغايات رأها ولي الأمر، ورأى فيها المشايخ الوهابيون لهم مصلحة.

هذا ما يعبرون عنه في كتبهم وفي مجالسهم الخاصة. وهناك خشية حقيقية أن يؤدي عدم اعتراف الوهابيين بإسلام الآخرين إلى إخراجهم هم عن دائرة الإسلام كما حدث في الماضي، أو عن دائرة أهل السنة، فالمسلمون بأكثريةهم أقدر على نبذ الوهابيين من نبذ الآخرين لهم. ولهذا كان (اعتراف الوهابيين) بإسلام غيرهم قد جاء على مضض ولمصلحة ارتأيت، وليس بالضرورة عن قناعة. ولذلك ترى أنهم وتحت اليقظة العامة (الجميع مسلمون) يبدؤون بتكفير كل قسم على حدة، فالصوفيّة كفار، ومن يفعل كذا كفار، ومن يقول كذا كفار، بحيث لا يبقى في المحصلة النهائية غيرهم، والحجة الجاهزة: نحن لا تكفر إلا من كفره الله ورسوله!

وقد تنبّه الشيخ ابن باز إلى إمكانية فصل الوهابية عن المذاهب الإسلامية السنيّة، واعتبارها مذهباً قائماً بذاته، وهذا يعوّق انتشار الدعوة الوهابية ويحصرها في محيطها النجدي. ولذلك تراه شديد اللهجة ضد من يريد فصل الوهابية عن المذاهب السنيّة (يمكن في هذا الصدد مراجعة موقع ابن باز على الإنترنت).

فيما يتعلق بفتاوى الوهابية بشأن اعتبار مكة بلاد كفر، وأهلها كفار، هناك جواب لأحد كبار علماء الوهابية السابقين وهو الشيخ حمد بن عتيق، قيل أنها كانت جواباً لمن نازره في حكم كفر أهل مكة وما يقال في كفر مكة نفسها. وحسب الكتاب الذي طبعه الملك عبدالعزيز على نفقته الخاصة والذي حمل عنوان: (أ)، فإن الشيخ حمد بن عتيق، يرى مكة بلاد كفر، وأهلها كفار، وقد قال ذلك بضرر قاطع، لأنّه يمارس في مكة البدع والشرك، ولأنَّ المكين لم يمنعوا ذلك؛ والأهم أنهم (معادين أهل التوحيد) أي معادين لوهابية نجد، فحق عليهم وصف أنهم يريدون إزالة الدين وتخریب بلاد الإسلام؛ فضلاً عن أنهم - أي أهل مكة - لم يقبلوا بالوهابية (الدين الصحيح) (تكفي!) يحكم عليهم بالكفر؟!.. زد على ذلك أنَّ المكين كفار مرتدون، بحسب مشايخ

الوهابية. لأنّه حصلت منهم (مؤالاة أهل الشرك والإنقياد لهم) ويقصد بذلك الحكومة العثمانية. لهذا كله، فإن كفر أهل مكة أعظم



الفوزان: الوهابيون وحدهم أهل السنة والجماعة

من كفر الجاهليين في عهد الرسالة الأول، ولا يجب على الوهابيين أن يغتروا بصلابة وحج ومصوم وتصديق أهل مكة فموقفهم من الوهابية يكفي للحكم عليهم بالكفر والردة. وفيما يلي نص ما قاله حمد بن عتيق: جرت المذاكرة في كون مكة بلد كفر أم بلد إسلام، فنقول وبالله التوفيق:

قد بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالتوحيد الذي هو دين جميع الرسل، وحقيقته هو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وهو أن يكون الله معبود الخالق، فلا يتعبدون لغيره بتوهم من أنواع العبادة، ومخ العبادة هو الدعاء ومنها الخوف والرجاء والتوكل والإنابة والذبح والصلاة وأنواع العبادة كثيرة، وهذا الأصل العظيم الذي هو شرط في صحة كل عمل.

(والأصل الثاني) هو طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أمره، وتحكيمه في دقيق الأمور وجلبيلها، وتعظيم شرعه ودينه والإذعان لأحكامه في أصول الدين وفروعه. (فالأول) ينافي الشرك ولا يصح مع وجوده؛ (والثاني) ينافي البدع ولا يستقيم مع حدوثها، فإذا تحقق وجود هذين الأصلين علماً وعملاً ودعوة وكان هذا دين أهل البلد - أي بلد - كان بأنَّ عملوا به ودعوا إليه وكانوا أولياء لمن دان به ومعادين لمن خالفه، فهم موحدون.

وأما إذا كان الشرك فاشياً مثل دعاء الكعبة والمقام والحطيم ودعاء الأنبياء والصالحين، وإقضاء توابع الشرك مثل الزنا والزنا وأتباعه والظلم ونبد السنن وراء الظهر وقشو البدع والضلالات، وصار التحاكم إلى

مَجْمُوعَاتُ

فَلَسَائِلُ وَالْمَسَائِلُ التَّجْدِيدِيَّةُ

(فتاوي ورسائل)

لِعَلَمَاءِ نَجْدِ الْأَعْلَامِ

الشيخ العلامة

عن مطبوعات صاحب الجلالة السعودية وبمجي السنة المحمدية

الإمام العلامة

أيداه الله تعالى

الطبعة الأولى في سنة ١٣٤٦ - سنة ١٩٢٨

طبعة الميراث

الأئمة الظلمة ونواب المشركين، وصارت الدعوة إلى غير القرآن والسنة، وصار هذا معلوماً في أي بلد كان، فلا يشك من له أدنى علم أن هذه البلاد محكوم عليها بأنها بلاد كفر وشرك، لا سيما إذا كانوا معادين أهل التوحيد وساعين في إزالة دينهم وفي تخريب بلاد الإسلام.

وإذا أردت إقامة الدليل على ذلك، وجدت القرآن كله فيه، وقد أجمع عليه العلماء فهو معلوم الضرورة عند كل عالم.

وأما قول القائل ما ذكرت من الشرك إنما هو من الأفاقية لا من أهل البلد، فيقال له أولاً هذا مكابرة، وأما عدم علم بالواقع فمن المتقرر أن أهل الأفاق تبع لأهل تلك البلاد في دعاء الكعبة والمقام والحطيم كما يسمعه كل سامع ويعرفه كل موحد.

ويقال ثانياً إذا تقرر وصار هذا معلوماً فذاك كاف في المسئلة، ومن الذي فرق في ذلك وبالله العجب إذا كنتم تخفون توحيدكم في بلادهم، ولا تقدرون أن تصرحوا بدينكم، وتخافتون بصلاتكم، لأنكم علمتم عدوايتهم لهذا الدين وبغضهم لمن دان به، فكيف يقع لعقل إنشكال: أرايتم لو قال رجل منكم لمن يدعو الكعبة أو المقام أو الحطيم ويدعو الرسول والصحاب: يا هذا لا تدعو غير الله، أو أنت مشرك هل تراهم يسامحونه أم يكيدونه؟ فليعلم المجادل أنه ليس على توحيد الله، قول الله ما عرف التوحيد ولا تحقق بدين الرسول صلى الله عليه وسلم: أرايت رجلاً عندهم قائلاً لهؤلاء راجعوا دينكم، أو اهدموا البنايات التي على القبور، ولا يحل لكم دعاء غير الله، هل ترى يكفيهم فيه فعل قريش بمحمد صلى الله عليه وسلم، لا والله لا والله.

وإذا كانت الدار دار إسلام، لأي شيء لم تدعهم إلى الإسلام، وتأمروهم بهدم القباب واجتباب الشرك وتوابعه، فإن يكن قد غرهم أنهم يصلون أو يحجون أو يصومون ويتصدقون، فتأملوا الأمر من أوله وهو أن التوحيد قد تقرر في مكة بدعوة اسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام، وسكت أهل مكة عليه مدة من الزمان، ثم أتت فشا فيهم الشرك بسبب عمرو بن لحي وصاروا مشركين، وصارت البلاد بلاد شرك، مع أنه قد بقي معهم أشياء من الدين، وكما كانوا يحجون ويتصدقون على الحاج وغير الحاج.

وقد بلغكم شعر عبد المطلب الذي أخلص فيه في قصة الفيل وغير ذلك من البقايا، ولم يمنع الزمان ذلك من تكفيرهم وعداوتهم، بل الظاهر عندنا وعند غيرنا أن شركهم اليوم أعظم من ذلك الزمان، بل قبل ذلك كله أنه مكث أهل الأرض بعد آدم عشرة قرون على التوحيد حتى حدث فيهم الغلو في الصالحين

فتأمل قوله تعالى: (إن الذين ارتدوا على أديارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأمل لهم) مع قوله: (ومن يتولهم منكم فإنه منهم)؛ وأمعن النظر في قوله تعالى: (فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره أنكم إذا مثلهم). وأدلة هذا كثيرة ولا تنسوا ما ذكر الله في سورة التوبة: (لا تعتدوا قد كفرتم بعد إيمانكم)؛ وقوله: (ولقد قالوا كلمة الكفر) وكذلك قوله تعالى: (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون). وتأمل قوله تعالى: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا) في موضعين، وقد علمت حالهم إذا دعوا إلى التوحيد. انتهى والله أعلم.

(انتهى)

تري لو طبق الوهابيون مفاهيمهم هذه على الدولة السعودية الحاضرة، وعلى مجتمع نجد نفسه اليوم، ألا تعتبر ويعتبروا كفاراً؟!

فدعهم مع الله فكفروا فبعث الله إليهم نوحاً عليه السلام يدعو إلى التوحيد.

فتأمل ما قص الله عنهم، وكذا ما ذكر الله عن هود عليه السلام أنه دعاهم إلى إخلاص العبادة لله لأنهم لم ينازعوه في أصل العبادة، وكذلك إبراهيم دعا قومه إلى إخلاص التوحيد وإلا فقد أقروا لله بالآلهية، وجماع الأمر أنه إذا ظهر في بلد دعاء غير الله وتوابع ذلك واستمر أهله عليه وقاتلوا عليه، وتقرر عندهم عداوة أهل التوحيد وأبوا عن الإنقياد للدين فكيف لا يحكم عليها بأنها بلد كفر؟ ولو كانوا لا ينتسبون لأهل الكفر وأنهم منهم بريئون مع مسبتهم لهم وتخطئهم لمن دان به والحكم عليهم بأنهم خوارج أو كفار، فكيف إذا كانت هذه الأشياء كلها موجودة فقهه مسألة عامة كلية.

وأما القضايا الجزئية، فنقول قد دل القرآن والسنة على أن المسلم إذا حصلت منه موالة أهل الشرك والإنقياد لهم ارتد بذلك عن دينه.



زمن السجن .. أزمنة للحرية

علي الدميني

السببادة بإصلاح
أوضاعنا قبل أن تغرق
السفينة ومنَّ عليها.
قال أحدهم: هذه أواخر
ولا بدَّ من تنفيذها.

فقلتُ له: أتصني لو أنك وفرتم جهودكم هذه لمن يستحقها، أما أنا فلم أحمل السلاح، ولا أعرف كيف أستخدامه، ولم أطلق في حياتي إلا رصاصة واحدة نحو القضاء في حفل زواج في قريتنا، أما الطلقة الثانية فقد علقت في قصبة المدس الصغير وسببت لي حرجاً أمام والدي وأمام المحتفلين بتلك المناسبة، ومنذ ذلك اليوم، الذي كان عمري فيه لم يتجاوز الثانية عشرة، (غسلتُ يدي) من السلاح؛

ابتسم الحارس، وكدتُ أقول له، إنني انتصيت إلى حزب سياسي، ولكن ذلك الحزب لم يكن يتوسل في نضاله بالحرب الشعبية، وإنما يراهن على حركة الجماهير، ولو أنه تبني (الكفاح المسلح) سبيلاً للتغيير لكنك أول من يخرج منه، بل وكنتُ أول من يقف ضده.

أيقيتُ كلماتي في صدري وكان الحارس يعيدني إلى غرفتي قائلاً: لا تغضب فهذه الإجراءات علامات على الإفراج عنك!

- بدون تعهد!

أجاب، لا أدري.

هذه ليست علامات إفراج وإنما نقل من هذا السجن إلى آخر، وقبل أن أكمل الجملة، أطل ضابط التحقيق من آخر الممر وقال بصوت عالٍ: عجل

في تجميع أغراضك لأننا سنذهب إلى الرياض.

يا للأغراض! كتب قديمة منها الجزء الرابع من (الأغاني) وجزء من العقد الفريد، والفضلليات، والنقد المنهجي عند العرب، وكنتُ قد حددتها لزوجتي لكي يُسمح بدخولها للسجن، ولكن الأهم، هو حزمة من الصحف احتفظت بها منذ أن سمح لي بالجراند في اليوم الثالث للإعتقال، وقد بدأتُ بوضع أرشيف وخلاصات مقتضبة، دونتها في كراس صغير لأهم تلك المواضيع.

تعلمت توظيف نفسي - منذ انتقالتي من الغرفة الأولى إلى هذه - على السجن الطويل، وتقبل الأمر الواقع، ومحاولة الإستفاد من الوقت في الرياضة بالمشي في الغرفة أو بالقراءة وحفظ بعض المقاطع الشعرية.

وقد أعجبتني مقالة احتفائية بشعر نزار قباني نشرت في صحيفة الجزيرة، وأوردت بعض مقتطفات من قصائده لم أن قد قرأتها من قبل. وفي زمن العزلة والتأمل ازدادت إعجاباً بشاعرية هذا المعلق الذي أتقن امتلاك أسرار أنافة الكلام، والتعامل مع اللغة كإمرأة غمست قامتها في عبق التاريخ وخرجت منه إلى صخب الحاضر، وهي ترضخ على رمل الشواطئ، عارية القدمين، وصدرها متشبع بجمهر الحنين وبهجة الحياة، وحفظت بعض تلك الأبيات ومنها:

فرشت فوق ثراك الطاهر الهدى

فيا (دمشق) لماذا تبدأ العيبا؟

حببتي أنت.. ميلي مثل أغنية

على ذراعي ولا تسوحي السبا

لا تنحصر استقاداتي من السجن في امتلاكي الوقت، الزائد عن الحاجة، للإختلاء بالذات، وإنما لتأمل ما يتحقق التسجيل أو النسيان على السواء. وقد وجدتني أمام ذكريات متشعبة تحتاج إلى كثير من إعادة الترتيب، وهو ما يصعب عليّ، ولذا وجدتُ أن تحويلها إلى شكل من أشكال السرد سيجرني منها، ويفتح الباب أمامي لكتابتها.

من أين أبدأ؟

من اللحظات الأولى للحادثة، أم من نهايتها التي لم تكتمل بعد؛ وبعد محاولات كثيرة للعثور على لحظة التدوين، وجدتُ أن اختيار هذا اليوم، سيمكّنني من مروحة التنقل بين أزمنة وأمكنة عديدة، ولذا اخترته للبدء.

في مساء هذا اليوم، أكون قد اكملت مدة ٢٦ يوماً في سجن المباحث (الكائن في سجن الدمام القديم) وهي مدة كافية لمثلي لتجاوز مرحلة التحقيق والتكيف مع مناح المعتقل الإنفرادي.

واليوم هو السبت ١٢/٤/٢٠٠٤ بداية الأسبوع، وعودة الطلاب والموظفين إلى أعمالهم، وما يبعث في النفس آمال تحريك قضية اعتقالي من جديد، وكنتُ أنقلب على فراشي في غرفة السجن الثانية، التي تمَّ تحويلي إليها منذ أسبوع، بعد أن اتضح للمحققين - حينها - عدم قبولي بكتابة تعهد بلمزمني بالتوقف عن ممارسة أي نشاط يتعلق بالمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري في المملكة.

داعبني قلق متشعب طرد احتمالات النوم بعد أن أيقظني الحارس لصلاة الصبح، وحين رأيتُ الأفاندة من الإلتفاف بالبطانية، نهضت في السابعة لتناول الفطور الملقي أمام الباب، وأردفته بتناول أدوية (السكّر) والفيتامين وكوب الشاي، ووضعت الجراند أمامي لبدء يوم جديد.

البس ثيابك، قالها الحارس مستعجلاً، ولم أسأله إلى أين؟

أخذني ومرافقه عبر ممرات لم أعرف عليها من قبل حتى دخلنا بهواً معبأً بالحياة: استوديو تصوير، مستودع ملئ بالمعلبات والكراطين، وكانت مكاتب عديدة تفتح على هذا الفناء المستدير والأنيق في نفس الوقت. لم أتمكن من التمتع بهذه الغضاء حتى أدخلتني الحارس إلى غرفة التصوير.

وضعا (العقال) على الرأس، ونزعوه، ثم أراحوا (الغتره)، أداروني يميناً وشمالاً، مرة بالفتارة، وأخرى بدونها، ورحبتُ أسأله عن نهاية هذه الحلقة من التصوير التي لم أجدّها حتى في الاستوديوهات المتخصصة، حين كنتُ أحرص على الحصول على صورة ملائمة أرسلها للمصنف لتنتشر مع قصائدي أو كتاباتي!

وبعدما أعشت عيني فلاشات الكاميرا، أخرجتني الحارس ومضي بي إلى قسم البصمات، فأبلغتهم أنهم قد أخذوا بصماتي خلال اعتقالي الأول في نهاية عام ١٩٨٢م، لكنهم قالوا إن تلك البصمات تخص قضية أخرى. تولى أحدهم تقليب الأصابع العشر في الحبر الأسود وتثبيتها على كروت صغيرة، بلغت عشرين، لكن بعضاً لم يكن واضحاً، فأعدناها حتى امتلأت

اليدان والثوب بسواد الحبر.

أحسستُ بالضيق والمرارة، وقلت لهم بأنني لست إرهابياً، وإنما أنا واحد

من دعاة الإصلاح السياسي، الذين اختطوا الطريق السلمي لمطالبة

شام أين هما عينا معاوية
وإين من زاحموا بالشكب الشهباء
فلا خيول بني حمدان راقصة
زهواً، ولا لنتني مالي حلبة

قمتُ أبحت فيما أخترته . خلال ستة وعشرين يوماً من جرائد - للأرشفة، فاكشفت أن العجلة، ومطالبة المحقق بالإسراع حرمتني من اصطحاب بعض ما وردت الاحتفاظ به، ولا سيما ما يتعلق بأخبار قضية اعتقالنا، ولم يكن هناك من الوقت ما يكفي للاختيار، فانتزعت بعضها ووضعتها في كيس ملابسي وأدويتي، ومضيت خلفه إلى السيارة الواقفة أمام باب العنبر.

ركبت في صندوق السيارة، وبقيت محدقاً في الباب الذي خرجتُ منه. اتذكّره جيداً، لأنه أول باب رمادي أقابله حين عبرتُ إلى داخل سور السجن، بصحبة النقيب سعيد الزهراني واثنتين من زملائه في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء ١٦/٣/٢٠٠٤م. وحين رأيت السجن الكبير من الخارج دارت عجلة التذكّار. إنه سجن الدمام المركزي الذي بني معزولاً على راس تلة تطل على سهوب صحراوية تؤدّي من جهة الشمال إلى أطراف الدمام القديمة، وقد عرفت أن الكثير من المعتقلين والمطالبيين بالإصلاح قد قضوا فيه سنوات طويلة من أعمارهم، مثل الشيخ الأديب عبدالكريم الجهيمن الذي أمضى فيه مدة قاربت أربع سنوات، وقد شاركه جزءاً منها الأديب الوطني عابد خزندار، وعدد من المعتقلين السياسيين من قيادات الحركة العمالية الذين أمضوا جزءاً من مدة سجنهم في سجن العبيد بالأحساء، واستكملوا المدة المتبقية هنا. ومنهم المرحوم سيد علي العوامي، الذي أمضى في السجنين، وفي سجن جدة مدة تفوق عشر سنوات متواصلة، وكذلك يوسف الشيخ يعقوب وعبد الرحمن البهيжан والمناضل البحريني خليفة الخلفات وصالح الزيد حيث مكثوا في السجنين مدّة تتراوح بين الثلاث والعشر سنوات. أما المناضل العمالي محمد ربيع فقد توفي في سجن العبيد بالأحساء عام ١٩٥٣م، حيث تركت جثته مسجاة لمدة يومين حتى عمّت الرائحة المكان.

ولخليفة الخلفان قصة طريفة تذكر أنه كان أحد المناضلين في صفوف الحركة الوطنية البحرينية، وقد طرد من البحرين، ومنع من العودة إليها، فسافر إلى الشام، وبعد مدة عاد إلى (الخير) لكي يكون قريباً من البحرين، منتظراً الوقت اللائق لاستقبال تباشير إمكانية العودة إلى الوطن. ولكنه تعرّف في الخبر على بعض أعضاء الحركة العمالية ومشاركيهم في نشاطهم السياسي، واندمج في العمل معهم، وتمّ اعتقاله لمدة عشرة أعوام متصلة، إلا أن تراجيديا قوانين (دلمون) آنذاك منعت من العودة إلى بلاده.

ومنذ رأيت هذا الباب الرمادي، قبل دخولي على مدير قسم المباحث (في مقر السجن القديم) تأكدت بأن الأمر ليس عادياً، وأن احتمال بقائي عندهم أمر مرجح، وعليّ أن أكون مستعداً لذلك، وفي الحقيقة فإن طريقة اعتقالني من مكنتني في البئس، قد وضعتني منذ البداية أمام احتمالات السجن، لأنها تمت بأسلوب محترم لا يستخدم عادة مع مثقف، يخاطب القيادة مع المئات من المواطنين، بكل تقدير واحترام، بل بأن ذلك الأسلوب، لا يتسق مع مجريات اللقاء الذي تمّ بيني وبين سمو الأمير محمد بن نايف في مكتبته بوزارة الداخلية بالرياض، قبل أسبوع من يوم الاعتقال.

كان لهذا اليوم طعم مرّ تلمستُهُ في الطريق إلى العمل، وفي زحام السيارات داخل الدمام، وكنت قد عدتُ إلى مكنتي من زيارة عمل في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً. وحينما جلست وبدأت أتصفح بعض الأوراق الملقاة على طاولتي، دخل عليّ شخص لا أعرفه، فسلم وجلس على الكرسي بجوار المكتب، وقبل أن أبادله التحية، أخرج بطاقته وقال: أنا النقيب سعيد الزهراني، من المباحث، وأطلب منك مرافقتنا إلى

الإدارة لحديث قصير.

أجبتُه بالموافقة وقلت له: لماذا تضيعون وقتكم في استدعائي، ولو أنكم اتصلتم بي هاتفياً لحضرتُ إلى مقرّكم بدون تردد.

كانت المكاتب القريبة مني خالية من الزملاء، وكنت أشعر بالرغبة في التبول وأبلغته بأنني سأذهب إلى الحمام. وافق على ذلك ولكنه تمنعني، وحين خرجت من الحمام هاتفت الصديق نجيب الخنيزي، وسألته: هل اتصلت بمكتب الأمير محمد، فأجابني بأن لا أحد يرد على الهاتف الذي أعطاه له سمو الأمير حينما قابله في مكتبه قبل أسبوع. وهنا تدخل النقيب وطلب مني إقفال الجوال، فقلت لنجيب إنني لا أستطيع الكلام لأنني ذاهب في زيارة مهمة.

فهم نجيب أنني ذاهب لإدارة المباحث، ولكنه لم يستمتع بهذا الفهم، حيث اعتقلته مباحث الخفيف وهو يرتشف الشاي والشيشة (الجراك) في المقهى بعد عشر دقائق من مكالمتي.

هبطنا الدرج، ولم أصادف أحداً من زملائي لأبلغه بأنني ذاهب إلى المباحث، وهنا تساءلت: كيف استطاع التقدم تهيبه المكان والزمان للقبض عليّ، في غياب زملائي عن مكاتبتهم؟

وتذكرت أن أعوانهم موجودون في كل مكان، وكنت أسمع عن أن زميلاً في نفس المبنى يحمل معهم، وقد كنت أستبعد ذلك، أما الآن فقد أيقنت أنه هو الذي ساعدهم على إنجاح المهمة الصامتة، لأنني رأيته بعد خروجي من الحمام وهو يقف في آخر الممر!

حسناً، هذه وظيفة، وعلى الموظف أن يؤديها على أكمل وجه، بيد أنني أتساءل عن سر نجاحهم في إلقاء القبض على أحد عشر مثقفاً من المهتمين بالشأن العام في نفس اليوم والساعة، وعن عدم نجاحهم مع الإرهابيين؟

في الطريق إلى سجن المباحث، طمأن المقدم رؤسائه على نجاح المهمة، وأثنى على تعاملهم معهم (مصائب قوم عند قوم فوائد) وتذكرت روايتي (الغيمة الرصاصية) حين زار (مسعود الهمداني) (سهل الجبلي) كاتب النص في نفس المكتب الذي كنت أجلس عليه اليوم، وطلب منه قرضاً، وصحبه إلى خارج المبنى، ثم اقتاده خلفه صوب غرب الدمام، ومنه إلى وادي العيون حيث أمضى فيه وفي مغاراته أكثر من عشر سنوات.

يا للرواية المحسوسة!

اتجهنا إلى غرب الدمام أيضاً، وعبرنا تقاطع شارع ابن خلدون، ومضينا في شارع الأمير نايف الذي تقع على جهته الشرقية كليات البنات، وكانت لوحة صغيرة في آخره، تطل علينا بسخرية وقد كتبت على سهمها (الدبيب إلى السجن)!

دلفنا إلى مكتب المدير، فاستقبلني بحفاوة، وكان رجلاً بشوش الوجه، ويتمتع بصفات التهذيب والتفهم والإصغاء، غير أنني لم أعترف على اسمه. وحين سألت عن ذلك في الأيام التالية، قيل لي أنه (أبو محمد) ولم أحرص كثيراً على الاسم لأنني أخشى أن يسكن الذاكرة كما سكنها في سجنَي الأول عام ١٩٨٢م، (أبو ناصر) و (أبو منصور) والذين عرفت فيما بعد أن اسم الأول هو (أحمد ناهر) والثاني هو (سراج الرويلي) ولعلهما قد تقاعدا الآن، غير أنهما مازالا يشغلان حيزهما الرمزي العنيف في ذاكرتي.

رحب بي (أبو محمد) وتحدث عن انشغالهم بمكافحة الإرهابيين وعدم تفرغهم للحديث معنا حول الخطابات والبيانات التي رفعناها للقيادة، وضرورة التوقف عنها نظراً لما تمرّ به البلاد من أزمة أمنية.

وقلت له إننا لم نرق بأكثر من واجبنا في التعبير عن آرائنا حيال الأزمات التي نعيشها، وقد أوضحت رأيي لسمو الأمير محمد نائب وزير الداخلية للشؤون الأمنية، ولكنني استغرب منهم اعتقالني بهذه الطريقة، ووضع اسمي على قائمة المنوعين من السفر، وكأن لا توجد بينكم وبين المسؤولين اتصالات واضحة.

- وكيف عرفت بأنك على قائمة المنوعين، قالها مبسمّاً.

علي الدهيني

زمن السجن

... أزمة الحرية



الجزء الأول

مكتب الأمير كان واقعاً لاستقبالي بالعناق والتحيات الودودة، ودعاني للجلوس في صالون المكتب. كان اللقاء حميماً وتحدث الأمير معي كصديق يثق فيه، وكنت أسمع عن تواضعه وحنكته، لكنني لم أتوقع أن أجد على تلك الساحة والود.

وبعد السؤال عن الأحوال والأهل والإخوان، انطلق سموه في الحديث، وألخص لك هنا المعنى العام، لا النص الحرفي، حيث قال لي سموه:

إن ثقتي وثقة القيادة فيكم كبيرة، وأنت وأبوك وأجدادكم معروفون بولائكم، وليس لدينا شك في ذلك، والقيادة ماضية في طريق الإصلاح، ولعلكم لاحظتم مستوى حرية الصحافة في الأعوام الأخيرة، والخطوات التي بدأت مثل ملتقى الحوار الوطني والانتخابات البلدية وما سيتبعها من خطوات في الطريق. كما أود أن أطمأنكم إلى أن اخوانكم رجال الأمن قادرون على مواجهة الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها بلادنا، وأنهم قد قضاوا على جزء كبير منها، ولكننا ندرك أن المعالجة الأمنية ليست كافية لوحدها، بل لا بد من التعاون من الجميع في ذلك من البيت إلى المدرسة إلى الصحيفة إلى الكتاب والمثقفين. كل له دوره وعليه مسؤولية ذلك الدور.

وتوقف سموه قليلاً وتطلع إليّ وقال: إن القيادة تتفهم ما تضمثته خطاباتكم، وهي تعمل باستمرار على معالجة كافة الأمور، ولكن القيادة تطالب منكم التوقف عن هذه الخطابات والبيانات، نظراً للظروف التي تمر بها بلادنا والتحديات التي تواجهها.

صمت قليلاً ثم قال: نحن نعرف تاريخك السياسي القديم، وقد تجاوزته، ولعلنا قد قسونا عليكم أيضاً، لكن ذلك أمر قد طواه الزمن.

وعقبت على كلامه بالقول: إنني أشكر لسموك ما غمرتني به من حسن الاستقبال، وإنني لا أكنّ أية مشاعر عداوية تجاه رجال المباحث، الذين كانوا يؤدون أدوارهم كموظفين، ولم يكونوا يستخدمون وسائل التعذيب

أجبت: سأحدثك عن هذا الأمر بالتفصيل: اتصل بي شخص لا أعرفه وقال لي أنه من طرف الأخ نجيب الخنيزي ويود أن يقابلني، فحددت معه موعداً في مكتبي الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم التالي.

وقد أحسست أنه من طرف المباحث، لأنني تلقيت مكالمات مشابهة في الأسبوع الماضي في حوالي التاسعة مساءً، من شخص إدعى أنه من طرف الدكتور متروك الفالح، وعبر لي عن رغبته في مقابلي، فاعتذرت منه بكل أسف، وأبلغته أنني ناهب للرياض، وسأرى الدكتور متروك هناك على كل حال. وحين قابلت الدكتور متروك في الرياض، نفى أن يكون قد طلب من أي شخص مقابلي، ولذا ذهبنا بالرأي إلى أنه من المباحث.

وقد استغربت استخدام المباحث لهذا الأسلوب، لأنني اعتدت منهم أن يتصلوا بي مباشرة، ويطلبوا حضوري إليهم في موعد محدد، كنت حريصاً باستمرار على الوفاء به في الوقت المطلوب:

وواصلت حديثي: المهم إنني انتظرت صاحبكم الآخر من الواحدة حتى الثانية، وبعد هذا تركت مكتبي لإنجاز بعض مهام العمل، وحين أفلقتني هذا الإتصال المريب، قررت الذهاب للبحرين لاكتشاف إن كان إسمي قد وضع على لائحة الممنوعين من السفر، وحين بلغت نقطة الجوازات على جسر الملك فهد، طلبوا مني توقيف السيارة خارج مسارات السيارات ومقابلة المسؤول، وحينذاك علمت من موظف الجوازات بأنني قد منعت من السفر لمدة خمسة أعوام، وطلبوا مني توقيع تعهد بعدم محاولة السفر من أي منفذ بري أو جوي، ولكنني رفضت التوقيع بحجة، ماذا سأفعل إن حدثت كارثة اضطررتني إلى ذلك، وأن عليكم أن تقوموا بواجبكم في تنفيذ أوامر متعي من السفر، ولذا سحبوا جوازي وطلبوا مني مراجعة الإمارة في صباح اليوم التالي، الإثنين.

لم أكن أملك الوقت الكافي لمراجعة الإمارة صباح ذلك اليوم، وتكفل النقيب الزهراني بمهام اعتقالي وإحضاري اليكم، اليوم، كأني إرهابي خطير، وإنني لاستغرب منكم تنفيذ هذه الإجراءات بعد أن خرجت من مكتب سمو الأمير محمد بن نايف معزراً مكرماً قبل أسبوع!

علق على كلامي: لا عليك من المنع من السفر، فهذه إجراءات روتينية احترازية، وقاطعته: حتماً أنت لم تطلع على حديثي مع سمو الأمير محمد بن نايف، وإلا ما قمت باعتقالي.

قال بشيء من الغضب: ربما لم أطلع على التفاصيل، ولكن حدثني عما جرى في اللقاء.

قلت كمن يحمل سراً خفياً: إن أحدثك قبل أن أكل شيئاً، حيث أنني أخذت دوائي ولا بد من الأكل.

ابتسم وأمر لي بغداء، لم يختلف عن غداء مباحث اللقبة، التي اعتقلتني في عام ١٩٨٢، حيث لم يكن سوى (ساندويتش) وكوب شاي.

تجاوزنا أطراف الحديث، وأشرت إلى أن حرية التعبير مكفولة للمواطنين في كل دول العالم، وما عبرنا عنه في خطاباتنا للقيادة لم يكن إلا صدئاً لمعاناة المواطنين، وعليكم أن تشكرونا على ذلك، لا أن تستدعونا بهذه الطريقة إلى المباحث.

حاولت تهدئتي لكي أكمل الساندويتش، وذكر أنه كان في دورة في بريطانيا، وأنهم كانوا يركزون على ضرورة معرفة الحكومة لآراء الناس في الصحف والمنابر وحتى من خلال المظاهرات.

وبعد أن فرغت من غذائي، تهيأت للحديث عن تفاصيل لقائي مع الأمير محمد بن نايف.

استعد للاستماع، فبدأت:

كنت في الرياض، أحضر ندوة في المعهد المصرفي عن التمويل الإسلامي ومشكلاته، وفي يوم الأربعاء ٢٦/٤/٢٠٠٤م، جاءتني مكالمات من مكتب سمو الأمير محمد بن نايف، وحدد لي مدير مكتبه لقاء مع سموه في الثانية بعد ظهر نفس اليوم.

قطعت الندوة وذهبت في الموعد المحدد إلى وزارة الداخلية، وحين دخلت

إلا حين تكون القرائن أمامهم، وقد ذكرت ذلك في روايتي (الغيمية الرصاصية)، كما أنني أتفق مع ما تفضلتم به بشأن معالجة الإرهاب، ولكن خطايات المطالب التي رفعتها للقيادة هي تعبير سلمي وحضاري عن الرأي، كما أن دورنا فيها لم يتعد صياغة ما يعبر عنه المواطنون، وما يتداوله الكتاب في الصحافة. وإن طلبكم منا بالتوقف عن تقديم تلك الخطابات ومعالجة قضايا الإصلاح سوف يرسل رسالتين لهما تأثير سلبي لا يخدم المصلحة العليا لبلادنا. فالرسالة الأولى ستعمل على غلق باب الأمل أمام المساندين، الذين تفاعلوا خيراً حينما رأوا أن الحوار العلني حول مطالبهم قد تم إحصاله إلى القيادة. أما إقفال الباب أمام هذه المطالب الإصلاحية، فإنه سيدفع الناس إلى الإحباط واليأس، وسيجعلهم يفتقون كالمترجمين على معركة أجهزة الدولة الأمنية مع الإرهابيين، بل أنه سيدفع بعضهم إلى الصمت أو التشفي، والذهاب إلى موقع اليأس الذي سيري أن لا فائدة من هذه الخطابات، وأن الدولة لن تمضي في طريق الإصلاح. ولن أقول لك إنني وغيري من المهتمين بالشأن العام سندهم أمام الإرهاب، لأننا ندين الإرهاب من حيث المبدأ كتعبير عن المطالبة بالإصلاح، كما أننا نحب الحياة، ولكننا سنصاب باليأس، ويغدو الأفق أمامنا مسدوداً.

أما الرسالة السلبية الثانية، فإنها ستجلب للخارج، وسيجد فيها الكثيرون شهادة حية على أن المملكة لا تريد الإصلاح ولا تمضي على طريقه، مهما اتخذت من مبادرات، لأن حرية التعبير هي المؤشر الحقيقي الأول على جدية أي نظام يسعى إلى الإصلاح.

كنت أوجز خلاصة هذا الجزء من لقائي مع الأمير محمد، وكان مدير المباحث في سجن الدمام (أبو محمد) يصغي إليّ بانتباه شديد، حتى دخل شخص متجهماً الوجه، أصبح فيما بعد ضابط التحقيق معي في الدمام، وانحنى على المدير، وأسر له ببعض الكلام، فأشار له (أبو محمد) بالانتظار في المكتب المجاور، وتطلع إليّ كمن يتساءل: وماذا بعد؟

عاودت الحديث قائلاً: لقد عقب الأمير محمد على كلامي السابق بإبداء موافقته على الآثار السلبية التي ستترتب على إيقافنا عن متابعة المطالبة بالإصلاح السياسي الشامل، ولكن سموه أكد على ضرورة الالتزام بما تراه القيادة، وكرر تساؤله: وضحت الرسالة؟ فأجبته: نعم، لقد وضحت فأنتم تريدوننا أن نتوقف عن كتابة الخطابات المطالبة للقيادة، ولكن هذا الطلب سوف يحد من المثقفين والمهتمين بالشأن العام الذين يشكلون سياقاً آمناً ثقافياً لبلادنا، حيث يعملون على تصليب الوحدة الوطنية، وإدانة الإرهاب، ورفض التدخلات الأجنبية، ويعملون على تشكيل وتقوية رأي عام يلتف حول القيادة على ضوء مضيها في طريق الإصلاح.

كما أوضحت لسموه بأنني أنطلق من قناعة صادقة وعميقة حين أؤكد على مبدأ الوحدة الوطنية، والإلتفاف حول القيادة، ولا أصدر في ذلك من حس ثقافي وحسب، ولكن من قناعة اقتصادية واجتماعية. فالوحدة الوطنية التي أرسى دعائمها المغفور له الملك عبد العزيز، صنعت للمواطنين كيان دولة قوية، وتحت خيمتها تم إنجاز مكتسبات اقتصادية واجتماعية لا يمكن التغريط فيها. وأنه حين يتم التعبير عن (الملكية الدستورية) التي تضمنها خطاب (الدستور أولاً) فإن ذلك يصبح تنويعاً لحديثنا عن الوحدة الوطنية والإلتفاف حول القيادة، وهو ما يعزز شرعية هذه القيادة التاريخية ويؤكد حقها في قيادة الأمة، ويرسخ الإستمرارية والإستقرار والمشاركة الشعبية، ويقطع على القوى المتطرفة والإرهابية حبال الوهم بإقامة دولة (طالبان) أو على أي قوة عسكرية تنازع العائلة المالكة حقها في زعامة البلاد.

وكان سموه يستمع إليّ بتركيز، غير أنه لم يعلق على كلامي، وانتقل إلى القول: إن القيادة كانت وما تزال سائرة على خط التطوير والإصلاح، وإن ما صدر ويصدر من تنظيمات وقوانين خير تعبير عن هذا النهج، ولعلنا لم ننجح في الإعلان عنها بالكشل الكافي، وهناك الكثير من الإصلاحات

قيد الدرس، وسأبذل جهدي للسعي في عقد لقاءات شهرية بين أحد أعضاء القيادة والمثقفين، لإطلاعهم على خطوات الإصلاح والإستماع إلى آرائهم في ذلك، وسأعمل على إشراك كافة الشرائح الإجتماعية من كل المناطق في هذه اللقاءات.

فقلت له: هذا مخرج جيد، ولكنني أرى أنه ينبغي كفالة حق التعبير الفردي لكافة الأفراد ومن مختلف الأطياف الثقافية والدينية، بما فيه المتطرفين. قاطعني: ليس لمن يحمل السلاح مجال في الحوار، فقلت له لا أقصد من نسميهم (بالإرهابيين) ولكنني أقصد أصحاب الفكر والرأي المتشدد الذين يعبرون عن آرائهم بطريقة سلمية.

تلمح في قعدته، وكأنه يريد إنهاء المقابلة، فقلت له: لقد كبتني يا سمو الأمير بلطف مقابلتك وبهذا الطلب، ولكنني أرجو أن تبلغ هذه الرسالة عدداً أكبر من المهتمين بالشأن العام، لأنني وحيداً، لا أستطيع إحصاله للأخريين.

نظر إليّ الأمير للمرة الأخيرة وقال: أرجو أن تكون الرسالة قد وصلت. ونهض وهو يكمل حديثه... بأنه لا يريد تعطيلي عن عملي، وودعني على باب مكتبه بالعناق الحار.

وها أنتم يا (أبو محمد) تجهضون كل مشاعر التقدير التي حملتها لسموه طيلة الأسبوعين الماضيين، بمنعني من السفر واعتقالي من مكنتي! نهض (أبو محمد) من كرسيه وقال: على كل حال نريد منك إيضاح هذه الأمور للمحقق، وأنا واثق بأن الأمور ستتمضي على خير.

ودعته ودلتني إلى المكتب المجاور حيث ينتظرني ضابط التحقيق. أصبحت الآن في عهدة (المحقق) ولم أسأله عن اسمه، غير أنني أذكر دائماً ملامحه الجمة التي تتم عما يخبئه من عنف، لكنني لم أذكره، فليس لدي ما أخافه، وأوراقي معروفة لديه، بل إنني مصر على تعريفه بها، وذهبتا لمكتب آخر يمر الطريق إليه من أمام باب الزنازين الرمادية الكالحة، وانضمّ إلينا محقق آخر.

تحدثنا طويلاً عن الخطابات المطالبة، والأسباب التي دعتنا لكتابتها وعن أوضاع البلاد وتفاقم الإرهاب والمشاكل الحياتية التي يعانيها المواطنون، وعن غياب دولة المؤسسات والقانون وحرية التعبير.

وبعد ذلك، فتح دفتر التحقيق أمامي وطلب مني تعبئة كل البنود المطبوعة في صفحته الأولى.

اقتربت من طاولته وامتنعت قلبي وعبأت الفراغات بدون عناء، فقد اعتدت عليها في سجناتي الأولى.

وكتب سؤاله الأول، بعد أن قرأ أوراقا حاول إخفاءها تحت الطاولة. قلت وأنا أهم بالإجابة على السؤال: (أتينا إلى البدء) وسردت إجابتي الطويلة حول مجمل مشاركاتي في البيانات والخطابات المطالبة، وما يتعلق بمطالب الإصلاح السياسي من حوارات على الإنترنت وإذاعة مونت كارلو.

كان المحقق يكتب سؤاله ثم يخرج بسرعة ولا يعود حتى أبلغ الحارس الواقف بجواري، بانتهازي من الإجابة.

وحينما عاد في إحدى المرات، سألتني غاضباً: لماذا تشتم البدو، وتشتمني في بداية حديثك؟

حاولت أن أذكر شيئاً من هذا الكلام فلم أجد في حواري الشفهي ولا كتابتي المدونة، ما يدل على ذلك، وقلت له هذا اختلاق منك، فأنا أعترف بأنني قروي ويدوي في نفس الوقت. وقد عشت في طفولتي في البادية راعياً لأغنام جدي رحمه الله، وكانت بعض القيم البدوية، مثل الكرم والشجاعة والإعداد بالذات، مصدر إثراء لذاكرتي الثقافية حيث حفلت بعض قصائدي، باستعادة تلك القيم النبيلة. وقد قلت في ذلك كمشال فقط:

يقف الفارس البدوي على بابك (الحشيش)،

ويسلم

كيف حالك يا أخت

كيف حال الجميلة في زهرة الماء؟

يهزم الفارس البدوي جواده

والجميلة تسمع صوت القلادة

إن عاشقها مرغم أن يغادر ليلاً بلاده

قال لي: لقد قلت ذلك عندما بدأت الكتابة في الدفتر. وهنا تذكرت. لقد اعادني مرأى دفتر التحقيقات الى الماضي البعيد الى ماضي القمع ويطش المحقق بالمتهم، والى أحلام الأحزاب السرية وتبعات الإنتماء إليها.

وهنا ضحكت، وأوضحت له تداعيات الذكرى. وأنني قلت: (أتينا الى البدء)، ولم أذكر البدوي يا صاحبي.

لو أن المحقق كان (أبو منصور) لأقتصن مني. ولكن الظروف تغيرت، والقضية اختلفت، فلا حزيناً سريراً أخشى الإعتراف على اعضائه، ولا أسماء حركية لا أعرف شخصيات اصحابها، وإنما أنا شريك في قضية علنية عادلة، يتفق معي على مصافيتها الفقير والطالب وربة البيت والتاجر والمثقف والكثيرون من مؤيدي الإصلاح السياسي في كافة مرافق الدولة، بل وفي سدة الحكم أيضاً. ولذا فإنني أحاكم (المحقق) بها ولا يحاكمني عليها، ويشاركني في ذلك أكثر من ألف شخص من نساء ورجال بلادنا، ساهموا في إعداد الخطابات ووقعوا عليها، وتم نشر أسمائهم في كل المنابر الإعلامية!

ولكنني، بموافقتي على هذه التحقيقات قد ارتكبت خطأين: أولهما: أنني لم أكن مطلعاً على نظام (الإجراءات الجزائية) الذي أصدرته وزارة الداخلية. نفسيها. فلم أكن أعرف أن من حقى رفض تحقيق ضابط المباحث معي بدون حضور المحامي.

وثانيهما: يكمن في حصر إعداد الخطابات والبيانات بذاتي شخصياً، أو مع شخص آخر. وكنت في ذلك وريثاً أميناً لتجربة العمل السري، التي تقتضي حصر الإعتراف - إن وقع - بالشخص نفسه، دون ذكر أسماء الآخرين، حفاظاً على سرية واستمرارية التنظيم. ولم أكن قد حددت بعد الفرق بين العمل السري والعمل العلني، فالعمل السري يقتضي منك عدم الإفصاح عن أسماء الرفاق للحفاظ على زخم نشاطهم وفعاليته في المستقبل، بينما يستدعي العمل العلني الإفصاح عن كل الأسماء المشاركة، لأن هذا جزء من فاعلية العلانية، ومصدر من مصادر قوتها لأنها تراهن على فاعلية الحضور الآن، والمستقبلي معاً، ولا تنكئ على أحلام الكومن المستقبل. لذا فقد اعتبرني المحقق والإدعاء العام مترعماً لإصدار تلك البيانات والخطابات. وقد غاب عني، أن طبيعة المرحلة وطبيعة هذا النشاط تستدعي إشراك المساهمين في الإعداد لأي عمل جماعي، إذ أن من شأن هذه الشراكة، أن تخفف من تبعات الحكم على الفرد بذريعة (النشاط)، كما أنها - وذلك هو الأهم - تشجع السلطة على اعتقال كل المساهمين في تفاصيل الفاعلية المطلوبة، وهذا هو المطلوب، لأن ذلك يخلق حالة عامة وواسعة من تعاملات الجماهير، ويمنح القضية مصداقيتها ومشروعيتها، وإكسابها الزخم الإعلامي اللازم في الداخل والخارج.

استمر التحقيق الكتابي معي من الثانية ظهراً، وعند السادسة مساءً، طلبت من المحقق أن يبلغ أهلي بوجودي لديهم، ولكنه رفض ذلك، واستمر في التحقيق معي حتى الساعة مساءً. أما الأسئلة فقد تضمنت الكثير من التهم التي أوردتها فيما بعد محامي الإدعاء العام السيد (عوض الأميري) في أول جلسة علنية للمحاكمة بالرياض بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٩، وقد أصبحت معروفة للقاصي والداني.

وقد أضاف المحقق تهمة أخرى مفادها أنني أخلّيت بالإلتزام الذي قطعته على نفسي في لقائي بالأمر محمد بن نايف، حين حضرت اجتماع المهتمين بالشأن العام الذي انعقد في فندق الفهد كراون بالرياض يوم الأربعاء ٢٠٠٤/٢/٢٦، أي نفس يوم اللقاء مع الأمير. وهنا سأمنح نفسي مساحة للحديث عن ذلك اللقاء، مما لم يجر التفصيل

فيه خلال التحقيق.

وفي الواقع، فإن فكرة عقد لقاء تشاوري بين المهتمين بالشأن العام من مختلف مكونات المجتمع وشرائحه ومناطقه حول الخطوات العملية التالية، قد طرحت عقب لقاء الموقعين على وثيقة (رؤية) يسمو ولي العهد: في ذلك الإجتماع المبارك توجه سموه بالقول (إن رؤيتكم هي مشروعي) مما طمأن الجميع بأن باب الأمل في الإصلاح السياسي الشامل بات وشيكاً وممكناً أيضاً.

وللحقيقة: أسجل أن الحراك الإجتماعي المطليبي الذي ساهمت فيه نخب ثقافية عديدة، قد ولد بشكل عفوي، واستمر العمل عليه بنفس الطريقة، إلا أن بعض المساهمين فيه قد تنبهوا إلى أن البدايات العفوية لأي عمل قد تضع نهاياته المفتوحة على أبواب الريح، ولذا اقترحوا لقاءً مبكراً لمختلف ألوان الطيف الثقافي المشارك في التوقيع على وثيقة (رؤية) لوضع تصور مشترك لمسيرة المطالب الإصلاحية وتعزيز فاعليتها في الوسط الثقافي والإجتماعي.

وقد جرت مشاورات عديدة لعقد اجتماع للمهتمين بالشأن العام، وخاصة من الأغلبية الموقعة على (وثيقة رؤية) والسعويين عن التيار الليبرالي، ولكن بعضاً من تيار التنوير الإسلامي خشوا من تصدر التيار الليبرالي لعملية التنسيق، فساهموا في عرقلة الاجتماع وتأجيله، وحين رأى الليبراليون مسألة الاجتماع ولجنة التنسيق ستكرس الإنقسام المبكر، وافقوا على مضيض بتأجيل الفكرة، بل ونسيانها تماماً.

وقد انعكست هذه الإختلافات على نشاط المجموعة، وبدأت نذر الإفتراق تترقرن بين الفريقين، ونجم عن ذلك عدم مشاركة البعض في التوقيع على خطاب (دفاعاً عن الوطن) و (معاً على طريق الإصلاح) وبالمقابل فقد ذهب في نفس طريق المقاطعة طيف واسع من الليبراليين من الشرقية والرياض وجدة، ولم يوقعوا على خطاب (نداء الى القيادة.. نداء الى الشعب).

وبعد أن نجح الدكتور الحامد والدكتور الفالح في جمع عدد يتجاوز الثلاثين من التيار الإسلامي المستنير من مختلف المناطق، إضافة الى طيف واسع من الليبراليين، من الغربية والرياض للتوقيع على خطاب (نداء الى القيادة.. نداء الى الشعب) أحس بأن هناك توازناً ملائماً في نسب التيارين، فتمت الدعوة للقاء فندق (الفهد كراون).

وقد دعيت مع محدود من الليبراليين في الشرقية لحضور هذا اللقاء بينما تم استبعاد عدد كبير منهم في الرياض من المشاركة فيه.

وبعد مداوات ووساطات شخصية، تمت دعوة بعض الليبراليين من الرياض الى لقاء فندق (الفهد كراون) ولكننا فوجئنا عند بدء الاجتماع بمشروع معد للتوقيع دون استشارتنا، كما قال أحد الداعين، بأننا نعتبركم مجرد ضيوف. وهنا اخذ الحوار مجرى مغايراً متحور حول ضرورة الإتفاق أولاً على اعتماد المشتركات، لتكون مرجعية لكافة الأطراف، وتم تحديد موعد آخر بعد شهر للقاء واختيار لجنة التنسيق!

ولكن أجهزة المباحث تدخلت لإنهاء اللقاء في الفندق، ويبدو أنها حددت ساعة الصفر لإلقاء القبض على دعاة الإصلاح السياسي، منذ تلك الليلة. ولعل دورة مخرجات الحرية ومخرجات القمع تتناحز إنتاج ذاتها في بلادنا بشكل مستمر منذ الخمسينيات وحتى اليوم، فكمثال ننسج المنقوقين والمهتمون بالشأن العام شيئاً يسيراً من هواء الحرية، وعبروا عن مطالبهم الإصلاحية بطريق سلمي، هيئت عواصف خلق الأنفاس، وإنثال حينئذ زئان المباحث لأجسادهم من جديد.

ولسوف نرى ان ظروف الإنفراج التي لمسناها، من خلال ارتفاع سقف حرية التعبير في الصحافة المحلية، وما رافقها من مناخ شجاعة الكلمة عبر الفضائيات والإنترنت، عقب أحداث سبتمبر من عام ٢٠٠٩م، قد تبعته حركة ثقافية سريعة وضادة لتلك الحقبة.

وستجد أشباه هذا الإرتداد على مناخات الحرية النسبية في حالات قديمة - ولكنها حية - مرت بها أشكال الحراك المطليبي في المملكة منذ

الخصيصة الميلادية. ويشير التاريخ غير المدون إلى المطالب الإصلاحية للنخب الثقافية في مختلف مناطق المملكة، التي نادت بضرورة تشريع مناهات حرية التعبير، وحرية العمل النقابي والسياسي منذ ١٩٤٨م، كما عبرت الحركة العمالية في الشرقية، من خلال مطالباتها وإضراباتها ومظاهراتها منذ ١٩٥٢م، بتحسين أوضاع العمال في أرامكو، باعتبارها أوسع محضن للحركة العمالية النامية، ثم تطور منظور نخبتها الواعية واتسع مجال رؤيتها ليشمل المهام الوطنية والقومية، فطالبت عبر حركتها السياسية والشعبية في أعوام ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦١، ١٩٦٦، ١٩٦٧م، بضمان الحريات العامة، وحرية تشكيل النقابات والأحزاب السياسية، وإلغاء القواعد العسكرية والنفوذ الأميركي، والإبتعاد عن سياسة المحاور الموجهة ضد مسيرة التحرر الوطني العربي، ونادت بالتضامن مع كفاح وتضال الشعوب العربية، ووقفت ضد قيام إسرائيل على أرض الشعب الفلسطيني، وضد العدوان الثلاثي على مصر، ونادت بالوقوف مع الثورة الجزائرية، وتطلعت المظاهرات في كل تلك المناسبات، وكان آخرها مظاهرات عام ١٩٦٧م، ضد العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، حين رفعت شعار قطع البترول عن أمريكا والدول الغربية الداعمة لإسرائيل. وقد عمّت تلك المظاهرات المنطقة الشرقية والرياض مما شجع الحكومة على قطع البترول عن الدول الغربية وأمريكا لمدة ثلاثة أشهر.

وحين تتوقف أمام مناسبة التقاء المثقفين من دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري في فندق (الفهد كراون) بالرياض لمناقشة وسائل تدعيم الحوار مع القيادة السياسية، وما تلاها من اعتقالات لبعض ناشطي الحراك الاجتماعي في المملكة، فإن (سيناريو) هذه الحادثة يذكرنا بحادثة مشابهة جرت وقائعها في المنطقة الشرقية في عام ١٩٥٨م. ويتفق الواقفون على تفاصيلها بتلخيصها كالتالي:

تمض نشاط اللجنة العمالية عن الإسهام في تحقيق الكثير من المطالب للعمال السعوديين في أرامكو، وشجعهم ذلك على بلورة مطالب وطنية عامة، دعوا القيادة لتحقيقها من خلال الكتابة في الصحف، وإصدار البيانات، وكونوا تجمعا باسم (لجنة الإصلاح الوطني)، ومالوا بالغاء وجود القواعد العسكرية الأميركية، وبتأميم النفط، وتطوير التعليم، والخدمات الأساسية للمواطنين، وتشريع حق العمل النقابي والسياسي. وقد التقت مجموعة من المثقفين ومن اللجنة العمالية والمهتمين بالشأن العام من مختلف أرجاء البلاد، التقت بالطبيب في مزرعة (منصور أخوان) أحد أعضاء لجنة الإصلاح الوطني، وتبادل المجتمعون الرأي في شأن تطوير العمل الوطني المطمئن، وتحفل الذاكرة بأسماء بعض الذين حضروا ذلك الإجماع مثل: عبدالعزيز بن معمر، عبدالعزيز السنيدي، ناصر السعيد، حمد السعيد، عبد الرحمن البهيجان، صالح الزيد، سيد علي العوامي، يوسف الشيخ يعقوب، محمد الربيع، علي الغنام، جعفر الناصر، عبدالله سلطان، عبد الرحمن المنصور وآخرون.

وقد تم اعتقال هؤلاء بعد هذا اللقاء، ومكثوا في السجن مدد مختلفة، ويرجع بعض المشاركين موضوع اعتقالهم إلى وجود ناصر السعيد الذي كان مراقبا من الأجهزة الأمنية، فهل تستخدم نفس منطق التأويل السابق للقول بأن أسباطا اعتقلنا بعد اجتماعا فنذكر (الفهد كراون) يعود إلى حضور محمد سعيد طوب، الذي يتمتع بشرف المراقبة الأمنية لسنين طويلة!

لا أدري، ولكنني سأقول من شأن التأويلين السابقين، لتأكيد سمة المراقبة الأمنية لجميع الناشطين وإن بدرجات متفاوتة، ولا تعدو الإجماعات أن تكون مجرد حجة لاعتقاد أكبر عدد ممكن منهم إلى المعتقلات.

وكما للإنفراج مخرجاته الإيجابية التي تستفيد منها الحكومة في السماح لمرآل الغليان بالتنفيس الذاتي عن احتباسها، والتعرف على مؤشرات التوجهات العامة لمطالب المثقفين والجهاهير، بغية تحقيق

الحد الأدنى منها، حفاظاً على الولاء، وضماناً للسلم الاجتماعي، فإن للقمع مخرجاته أيضاً، لأن تركيز اليأس ومظاهر الأمن السياسي للبلاد، تعمل على زيادة وتآثر النخبة الشعبية التي لا يد لها من البحث عن مخرج أكثر حدة وراديكالية للتعبير عن تطلعات الشعب.

وقد حدث ذلك في أكثر من مرحلة من مراحل التزام السياسي في بلادنا، ونذكر هنا أحد أبرز ردود الفعل على مخرجات القمع والاستئبال وحظر النشاط السلمي السياسي والعلمي، والذي أدى إلى اضطراب المهتمين بالشأن العام لانشاء أحزاب سرية وراديكالية، عقب اعتقالات القيادات العمالية ولجنة الإصلاح الوطني في ١٩٥٤م.

وقد تم تأسيس (جبهة الإصلاح الوطني) على يدي عدد من المثقفين الذين اعتقلوا على خلفية اجتماع مزرعة القطيف المشار إليها آنفاً، وقد افترق عنهم فيما بعد، علي غنام، حين أسس (حزب البعث العربي الاشتراكي)، كما خرج من الجبهة ناصر السعيد وبشكل حزباً آخر، باسم (اتحاد شعب الجزيرة العربية)، كما شكل (جواد الفاسي) في الحجاز (جبهة تحرير الجزيرة) التي اعتقلت على خلفيتها الدكتور صالح أمه من عام ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٢م.

وكما نرى، فقد ساهمت تلك الإجراءات القمعية في تشكيل الأحزاب الناصرية والبعثية والقومية، أما بقية المنتسبين لـ (جبهة الإصلاح الوطني)، فقد تبلور طريقهم كحزب للطبقة العمالية، وتبنوا الفكر الاشتراكي، من خلال تكوين (جبهة التحرر الوطني) في عام ١٩٥٨م. وتأكيداً على دور مخرج القمع في دفع المواطنين لتبني الخيارات الراديكالية، فقد غيرت الجبهة مسماها إلى (الحزب الشيوعي من السعودية) في عام ١٩٧٥م. ورغم ما يبدو من ملامح التسمية من راديكالية، فإن الحزب الشيوعي هو الوحيد من بين الأحزاب الوطنية السرية الأخرى، الذي أقر بالطرف الموضوعي، وبحقيقة أن السعودية كيان ودولة مستقلة معترف بها من دول العالم، بينما كانت كل الأحزاب تنعت مرجعية مكانها بمسمى (الجزيرة العربية).

ويمكن لنا بنفس الدرجة من التحليل أن نشير إلى مناح وأد الحريات العامة الذي أتى إلى اعتقال مؤسسي (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) في عام ١٩٩٣م، وبعد الإفراج عنهم سافر الدكتور محمد المسعري والدكتور سعد الفقيه إلى لندن، وقاما بتأسيس حركة معارضة راديكالية في الخارج.

إن الحق (يغدو أبياً) للبشر، والحرية (أماً) لهم، كما قال أحد الحكماء. ولذا فإن الحرية ليست مطلباً ولا شعاراً ثقافياً، ولكنها ضرورة وجود وحياة، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه منذ أربعة عشر قرناً: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. وإن ضمان الحد الأدنى من حريات التعبير السلمي، بالقول والكتابة والتظاهر، تشكل ضمام أمان لاستقرار الوطن وإصلاح شؤون وتعزيز سلمه الاجتماعي، وهو ما تنبني عليه شرعية البعثة، والتعاقد بين القيادة والشعب، وعبره يتم تركيز مشاعر التمسك بالوحدة الوطنية، والشعور بالأمان النفسي والوظيفي والإنفاف الطوعي حول القيادة.

وفي الوقت الذي كان فيه المواطنون ينتظرون انفراجاً حقيقياً في مجال حرية التعبير عن الرأي، ليتخففوا من خلاله بعض تسائم الحرية، ومشاعر الأمان الثقافي والاجتماعي، فإن الحكومة تذهب في الاتجاه المعاكس لكل الاستحقاقات والتوقعات، تقتصر قراراً من مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٤م بحرم إبداء الرأي، ويعتبره عملاً منافهاً للدولة، حيث يتوعد القرار المواطنين في جزء منه قائلاً: (تطبيق النصوص النظامية ذات الصلة في حق أي موظف يخل بواجب الحياد والولاء للوظيفة العامة مهما كانت طبيعتها، مدينة أو عسكرية، وذلك بمنابضته لسياسات الدولة أو برامجها من خلال المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد أي بيان أو مذكرة أو خطاب، بشكل جماعي، أو التوقيع على أي من ذلك أو من خلال المشاركة في أي حوار عبر وسائل الإعلام،

أو الإتصال بوسائل الإعلام الداخلية أو الخارجية، أو المشاركة في أي اجتماعات أو التستر على هذه المشاركة...الخ).

ولذا فإن اعتقال دعاء الإصلاح السياسي في الربيع الأول من عام ٢٠٠٤م، كان إنذاراً مبكراً للمهتمين بالشأن العام في بلادنا، وعلى ضوءه بقدر إخضاعه للتحقيق أمام هذا المحقق الجهم، مسوغاً بقانون يصدر لاحقاً، وسيذكرني وجهه بوجوده المحققين القدامى، فالمحققون لهم وجه واحد، وإن أسأله عن اسمه (الحركي) أو الحقيقي، حيث يكفي ذاكرتي مداواة ما علق بها من جراح لا تمضي على أيدي (أبو ناصر وأبو منصور) (أحمد ناهر، وسراح الرويلي) في عام ١٩٨٢م.

وكان أبو ناصر قد اعتقلني في غرفة نومي، وابقاني واقفاً على الجدار لمدة ساعة وليس عليّ إلا السروال، حتى فرغ من تفتيش غرفة النوم والكتب، وحين عادت زوجتي من المدرسة دخلت إلى الغرفة، فطلب منها أن تبقى واقفة على الجدار أيضاً، ولكن (فوزية) رفضت، ولم تستجب للطلب، فسمح لها بالخروج وكلف أحد رجاله بمتابعتها في المطبخ.

ولعل أبو ناصر قد توهم لي دوراً كبيراً في تنظيم الحزب الشيوعي، نظراً لسمعتي الثقافية، كشاعر ومسؤول عن الملحق الأدبي في جريدة اليوم (المريد) ولأنه لم يجدني في البيت حين حانت ساعة الصفر لاعتقال عدد كبير من المثقفين الذين يشتبه في علاقتهم بالانتماء.

وقد رافقت تلك الساعة المشؤومة، الموافقة للتاسعة من مساء الثلاثاء مباراة منتخب المملكة مع منتخب الكويت في العاصمة الرياض. ولشدة حرصي على الإستماتة بهذه المباراة، فقد تركت منزلي لأن (فوزية) لا تكتب المباريات، ونهضت إلى أرامكو لمشاهدتها مع صديقي (دبي) (الحربي).

لم أستمتع بتلك المباراة رغم فوز منتخبنا، لأن صديقي مكرم بالحديث في السياسة وعلم الاجتماع، فواصل الكلام معي ومع نفسه حتى انتهت المباراة. وحين هممت بالعودة إلى البيت اتصلت فوزية، وقالت: طرق الباب عدة مرات أناس لا أعرفهم، وأظنهم من الربيع! وافقتها على ما نهيت إليه، لأننا كنا نتوقع الاعتقال منذ ثلاثة أشهر حين ألفت المباحث القبض على اثنين من رفاقنا، بعد أن طالت الاعتقالات الكثيرة من أعضاء (حزب العمل الاشتراكي) منذ ستة أشهر.

تواصلت سهرتي (العمرمية) مع (دبي) في أحاديث لا أول لها ولا آخر، وكان صديقي لا يعرف شيئاً عن انتمائي الحزبي، ولذا استمر في حديثه القوموي، وطلب مني مرافقته لزيارة الكويت، والتعرف على الدكتور أحمد الخطيب، فوافقت على طلبه، وحددنا موعداً في الأسبوع القادم. وقد رأيت أن استغل الفرصة للتحدث معه في الطريق، عن الحزب الشيوعي، وعن إمكانية انضمامه إليه.

رن جرس الهاتف في الواحدة فجراً، وكانت فوزية على الخط تبلغني انهم مازالوا يسألون عني، فأبلغتها أن تقوم بإحراق الكتب الماركسية الأربعة، وأنتي ستأمن عند صديقي.

كان رجال المباحث يقتعدون أمكنتهم طوال الليل في منزل تحت الإنشاء يطل على منزلنا، ولعلمهم لاحظوا الدخان يتصاعد من حمام المنزل، فزادهم ذلك إصراراً على القبض عليّ.

نمت في منزل صديقي قريبا من الفجر، ولم نذهب للعمل في (مجلة القافلة) (غافلة الزيت بأرامكو) بحسب لهجة (دبي) الكويتية العذبة. وحين صاحوت في العاشرة، وكنت أليس بنظولنا، عدت إلى البيت لكي أبادل ملابس، وإن هممت بارتداء ثوبي، دخل الغرفة بعثف ضابط مباحث المطار ومرافقوه، وأبقوني بالملابس الداخلي حتى وصل (أحمد ناهر).

حصولا كتبني وأوراقني في حقائب كبيرة، وحين طلبوا مفتاح مكتبتي لإغلاقها بهدف العودة إليها لاحقاً، رفضت فوزية وطلبتهم بحمل ما يشاؤون الآن، وأنها ليست على استعداد لاستقبالهم كلما شاؤوا، كما أنها تستخدم غرفة المكتبة في تحضير دروس الطالبات، فاستجابوا لطلبها.

وسألني أبو ناصر: أين كنت البارحة، فأجبته عند صديقي دبي الحربي. خرجنا من البيت وكان عادل ابن ستة أشهر يتعلق بي بإكيا، فأبدى ضابط مباحث المطار تعاطفه مع الحالة، وقال: ليتني لم أشاهد هذا المتظر!

حين كنا نقرب من (الثقبة) كانت الساعة تقترب من الثالثة عصراً، ولم أكن قد تناولت طعام الغداء، كما أنني لم أكن أحمل نقوداً، فنكرم الضابط عليّ بد (ساندويتش) مازلت أتجرع مرارته حتى اليوم.

وقبل الرابعة طلبوا مني، بعد أن وضعوا القيد في معصمي، مرافقتهم إلى أرامكو للتأكد من أنني كنتُ عند صديقي (دبي) ليلة البارحة.

يا للمصيبة.. لماذا لم أخترع سبباً آخر أو مكاناً آخر كالبحر مثلاً، وكيف أخرج صديقي إلى مشكلة لا ناقة له فيها ولا بعير؟ لقد هزموني مبكراً.

أعرف أنه لا يخفي في منزله ما يدعو إلى القلق عليه، ولكن من يقنعهم بذلك؟

كانت قاطرات سيارات الموظفين تخرج بعد الرابعة من البوابة العتيدة في أرامكو، وكنتُ أبحت عن مخرج فوجدته بعد عشاء.

قلت لهم، لا أعرف بيته ولا أحفظ رقمه، ولكنني أعرف المنطقة التي يقع فيها، ومضينا ندور في الشوارع الصغيرة ومتحنياتها حتى تعبوا بدون جدوى فأعادوني إلى مباحث الثقبة في حوالي السادسة مساءً. تماسكت وسكنت الطمأنينة قلبي، وغسلت الهزيمة سريعاً، وحملوني إلى مبنى مباحث الدمام القريب من البحر.

كثبت في مكتب الاستقبال ساعتين حيث لم يجدوا لي مكاناً، فقد سبقني الكثيرون منذ البارحة إلى زنزان السجن، ولما أعيتهم الحيلة أخذوني إلى أحد مستودعات الأثاث الممزق، وكلفوا حارساً بالجلوس معي فيه.

- وش تهتمك يا ولد، سألتني الحارس؟

- لا أدري ولعلمهم يرتبون لي واحدة!

- لا.. ما يجيبون أحد إلا بتهمة، ولكن جهز نفسك للتعذيب. والله أني جيت (هالحين) من عند مسجونين يعلقون في المراوح، ويضربون بالكرابيج، ويُعذبون بالكهرباء.

تماسكت نفسي، وتشاءت لكلاً يلحظ خوفاً، وكانت الذاكرة عامرة بسماع هذه الممارسات الوحشية التي تصارها أجهزة المباحث في كل دول العالم، واستذكرت رواية (شرق المتوسط) لعبد الرحمن منيف، ورواية (الكرابيج) لتركلي الحمد، ومناخاتها الدموية التي تشعّر لتخليها الأبدان. كما استعادت الذاكرة بعض ما وعته عن معتقلين سياسيين سابقين، إذ يصف لنا المرحوم سيد علي العوامي، رحلتهم في (الونيت) المكشوف من الظهوان إلى سجن الأعضاء، حيث يتنابذ العسكر على ضربهم في الونيت حتى أغمي على أكثرهم، كما يذكر عبد الرحمن البهيجان أن العسكر في السجن كانوا يصفقون عليه ويقذفونه بأشع كلمات السباب، كلما مروا من أمام زنزانتهم. ولم يعرف سر تلك المعاملة القاسية إلا متأخراً، حين أوضح له أحد الحراس بأن المحققين أشاعوا عنه أنه..

- إن كان عندك تهمة اعترف أحسن لك، قالها الحارس بصوت عال.

- لا، ليس لدي أي مشكلة مع الحكومة، فأنا مجرد كاتب وشاعر.

- بالله تقول القصيد، وراك ما سمعنا واحدة هالحين؟

- قلت له قصائدي بالصحفي وليست سهلة التذوق.

- قال الله يعينك.. (بيجيك) ليل ما شفتك من قبل، أنت وقصيدك.

لزممت الصمت، فانسحب الحارس إلى خارج غرفة المستودع، وحين قاربت التاسعة مساءً، قادني خلفه إلى السيارة، ومضينا إلى مبنى آخر تم فيه تصويري بالفترة فقط، وأخذ بصماتي، وبعدها نقلوني إلى مبنى حديث للمباحث الإدارية في حي الإصلاحات، ويقع الآن خلف عمارة المعجل التي لم تكن قد قامت بعد.

دخلت المبنى فوجدت مجموعة كبيرة من رجال المباحث في مدخل

نص عمري (زلقومك تعني باللهجة المحلية الجنوبية: الوجه الطويل الذي تبرز عظامه).

استجبت لمداعبته وقلت: من أجل عبد العزيز مشري، وهذه العبارة التي كان يرددتها كلما ضاقت به الأحوال مع زوجته، سأدعو العسكري لتشغيل المكيف!

حضر وجه عبد العزيز في الزنزانة وفي محضر التحقيق الذي تم مع (أبو منصور) في الليلة الثانية بالدمام، وأكدت للمحقق أنه مريض وأنني وعبد العزيز لا ننتمي إلى أي تنظيم. وقد ركز أبو منصور أسئلته حول علاقاتاتي بالتنظيم وعلاقتني بـ (خليفة الدوسري)، ويبدو أنه حاول التأكد من معلوماته وإيقن بوجود علاقة ما تربطني به، لذا هددني باستخدام وسائل التعذيب، وكانت العصا الغليظة التي جواره، غير أنني أنكرت معرفتي بـ (خليفة) وأبوة علاقة لي أو عبد العزيز مشري بالتنظيم، فأمر بإعادتي إلى الزنزانة.

جلست في الزنزانة وأنا أتأمل وجه (خليفة) واتخيل أنه لا يمكن إلقاء القبض عليه، إذ أنه ورغم علاقتي الطويلة به والتي تجاوزت خمس سنوات، لم أتعرف خلالها على اسمه الحقيقي، ولا على عمله أو عنوان بيته، وكان أنموذجاً في الانضباط والسرية، وكانت الأحلام تراودني بأنه قد هرب إلى خارج الوطن، وقد سألتني (خليفة) في مرات عديدة، عن إمكانية انضمام عبد العزيز مشري إلى الحزب، وكنت أجيبه بأن عبد العزيز، مثقف وطني وتقدمي، ويمتلك مواهب متنوعة وغنية، ويتوفر على شجاعة نادرة، وقدرة في التأخير على الآخرين، ولكنني أخشى عليه من أمراض الكثرة التي يمكن أن تفكك به لو تم اعتقاله، ولذا بقي عبد العزيز صديقاً يحظى باحترام الجميع، لكنه لم ينتسب إلى الحزب، ولا إلى حزب العمل الاشتراكي، رغم محاولاتهم ضمه إليهم، وهذه مشكلة أخرى تجدر الإشارة إليها، لأن تناقض الحزبين على ضم نفس الأشخاص أسهم في توليد مشاكل احتراق وكشف للعناصر، وانتقال من تنظيم إلى الآخر، مما سهل ضرب كليهما في حالة انكشاف الآخر، وذلك ما حدث في عام ١٩٨٢م.

بقيناً في سجن المباحث الإدارية بالدمام خمسة أيام، غاب فيها المحققون عنا، وتفرغت لمشاهدة مبارك الحمود بالطلب من العسكري إقفال جهاز التكييف. وفي الحقيقة فإن اسم مبارك سبب لي مشكلة مربكة، لأن اسمي الحركي كان (مبارك) ولذلك فقد كنت أرتكب عند مناداة العسكري باسم مبارك!

وقد أرهقني هذا الأسم منذ كنت مع مبارك الحمود في القاهرة، حيث كنت أجيب الشغالة ومرافقاتها بـ (نعم) حينما يتبادلان بدلال مناداته باسمه. وحين ضيقت من دلالات التباس التسمية تركت الشقة له، واستأجرت غيرها بعيداً عنه، وما هو النحس بصاحبتي الآن حتى في الزنازين، ولم أتحرك من هذا العيب إلا حين نقلونا إلى وزارة الداخلية في الرياض، ومنحوا كلاً منا رقماً خاصاً، فأصبح اسمي منذ دخولي زنزانة منفردة في الوزارة ٩/١٣٩.

سكن مبارك في زنزانة تقع في الصف المقابل، وحمدت الله أن الزنزانة التي أُمضيت فيها ما ينبغي عن ستة أشهر، غير مزودة بالتكييف أو المراوح، والتي أصبحت في أول الصيف شبيهة بفرن واسع، لا تخضع لتدخلات مبارك الحمود!

كنتُ أتعامل مع الحراس باحترام فائق، وأتودد لبعضهم لكي يعطيني الفرصة للذهاب إلى الحمام في أوقات النزوة، أو للحصول على عود كبريت أشعل به سيجارتي، وأكُتبت بجزئته المسترق إياهم على جدار الزنزانة، فلا أحد يحسب الأهم كما تحسبني على جدار السجن. غير أن أكثرهم تشدداً معي كانوا أبناء قبيلتي، وحين يسألني أحدهم للتأكد من اسمي، قبل اقتيادي للتحقيق، أجيبهم بأن اسمي علي الغامدي، لكي يتعاطفوا معي، ولكنهم يسكتون عن ذكر اسم القبيلة، ويسألون: هل أنت علي الدميني، فأجيبهم بنعم، وأمضي إلى حفلات التحقيق والضرب بين

المبنى وهم يفتشون أوراقي وكتبي وبعض خصوصياتي، فكاد قلبي أن يتمزق لهذه الكتب التي جمعتها من الباحة إلى جدة إلى كلية البترول وأرامكو وحي الدوحة في الظهران، وأضفت عليها الكثير خلال رحلاتي من الكويت إلى بغداد وإلى عمان ودمشق والقاهرة:

إنها خلاصة دأب خالص، ورفقة عمر طويل، دونت في حواشيها ملاحظاتي، ولخصت بعضها في أوراقي المبعثرة أمامهم، وهامي الآن ملقاة في حوش المباحث. من يضمن عودتها لي؟ وقد تذكرت ما قاله لي خليفة الدوسري- رئيس خليفتي ومعلمي السياسي: يا حظ ضابط المباحث الذي سيعتقلك لأنه سيمتلك الكثير من الكتب بدون عنا!

اقتادوني إلى (القبو) ولاحظت كثرة العبارات المكتوبة على لوحات معلقة على درج الهبوط إليه مثل: (اعترف تنجح)، (قل الصدق تسلم) وكان القبو يفوح بالرطوبة والحر، رغم أننا كنا في بداية فصل الخريف، وكان الحراس يجمعون المياه المتدفقة من قاعه ويحملونها في جوالين إلى خارج المبنى لكيلا تفرقنا.

وفي الواحدة بعد منتصف الليل اقتادني الحارس إلى غرفة التحقيق! كان المحقق هو (أحمد ناهر) وكان هادئاً ويتمتع بموهبة طرح السؤال ومقاجأتك وأنت في منتصف الإجابة، يسأل آخر كان قد أعدّه بعناية. وبالرغم من استفادته من عنصر المفاجأة إلا أنني كنت أفرح بالسؤال لأنه يخرجني من تفاصيل لا أود التطرق إليها.

ويعد أن فرغ من كل الأسئلة التي يمكن أن تخطر على بال المعتقل، توقف عند السؤال الشائك الذي يثير الرعب في نفسي: من هو (خليفة الدوسري)؟ الذي يزورك في منزلك بأرامكو والذي تخاصم مع عبد القادر المنقوش في سهرة الأصدقاء في منزلك؟

كان سؤاله صحيحاً، ولكنني اتفقت قبل الاعتقال مع خليفة، رئيسي في الخلية، بإنكار معرفتنا ببعض، ولذا أنكرت معرفتي له. عرفت مصدر معلومات المحقق، لكنني مصرّ على موقفتي رغم محاولاته. وفي حوالي الثالثة فجراً سألتني عن المنشورات التي وجدوها في مكتبتي! فأجبت: هل يمكن إطلاعي عليها لكي أجيبكم على السؤال؟

ولحظتها، إغلق نفث التحقيق وأمر العسكري بإعادتي إلى الزنزانة. تنفست الصعداء، وداخلني رضى عميق غسل إحساسي بالألم تجاه صديقي (دبي) ورأيت أن رجال المباحث كانوا من الحكمة بحيث لم يزوجوا بشخص إلى السجن بدون تهمة واضحة، ومنذ تلك الليلة لم أر أحمد ناهر إلا في لجة سوداء، في سجن وزارة الداخلية بالرياض بعد وصولي إليها بحوالي الشهرين، حيث كان قد تولاني نيابة عنه، في الدمام والرياض (أبو منصور).

نمت ذلك الفجر. بعد أن خرجت من شباك أحمد ناهر- نومة لا أنسى طعم انسها، حيث لم أنفقه بعدها، ولم أفتح عيني إلا على صوت محمد العلي، ومبارك الحمود، وهما يتنحجان في زنازان القبو المجاور، قبيل الظهر. كان مبارك الحمود مثقفاً ووطنياً، ولكن لم تكن له علاقة بالحزب، ولذا بدا مرتحداً، وتركزت مشاكساته مع العسكري حول تشغيل المكيف بشكل مستمر. وكانت الزنازان الثلاث الصغيرة بأبواب على شاكلة أعمدة من الحديد، تفتح على مرور طويل علق المكيف في وسطه. شكوت للعسكري من شدة البرد، فأقبل المكيف، ولم تستغرق أكثر من ربع ساعة حتى صاح مبارك الحمود: شغلوا المكيف وإلا سأخرج من السجن، فيصاب العسكري بالخوف ويذهب لتشغيل المكيف. وبعد مدة قصيرة أصبح بالعسكري ليطفي التكييف، وكان يتعاطف معي بسبب البرد، ولأنه زهراني، فيعمد إلى إقفال التكييف والذهاب إلى الزنازات الأخرى هرباً من مبارك الحمود.

كنا قبل الاعتقال (مبارك وأنا) في القاهرة، وسكننا في شقة واحدة في المعادي، وقد اقتصمنا حول التكييف، صمخنت فيه: يا مبارك فكنا من شرك، تلاحقنا بالبرد من القاهرة إلى السجن. والله أنك أنت السجن! ضحك مبارك الحمود طويلاً وقال: (وأنا لا شفت زلقومك) تذكرت وأفلق

يدي (أبو منصور).

وقد عرفتُ اسمه بالصدفة حين صبَّ الحراس على الماء البارد وأنا نائم في فجر إحدى الليالي، وقال لي أحدهم: قم اطلب الله يا ولد غرم الله، سرح عليك سراح الرويلي!

وحين جلست على كرسي أما مكتب (سراح) أدركت من غضب وجهه أنه قد عزم على كسر إرادتي فأمسك بعصاه الغليظة وبدأ بالضرب. وفي غمرة الإحساس بالألم وقفت فضربت بطني برأس العصا، حتى خلت قد أخرجها من ظهري، لكنني لم أغير أقوالي.

جلس بعدها على الكرسي، وبدأ يتحدث بطريقة ليّنة مغايرة لما بدأ به، وفتح دفتر التحقيق لتكمل مسلسل الأسئلة.

وبعد أن أنهيت الإجابة، امر العسكري بإعادتي إلى الزنزانة في حوالي الخامسة صباحاً، وقال لي: غداً ستقابل سعادة الفريق، فاستعد للقاء!

عدتُ منهكاً لكنني لم أتم ولم أتناول الأكل طوال اليوم، وكنتُ أشفق على بعض رفاقي القياديين، الذين يستعدون ليلياً للتحقيق والتعذيب، ويجرجرون القيود في أرجلهم لمدد تتراوح بين اليومين والخمسة. وفي الساعة مساءً، دق الحارس باب زنزانتي واقتادني خلفه إلى (أبو منصور).

رحب بي (أبو منصور) على غير العادة، وأبلغني أننا سنذهب إلى الفريق عبد العزيز بن مسعود، وأن عليّ أن أعترف له بكل ما لدي!

نزلنا من الدرج إلى الدور الثالث ودخلنا على رجل مهيب الطلعة، له شاربان ضخمان يشعلان شيئاً، ووجه عريض، وله عينا صقر، تشع منهما الفسوة. طلب مني الجلوس قرب مكتبه، حيث وضع أمامه المصحف الكريم وبجانبه المسدس وقال: نحن نعلم أن الاعتراف بالحقيقة صعب، ولكنني أقسم بالله العظيم على هذا المصحف، ووضع يده عليه، إن لم تعترفوا بالحقيقة لننتزعها منكم انتزاعاً، ووضع يده على المسدس.

دار رأسي وكنتُ أمسكه بيدي، ولكنني حاولت إبداء التماسك، وقلت له: إن كل ما لدي مكتوب في دفتر التحقيق وليس لدي ما أضيفه إليه.

حمل في عيني، فوانتني الجرة لأباده نفس النظرة، والتفت بعدها إلى (أبو منصور) الذي انزوى في ركن الغرفة، وكان الرعب قد أصابه مثلي، وأمره بإعطائي دفتر وأقلاماً، علني أتذكر بعض التفاصيل وأدونها في الزنزانة، وأمرني بالخروج فتبعت (أبو منصور) وابلغته في الممر الطويل أنني لا أخفي شيئاً، ولا أحتاج لدفتر التحقيق، وإن أردت الإستمرار في التحقيق معي فليكن ذلك في مكنتي.

عدت إلى الحياة كمن خرج من القبر للقاء، وكنتُ سعيداً بعدم تنفيذ وعيد الفريق لي في تلك الليلة على الأقل، وخامرتي فرح صغير لعدم قبولي بأخذ دفتر التحقيق معي إلى الزنزانة، لأنني كنتُ أصاب بالخوف حين أسترق النظر من ثقب باب الزنزانة، فأرى بعض الرفاق العائدين من التحقيق وهم يحملون ذلك الدفتر الأجر.

الآن أدخل الزنزانة، وأدأب النملة التي ربيتها، فأنست وحشتي خلال شهور الحبس الإنفرادي، وأسमितها (وردة).

وقد تخلصت من مشكلة اصطحاب دفتر التحقيق مخافة أن يراه أحد الرفاق فيظن أنني سأعترف عليه!

أوهام كثيرة وتخيلات رجل معزول في زنزانة، وإلا فمن اراد الاعتراف أو أرغم عليه، فإنه سيسجله أمام المحقق.

أثارني هذا الموقف، فسجلت الذاكرة نصاً صغيراً يتعلق بتلك المقابلة مع الفريق، احتفظتُ به حتى خروجي من السجن:

سوف تصعب يا سيدي السلما
كلما

أرعبني يدك

وستحمل في صدرك الأوسمة
كلما..

أوجعني خطأك

غير أنك يا سيدي، سوف لن تنسى لي

أنني

قد رفعتك من سبغة،

ووضعتك في مرتبة،

وأنا، بعد، لم أنس لك

وجهك الجهم، حين يحين الحساب

مر شهران لا أنام فيها إلا بعد صلاة الصبح، مخافة أن يسرح عليّ (سراح الرويلي) وأنا في هجة النوم، واعتدت أن أبقى مستيقظاً حتى صلاة الصبح، ثم أنام حتى صلاة الظهر، وكان المحققون منشغلين بالمشترات غيري وبالتحقيق والتعذيب للقيادة، غير أنه كان يستدعيني بين آن وآخر، ولم يخرج مني بشيء، لأنني عضو في إحدى خلايا الصفوف الخلفية، وهو ما حرصت على عدم الإعراف به حتى الأخير، ولكنه فاجأني ذات مرة بالسؤال التالي مكتوباً في دفتر التحقيق، وما زلت أذكره حرقياً:

- كل ما تعرفه عن خالد النزهة، وإلى أي تنظيم ينتمي، ولكن ذلك بالتفصيل.

فأجبت عليه بأن خالد النزهة صديق حميم لي، وزميل دراسة، ولكنني لا اعرف إلى أي تنظيم ينتمي.

حدّق في إجابتي ملياً، وكانت مظاهر الألم بادية على وجهه، وأمر الحارس بإعادتي إلى الزنزانة.

(كنتُ أعرف عليّ غير وجهه البين أن خالد ينتمي إلى الحزب الشيوعي، مثلما كنتُ اعرف أو أظن أن آخرين ينتمون إليه أيضاً، ولكنني لا أملك الحق ولا الدليل على إثبات ذلك).

لاحظتُ بعد ذلك الليلة أن عدد حراس العنبر قد تضاعف، وأنهم يطؤون علينا من فتحة الطعام الصغيرة المثقوبة في باب الزنزانة كل نصف ساعة، فصرت في أحدهم: هل تظنوننا سنهرب من السقف؟

قال لي: لا.. ولكننا نطمئن عليكم، فهل تحتاج إلى ماء أو دخان؟ قلت له شكرًا، وأغلق الفتحة.

لم يخطر بالبال أن ذلك الصديق قد توفي خلال فترة التحقيق، ولكنني عرفت ذلك بعد إطلاق سراحنا من بين يدي (سراح) وربعه.

وتجمّعت أمامي حقيقتان الأولى: هي عدم اعتراف خالد النزهة بانتماثه إلى أي حزب، ولذا تعرض لتعذيب شديد، والثانية أنه مات خلال فترة التحقيق، ولعله وجد ميتاً في زنزانته.

لقد فاضت الروح إلى بارئها، كما ذهب من قبل أرواح عدد من الوطنيين أمثال سعود المعمر، ووصفي المداح، وعبد الرحمن الشمرائي، ولكنهم بقوا علامة على الصمود، وشاهداً على التضحيات التي يقدمها الوطنيون الذين يطالبون بتحقيق قيم العدل والحرية والديمقراطية.

ولكن علاقة الصداقة التي تربطني بخالد نقشت اسمه في الذاكرة الحية رمزاً من رموز حرية الوطن.

آه يا خالد... كم كنتُ صاعياً وصادقاً، وواضح القناعات والخيارات.

ينفوس في كُتب الهندسة

ويحاور ما عبّته به المدرسة

ويقاوم ألا يكون غنياً كـ (قارون)

أو سُلطوياً كـ (هارون)

يعلم أن الذي جفّ المال

أو زين الحال

قد سرق الرزق

من راعي الإبل،

أو عامل الحقل، والمكتسة!

أيهما الذي تسبب في وفاتك؟ المحقق القاسي أم وجهه الآخر، المحقق الطيّب؟

من تراثنا المهمل

آبار لها تاريخ أصبحت تاريخاً



صورة للبئر من الداخل

فقال: ليس لي ولعياالي غيرها، فقال رسول الله: من يشتريها من خالص ماله فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين وله خير منها في الجنة؟ فاشترها سيدنا عثمان وتصدق بها، والى ذلك أشار رضي الله عنه في حصاره من قبل الخارجين في الأحاديث المروية والصحيحة.

وتقع بئر رومة في الشمال الغربي من المدينة المنورة قرب مجرى وادي العقيق، وتبعد عن المسجد النبوي حوالي خمسة كيلومترات، ويروى أنه زاد في حفرها ووسعها، وقد ظلت هذه البئر معلماً تاريخياً عبر العصور الماضية ويبدو أنها أهملت في بعض الأوقات ورُمت أو جُفأ ماؤها ثم حُفرت وبنيت جدرانها وفوهتها، وتسمى بئر عثمان. وتذكر بعض المصادر أن البستان المحيط بها كان وقفاً للمسجد النبوي ويسمى أيضاً بستان عثمان.

وفي فضائلها يروي ابن شبة في تاريخ المدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: نعم القليب قليب المزني. وهذا

غفار عين يقال لها رومة، وكان يبيع منها القربة بمدّ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تبيعها بعين في الجنة). فقال: ليس لي يارسول الله عين غيرها، لا أستطيع ذلك، فبلغ ذلك عثمان، فاشترها بخمسة وثلاثين ألف درهم، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أتجعل لي مثل الذي جعلت له عيناً في الجنة إن اشتريتها؟ قال: (نعم)، قال: قد اشتريتها وجعلتها للمسلمين. أنظر: نزهة الفضلاء، تهذيب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، الجزء الأول ص ٧٢.

ويوجد هذا البئر بالعقيق الأصغر وهي داخل البستان أو المزرعة التابعة لمديرية الزراعة بحي الأزهرى بسلطنة. قال ابن منده: رومة الغفاري صاحب بئر رومة وقد ردّ عليه الحافظ ابن حجر وأن البئر إسمها رومة وفي رواية أنها كانت لرجل من بني غفار وأخرى أنها لرجل من مزينة وكان يبيع منها الماء بالمد أو القربة بالدرهم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: يعتيها بعين في الجنة

كثيرة هي الآثار المطمورة في المدينتين المقدستين، وكثيرة أيضاً هي الآثار التي تعرضت للمحو الجزئي أو التام بفعل معاول التزمت والتشدد أو نزوة المصالح الخاصة. ليست بيوت النبي صلى الله عليه وسلم وبيوت زوجاته وصحابته رضوان الله عليهم وحدها التي جرفت ألة الدمار، بل وحتى المساجد ودور العبادة ومواقع الغزوات والمواطن التاريخية الشهيرة، بل وحتى آبار المياه التي جسدت مواقف جليلة للمسلمين العظام من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

بئر رومة والمعروف ببئر سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، يمثل واحداً من تلك المواقف التاريخية الفريدة التي إرتبطت بقصة الأيثار والتضحية للخليفة عثمان. فقد كان في المدينة بئر ماء تسمى (رومة)، وكان صاحبها يبيع ماءها للمسلمين، وذات يوم، قال الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه: (من يشتري رومه فيجعلها للمسلمين، وله بها مشرب في الجنة؟) فاشترى عثمان - رضي الله عنه - نصف البئر فخبّره صاحب البئر بين أمرين: إما أن يكون لكل واحد منهما حق إستعمال البئر يوماً مستقلاً، أو أن يضع كل واحد منهما دلواً خاصاً على البئر. فرأى عثمان - رضي الله عنه - أنه إذا اختار يوماً مستقلاً فإن ذلك يكون أنفع للمسلمين فاختار يوماً.

فكان المسلمون يأخذون ما يكفيهم من الماء في يوم عثمان، فلما رأى صاحب البئر ذلك ذهب إلى عثمان وقال له: أقسدت علي بئري فاشتر النصف الآخر فاشترها عثمان - رضي الله عنه - ووهبه للمسلمين.

عن بشر بن بشير الأسلمي، عن أبيه قال: لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء، وكانت لرجل من بني

الحديث استناده ضعيف وفيه إشارة ان الرجل من مزينة. كما روى ابن شبة أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: نعم الصدقة صدقة عثمان، يريد رومة. ويقول الفيروزآبادي: طولها ثمانية عشر ذراعا كانت قد تهدمت جوانبها وسقطت أطولؤها في السنين الماضية، وقد عمرها بعد ذلك قاضي مكة شهاب الدين احمد بن محمد الطبري المتوفي سنة ٧٦٠ هـ رحمه الله تعالى.

ويروي عبد العزيز احمد حلا أحد الخبراء قصة الآبار التاريخية في المدينة المنورة والتي تواصل دقق مياهها الى وقت قريب بما نصه:

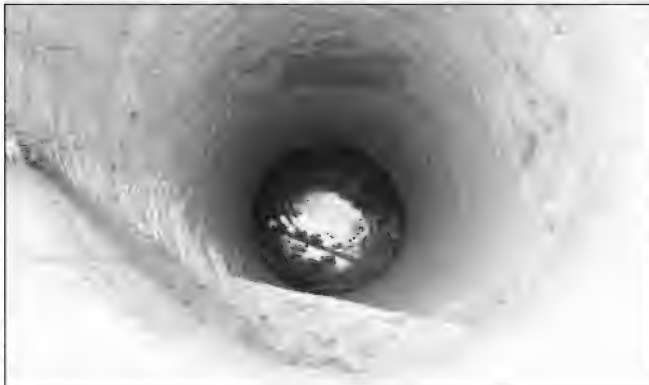
ومن معلومات الطبقة التي عاشت في جو السقيا من الآبار أي من خمسين عاما مضت وما فوق كانت سقيا أهل المدينة من الآبار.. فكان معظم بيوت أهل المدينة تحتوي على آبار جوفية يستقى منها الأهالي. ثم بعد هذا الجيل أتى دور السقيا في ارواء المنازل من الماء بواسطة (الزفة) وهي الآلة التي كانت تتألف من صفيحتين يربط السقاء كل واحدة منهما بطرف عود بحبل متين ويحملهما على كتفه وهما مملوءتان بالماء ثم يوصلهما إلى المنزل المطلوب سقيته وهناك آبار أثرية قديمة مشهورة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم.. منها على سبيل المثال لا الحصر .. بئر أريس أو بئر الخاتم أو بئر النبي صلى الله عليه وسلم وخلاصة قصة تسمية هذه البئر تنحصر في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن أنس. قال : كان خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده وفي يد أبي بكر وفي يد عمر بعد أبي بكر. قال : فلما كان عثمان يجلس على بئر أريس فأخرج الخاتم فجعل يعبث به فسقط فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان ننزح البئر فلم نجده .. ومن هذا الحديث والحديث الذي روى قبله برواية صحيح مسلم حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم جالسا عند هذه البئر متدليا بساقيه إليها وجاءه أبو بكر وعمر وعثمان فبشرهم بالجنة وهو حديث مشهور ومعروف وبذلك سميت هذه البئر بتلك الأسماء الثلاثة.. أريس وهو صاحبها. وبئر النبي صلى الله عليه وسلم ولآته صلى الله عليه وسلم بشر أبنا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم



صورة البئر من بعيد يظهر سرباب البئر والمسجد خلفهم

جميعها لذا تنتقل إلى شهرتها القريبة والتي مع الأسف انطفت لأسياب مجهولة عنا وربما هي معلومة وجوهرية لدى المسؤولين عنها ومن ذاكرتي الشخصية حيث عاصرت عزمها آنذاك عندما قامت الوحدة الزراعية بالمدينة بتخطيطها تخطيطا زراعيا جميلا وجلبت إليها جميع فصائل الطيور والحيوانات وراحت بجهد بالغ تنمي هذه الثروة بالاضافة إلى أنها أخذت ترشد المزارعين بجميع طيقاتهم علمياً وعملياً وعلى ارض الواقع بالاضافة إلى الدعم الحقيقي من هذه المنتوجات وخاصة فصول التخييل والأشجار المهجنة هذا بالإضافة إلى أن المدينة كانت مستفيدة إفادة كاملة ومباشرة من اللحوم والبيض وشتى المزروعات والفواكه التي كانت تنتجها مزارع هذه البئر وفجأة وبدون مقدمات

بالجنة .. وبئر الخاتم، لأن خاتمه صلى الله عليه وسلم فقد فيها من يد عثمان رضى الله عنه والذي نعرفه من المراجع أن هذه البئر كانت تقع أمام مسجد قباء في غريبه.. وهناك أيضا بئر رومة أو بئر عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهذه البئر معروفة بتاريخها القديم والى وقت قريب كانت مشهورة ومعروفة بين أهل المدينة وزوارها. وتاريخياً، إحتقرها رجل من قبيلة مزينة ثم باعها لرومة الغفاري من قبيلة بني غفار وهذه البئر كانت تأخذ ماءها الغزير من عين كانت تجاورها ثم نضبت هذه العين وتحول بقية ماؤها إلى هذه البئر فاستعذب الرسول الله صلى الله عليه وسلم ماءها وقال فيها (نعم الحفيرة حقيرة المزي) ولهذه البئر قصص طويلة لاتمكن من سردها



بئر عمروة

ماءها مؤخرًا وذلك بوضع شبك حديدي على البئر.. وأهملت البئر.. وأصبحت تملؤها الأوساخ وهي من الآثار المهمة في المدينة النبوية.

وادي العقيق .. الوادي المبارك

أصل كلمة العقيق في اللغة: هي مسيل الماء في الأرض.. والعقيق بالمدينة عقيقان: الأصغر والأكبر.. قال القاضي عياض: عقيق المدينة: أعقة، أحدهما: العقيق الأصغر، وهو الذي عَقَّ (أي قطع) عن حررتها، وفي هذا العقيق تقع بئر رومة بئر سيدنا عثمان رضي الله عنه.

والثاني: العقيق الأكبر، وفيه بئر عروة، وأما الشائع قولاً فهو للأخير، العقيق الأكبر.. والذي يمتد من النقيع ثم آبار الامام علي حتى يلتقي مع وادي قناة في منطة تجمع السيول.

ومن فضائل العقيق ما رواه البخاري في الصحيح عن سيدنا عمر رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يواذي العقيق يقول: (أتاني الليلة أت من ربي فقال: صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة).

وفي حديث سيدنا جابر رضي الله عنه الذي أخرجه ابن شبة وغيره، قول الرسول صلى الله عليه وسلم لسمه (أما إنك لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك إذا ذهبت وتلقيتك إذا رجعت فإني أحب العقيق)، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة رضي الله عنها (يا عائشة، جئنا من هذا العقيق، فما ألين موطئه وأعذب ماءه).

وقوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (لقد أبغضتكماني وإني لأراني بالسوادي المبارك).. إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار الواردة في فضائل هذا الوادي المبارك.

وقد بلغ سكان هذا الوادي المبارك في عهد أمير المدينة سعيد بن العاص ٤٠٠٠٠ نسمة، وكان كما ذكره الرواه فيه قصور مشيدة (من أضخمها وأروعها قصر بن العاص) وحدائق ملتفة، ومزارع نضرة، ومناظر بهيجة..

أما الآن فهو وادٍ قليل الماء، لا زرع ولا بهاء ولا خضرة، بل أكثر من ذلك فقد تم دفن نصف الوادي وسد مسيل مائه.



وادي العقيق

المتعمد لآثار المسلمين الاوائل الذين بفضل جهودهم وخدماتهم الجلية لالاسلام بقيت أركانه راسخة عبر التاريخ، وبئس الامم التي لا تكرم رجالها وآثارهم.

بئر عروة

تنسب إلى عروة بن الزبير قال الزبير بن بكار: ماء هذه البئر من مر بالعقيق يأخذه هدية لأهله ورأيت أبي يأمر به فيغلى ثم يأخذه في قوارير يهديه إلى الرشيد وهو بالرقعة وقال السري بن عبد الرحمن الأنصاري: كففتوني إن مت في درع أروى واجعلوا لي من بئر عروة مائي سخنة في الشتاء باردة الصيف سراج في الليلة الظلماء وأهل المدينة الأنصار عليهم الرحمة والرضوان ان الله تعالى أكثرنا من الثناء عليهم في القرآن.

تقع هذه البئر في طرف (الحرّة الغربية) الغربي ويجانبها يسيل الوادي المبارك (وادي العقيق).. وتنسب هذه البئر إلى عروة بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما، الذي أجرى هذه البئر.. ويتميز ماءها - بحسب وصف المؤرخين - بعدوينة وحلاوته فهو ماء معدني من أجود مياه المدينة وكان يهدي الماء منها في قوارير إلى الخليفة هارون الرشيد.

وأما البئر في يومنا هذا فهي عبارة عن ماء راكد بل وسد باب الوصول إلى

انطفأت هذه الشعلة وقد علمت أن أرضها قد تم تقطيعها إلى مربعات سكنية وانشتت عليها فلل حديثة.. والسؤال الذي أوجهه إلى المسؤولين في وزارة الزراعة ولتفرض أن هناك مشكلة يصعب حلها قضت على هذا المشروع الزراعي الرائد في تلك المنطقة .. لماذا لا تتخذ الوزارة مشروعاً رائداً ضخماً تتوسع فيه الأعمال التي بدت من موقع هذه البئر إلى موقع آخر يستفيد القطاع الزراعي منه بمختلف الاتجاهات ؟ .. والحديث كما قلت عن الآثار المشهورة في المدينة طويل فهناك بئر بضاعة وبئر البوصة وبئر حاء وبئر العهن وبئر أهاب وبئر ذر وان وبئر انس بن مالك وبئر السقيا وبئر القراصة وبئر حلوة وبئر اليسيرة وبئر ذرع وغيرها كثير والحديث أيضاً عن هذه الآثار التاريخية حلو ومانع لكنني أختار الحديث الموجز هنا عن بئر بضاعة لما اشتملت عليه من حادثة فقهية وقد يفسر هذا الحدث الفقهي هذا الحديث. عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول له أنه يستسقى لك من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها لحوم الكلاب والمحايض وعذر الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ولا يتنجسه شيء.. وزاد الدارقطني.. إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه.

أما اليوم فإن بئر رومة أصبحت خربة بل أكثر من ذلك، فقد أصبحت مكباً للنفايات، لتكون شاهداً آخر على الإهمال

السعوديون الخوارج ونحن .. إلى أين؟

محمد بن علي المحمود

التصدي لهم. التفريق هنا مهم جداً، إذ إن هذا التفريق يجب أن يكون محدداً سلوكياً لنا في الموقف من الخوارج المعاصرين. الموقف من التكفير الخارجي يظهر من خلال هذه الدرجة العالية من الحسم، مع قلة الخوارج النسبية آنذاك. وهنا يظهر التكفير - وهو الأهم هنا - كخاصية خارجية بامتياز، وتظهر خطورته وإدراك المجتمع الإسلامي - حتى في خضم صراعه الدامي على الشرعي وعلى السلطة - خطورته على السلام الداخلي. كان علي - رضي الله عنه - يقاتل البغاة ويقاتلونهم، ولكن، لا هو يكفرهم، ولا هم يكفونهم. أي كان هناك اعتراف بالإسلامية من كلا الطرفين. وهذا يعني أن هناك خيطاً من الشرعية التي يمكن العمل من خلالها في إطار الميدان الإسلامي الواحد، ومن داخله، لا من خارجه.

أما الخوارج فكانوا يرون كفر علي - رضي الله عنه - ومن ورائه جماعة المسلمين، من أطاعه ومن عصاه. الفرق هنا كبير وجوهري ويستحق التأمل العميق، الخوارج هنا ليسوا جماعة مسلحة خارجة على النظام المتعاقد عليه دينياً أو اجتماعياً. ليسوا مجرد مجرمين؛ بأي درجة من درجات الإجرام، كما كان غيرهم من البغاة الذين كانت حربهم من باب حفظ الأمن والوحدة.

الخوارج أكبر من مجرد مجرمين أو مفسدين، يراودهم والد من ضررهم الإجرامي في الفكر والواقع. هم جماعة مؤدبة؛ تلغي الإسلام - بكافة مستوياتها - عن المجتمع حكماً، وتخرج عليه - بالتأثير أو بالعمل المسلح - بوصفه مجتمعاً كافراً، بل بوصفه كافراً محارباً!

ما ينسأه - أو يتناساه - كثير من المنظرين الشرعيين عندنا، وخاصة المعنيين بالأمر عناية مباشرة، من أساتذة العقيدة في جامعاتنا، أن الخوارج لم يكونوا حالة تاريخية مستثناة، وأنهم موجودون باستمرار؛ كجزء طبيعي من إفرار الحالة الإسلامية في أقصى اليمين من طرفيها. دراسة الخوارج يتم عرضها في مناهجنا، بوصفها حالة بعيدة عنا في زمانها ومكانها،

كانت تهز الثقة في قدرة النموذج على الاستمرار. وكان هذا شيئاً مرعباً للمخيال الجمعي. وعلى قدر سذاجة الاعجاب وعاطفته، كان التألم يشته، ويأخذ مساراً غير عقلاني. وكانت النتيجة أن انفجرت الأوضاع، وعادت العشائرية بأنفاسها البدائية؛ لتقضي على الأحلام المدنية في مهدها، وتنكس تلك القبائل الشتات على أعقابها، في رحلة التيه والشتات، فكراً وواقعاً.

ظهر الخوارج من خلال الزيادة على الفكرة الدينية الأولى التي تكون المجتمع الإسلامي بواسطتها، والتي يؤمن بها الجميع. آمن الخوارج بها، كما آمن غيرهم، ولكن، أصبح المجتمع الإسلامي - كما يرى الخوارج - كافراً؛ كفراً أكبر، إما بالأصالة؛ لارتكابه الكبائر، أو بالتبعية لحكامه الكفار. لم يكن التكفير هنا هامشياً، بل كان موجهاً

قدر الدول التي تقوم على فكرة (أيديولوجية) دينية أن يأتي إليها من داخلها من يزايد عليها في الفكرة ذاتها إلى درجة الخروج عليها

إلى أحد رموز الخلافة الراشدة: علي - رضي الله عنه -، وإلى من تبعه من جماهير المسلمين. لم يكن الأمر سهلاً؛ ولذلك كان الحل حاسماً على يد الإمام علي - كرم الله وجهه - فعمد إلى القضاء على الخوارج قضاء مبرماً في معركة النهروان.

وبقدر ما تألم علي - رضي الله عنه - إبان قتاله البغاة من أصحاب الجمل وصفين، بقدر ما فرح أشد الفرح بقتله الخوارج المارقين. كان يقاتل البغاة والناكثين وقلبه يحترق، ولكنه كان يرى هذا القتال ضرورة لا محيد عنها. أما في قتاله الخوارج، فقد كان مبتهجاً ومستبشراً بأنه الذي جرى على يديه قتال المكفراتية الذين وردت النصوص بقتل

يبدو أنه من قدر الدول التي تقوم على فكرة دينية، أن يأتي إليها من داخلها من يزايد عليها في الفكرة ذاتها؛ إلى درجة الخروج عليها من خلالها، ووضعها - بعد ذلك - في موضع الآخر من الخطاب الذي تقوم عليه الفكرة الأولى. وهذا قانون عام يشمل كل أيديولوجية، وخاصة في مراحل تطورها الأخيرة.

هذه الزيادة تأتي كنتيجة لمحاولة بعضنا ترسيخ ما أصبح في الوعي الجمعي من المقومات العامة، أو ما يظن أنه كذلك. يصبح الأمر بعد كل هذا مباراة خطيرة في التقرب إلى المسلمات والمثاليات في العرف الاجتماعي أو الديني؛ لا فرق.

دولة الرسالة، ومن بعدها الخلافة الراشدة قامت على أساس الفكرة الدينية التي بنيت الدولة الإسلامية الأولى من خلالها. توحيد القبائل العربية، ومد النفوذ الإسلامي إلى الصين في المشرق وإلى الأندلس في المغرب، كان عن إيمان عميق بالفكرة الدينية، واستعداد كبير للتضحية في سبيلها. ونتيجة لذلك تسرب إلى الوعي العام أنها فكرة ذات عائد مادي ملموس، يتمثل في هذا التضخم الامبراطوري الذي لايزال يمثل الهاجس الأول للإسلاموية المعاصرة.

التأثيرات المادية ذات الأثر العميق تتوالى على الحواس المرهفة تجاه هذه الفكرة (المعجزة) التي صنعت الحدث الإسلامي الأول. الفكرة استنفدت - أو كادت - مخزوناتها من العنقوان العسكري، وكان المنتظر منها بعد ذلك أن تحقق شيئاً مختلفاً عن كل ما سبق تحقيقه في المرحلة الأولى. مرحلة البناء المدني؛ وتأسيس دولة العدالة، واجهتها الخروقات الكثيرة في الفترة العثمانية التي تقاطعت مع الهم العشائري، والتي كانت تنأى بها عن الهدف المكون في أعماق تلك الجصوص المأخوذة بالمناطق الإيماني.

كان الجمع الإسلامي مأخوذاً بالمنتزج الأول، وكان - من جهة أخرى - متألماً للانحرافات التي تطاله من حيث بنائه التنظيمي القائم على العدالة الاجتماعية. تلك الانحرافات

ولا تدرس بوصفها حالة فكرية وعاطفية تنمو وتتغذى داخل الجسد الإسلامي. لا يتم التصريح بأنها حالة نسبية: تتلقى خصوصيتها - غالباً - في المجتمعات المتشددة فكرياً، أو التي تميل إلى العنف في سلوكها العام.

ما أكدته لطالبي دائماً، ويقع منهم موقع الغريبة، أن الفكر الخارجي حالة ليست بعيدة عنا. الحالة الخارجية لها نسبتها الخاصة، وقد تنمو داخل الفرد ببطء؛ دون أن يشعر، وقد تتسرب إليه من أقرب الأقربين. بل قد يكون أقرب الناس إليه - والداه أو أخوته مثلاً - من غلاة الخوارج، ولكنه يستبعد أن يكون هذا القريب الذي يطمئن إليه غاية الأملنان، من الخوارج الغلاة الذين يقرّ عنهم وعن تكفيرهم ووحشيّتهم. لا يكادون يصدقون هذا؛ مع أنهم يعرفون تمام المعرفة أن الخوارج القدامى خرجوا من صميم المجتمع، ومن بين أهلهم وجيرانهم؛ لينقلبوا على المجتمع تكفيراً وتقتيلاً.

يصعب على الإنسان أن يتخيل ابنه أو أباه أو أخاه خارجياً تكفيرياً. هذا الانحراف، وخطورته التي تتضائل أمامها جميع أنواع الجرائم، يعزّ على نفس الإنسان أن يتحسس وجوده في الأقربين منه ولذلك يسارع إلى نفي وجوده أو التقليل من تمدداته الفكرية داخل نسيج المجتمع المسلم. يريد أن ينكر وجود الخوارج؛ لأنه لا يريد أن يصدق أن من بني مجتمعه من هم من الخوارج.

هؤلاء الخوارج ليسوا من خارج مجتمعا، بل هم منه، جزء من تفكيره وتدينه وشططه. لم يبنوا تصوراتهم على عقائد ومركزات مجهولة من لدن المجتمع الذي يمارسون فاعليتهم فيه، وإنما انفعّلوا وتفاعّلوا مع مفردات عقائدية هي جزء لا يتجزأ من المنظومة السلفية التقليدية. نواقض الإسلام التي كانت - ولا تزال - من محاور التفكير السلفي، ومن ألياته الرهيبة في نفي الآخر واقتصائه، هي ذاتها التي يستخدمها الإرهابي الخارجي لتكفير الدولة والمجتمع.

قبل أكثر من عشر سنوات، كان أحد المعتدلين يشتمني من حماس الشباب الذي يصل إلى تكفير الدولة، ولم يكن بعد قد وصل إلى حلقة الأخيرة في تكفير المجتمع، وكان يقول لنا: كيف أستطيع الرد عليهم وهم يأتون بنواقض الإسلام ويطبقونها على الدولة؟ آنذاك لم يستطع أحد أن يقول له: إن الخطوة الأولى معهم أن تبدأ في مسألة التراث السلفي الذي أخرج هذه النواقض، ذات الطابع المطلق التي يستطيع بها كل أحد تكفير كل أحد، والتي كفر بها معظم الأمة في فترة من فترات التاريخ القريب. لو قال أحد له هذا الكلام على هذا النحو من الصراحة؛ لكان - في الحال -

ضحية سهلة للتكفير السلفي: لأن (من لم يكفر الكافر فهو كافر) إحدى وسائل السلفي لإرهاب الممتنع عن التكفير.

كلنا درسنا، وكرر على ألسنا مراراً، وعبر وسائل عديدة، أن من نواقض الإسلام العشرة: اعانة غير المسلم على السلم. وقد ترسخت هذه المقولة في العقول؛ نتيجة هيمنة السلفية التقليدية. ولم يعد أحد يجرؤ على مناقشتها؛ لأنه سيصبح موضع اتهام. اكتفى المعتدلون بالسكوت عليها، وطبقها البعض على الآخر، علانية أو بدروسهم الخاصة.

طبعاً لم يطبقها الجميع على النحو الحاد الذي يطبقها به التكفيريون الخوارج؛ لأسباب كثيرة، ليس من بينها انتفاء الجدل بالدين عن الذين لم يسارعوا فيها. هذه المفردة، هي من أهم الحجج التي يتوسل بها الخوارج إلى تكفير الدولة، ومن ثم تكفير المجتمع بواسطة المقولة الأخرى: من لم يكفر الكافر (ومرادهم هنا: الدولة؛ لأنها داخلة في الأحلاف العالمية، أي متعاونة؟) فهو كافر (ومرادهم هنا: المجتمع؛ لأنه لم يكفر الدولة).

الأمر واضح تمام الوضوح، لمن يريد الفهم بموضوعية خالصة من آثار الصراعات السلفية. ولذلك لم يكن غريباً بعد مجيء القوات الدولية إلى العراق أن يصدر أحد المعتوهين مذكرته الشهيرة بـ (التبني في كفر من أعان الأمريكان) والتي يصرح فيها

الخوارج جزء من مجتمعا،

جزء من تفكيره وتدينه

وشططه، انفعّلوا وتفاعّلوا مع

مفردات عقائدية هي جزء

لا يتجزأ من المنظومة

السلفية التقليدية

بتكفير من تعاون مع أمريكا ولو بـ (كلمة) وهو أحد منظري التكفير المشهورين، ومنهم لهم أثر ملعن في التفجيرات التي وقعت لدينا. هذا التكفيري المتخّم بالتراث السلفي، والذي يعتبره الإرهابيون - مع زميله في الغواية - أحد مرجعياتهم، متسق مع تراثه الذي يتعامل معه، وهو الوفي - منطقياً - لهذا التراث المشحون بمقولات التكفير. هو ليس كغيره، ممن يسكت عن الإرهاب، أو يدينه علانية؛ بينما هو يأبى أن ينتقد المنظومة السلفية التي يصدر عنها، والتي تصرح بتكفير من أعان الكفار بأي نوع من أنواع الاعانة!

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، أي، عند عدم مراجعتهم لمقولات التكفير داخل منظومة التراث السلفي، بل هم يقومون بالتصدي لأي محاولة من هذا النوع، أي، كانت درجتها. التضييل والتبديع، بل والتكفير يطال كل من يحاول الاقتراب من تلك المقولات المقدسة، التي يتصف بها السلفي مع التكفيري في التنظير التأصيلي لها، ولكنهما يفتقران في ظروف تنزيلها على الواقع. البراجماتية هي التي تضع الفرق بين الاثنين، منهم من يأخذ بها ومنهم من لا يأخذ!

وبصراحة، فالخلاف بينهم ضئيل، لا يتجاوز: الموقف السياسي يسمح بتفصيلها في الواقع أم لا؟ والفرق هنا، أن التكفيري يقصد مقابلية (المراد هنا بالمقابلية: تعاليلها على الواقعي) تلك المقولات، فيطبقها مهما كانت الظروف؛ بينما الآخر يخضع للظروف؛ فيرجى - تطبيعها - إلى سماحة الظرف السياسي. وهنا يظهر الأخير بمظهر المداخن. وهي التهمة الشهيرة التي يوجهها التكفيري الخارجي لزميله السلفي القاعدي.

ليس صحيحاً أن هؤلاء الخوارج يستمدون رؤيتهم من سيد قطب، بل ربما كان العكس هو الصحيح، كثير من هؤلاء الخوارج يرون كفر سيد قطب، وقليل منهم يقف به عند حدود التبديع، حفاظاً منهم على سابقة جهاده. الطائفة المتصورة!!! ليست هناك، بل هي هنا، وكما يقول أحدهم: هي في هذه الهضبة لا غير... إلخ... بالتبني بالتهمة على الغير لا يحل المشكلة، بل يحتال عليها، ومن ثم يترك لها الفرصة لتلفاق، وتعود أشد ضراوة وعنفاً.

هل أستطيع هنا التصريح بأسماء الكتب التي تساع في الأسواق، وتدرس بالجامعات والمساجد، أو على الأقل يشار إليها كمرجع معتمدة؛ بينما هي مشحونة بمقولات التكفير السلفي للمسلمين، ممن وصفوا بالصوفية أو القبورية أو الرافضة أو حتى من داخل التيار الحنبلي، حين افترق الرفقاء!!! حقاً لا أستطيع. فالوحي التقليدي قادر على قلب هذه الصراحة - الموجهة إلى أجل غير مسمى - إلى صورة العدوان على العقائد الإسلامية ذاتها، ومن ثم، يظهر الذي يمارس الشجاعة فيها، وكأنه يمارس الانتحار المعنوي، وذلك في سياق تقليدية تضرب بأطنانها في نواحي الوعي العام المأزوم.

ومع صعوبة التصريح، ففي التلميح ما يغني اللبيب. إنها مراجع تحقيق الصفاء العدي بزمعها، وتدخل من يتماهى معها في تصورات متزجسة غاية التفرجس فيما يخص التصنيف العقائدي، هي تزعم - أو يزعم التقليدي من خلالها - أنها الوريث الشرعي للإسلام، وأنها الحق، وما سواها

قنبدة وضلال. تصح عقائد الآخرين بقدر اقترابهم منها، وينحرفون بقدر تذكروهم لمقولاتها. الجصيع يعرف أين توجد هذه التصورات المرضية، والتي تؤدي إلى نوع من الحدية العقائدية التي تقود في النهاية - بل وربما في البداية- إلى التكفير والتفجير.

ومع وضوح البعد الأيديولوجي الذي ينطلق منه هؤلاء الخوارج، وتحديدهم - بأنفسهم - المرجعية التراثية التي يمتاحون منها؛ إلا أننا نقف من هذه الأيديولوجية، وهذه المرجعية، موقف المتسامح في أحسن الأحوال، وموقف المعذر فيما سوى ذلك من أسوأ الأحوال. هناك (حالة) راهنة من التدين، وهذه الحالة لها امتداداتها التاريخية التي تتعاضد بها مع المرجعيات التأويلية لهذه الفئة، خاصة في بعض أبعادها. وهذا ما يجعل تفكيك خطاب التطرف يبقى ناقصاً في كثير من الأحوال.

ولا يخفى على الكثير منا الفرد الذي يمارسه بعض العقائديين لدينا في إدانة الإرهاب بصراحة وقطعية، وذلك بنسبتهم الحالة الإرهابية إلى الخطأ أو الجهل بالعبائد المتفق عليها، لتبثرة المبادئ من تلبسات الحالة. إضافة إلى أن البعض لم يصدر عنه إلى الآن تجريم واضح وحاسم للإرهاب عامة، وللإرهاب لدينا خاصة.

هذا التفاضل المريب من بعضهم ليس تجاهلاً لخطر الإرهاب، بقدر ما هو صيانة للمبدأ المشترك بينه وبين الإرهابي، أي حماية هذا المبدأ من أن (يمع) بزعمه. ولهذا : نراه يستنكر الفعل (الممارسة الإرهابية) دون الخوض في أبعادها العقائدية على نحو تفصيلي، وإنما بعموميات يكثر فيها مجال الاحتمال. أي أنه يراها مجرد خطأ في التطبيق المربط بسياق ما.

وفي ظني أن مواجهتنا الفكرية للإرهاب لا زالت هزيلة في كثير من ملامحها التي تظهر في الساحة الآن. فبينما حقق الشطر الأمني - ولا يزال - نجاحات باهرة في ميدانه، نجد أن الشطر الآخر (الفكري) لا يزال متردداً في بعض أطيافه. إن هذا التجاذب الأمني بقدر ما يبهج، بقدر ما يكشف عن رؤيتنا المحدودة للقضية، وأنها تتجه صوب الأمني المحسوس، أكثر مما تتجه صوب الفكري المضم.

ومن المؤسف أن يحدث هذا، مع أن القضية - كما أشرت - ليست مجرد جريمة منظمة، بحيث يمكن أن يردعها حجم التجاذبات الأمنية، والعقوبات القضائية الصارمة، بل هي عقائدية بالدرجة الأولى، إلى درجة تجعل المنخرط فيها لا تعنيه النتائج المتعينة، بقدر ما يعنيه ذات الفعل، يصرف النظر عن ماله ومآل جماعته.

ومع صعوبة حصر المحاور الفكرية التي يجب

التركيز عليها، من حيث كونها ذات تشعيات عقائدية شائكة، إلا أن هناك بعضاً من المحاور التي لها طابع العلاقة الخاصة بالموضوع. وبهذا يمكن أن يكون هذا (البعض) مدخلاً ذا طابع استقطابي، يتم من خلاله تناول القضية، في الوقت الذي يفتح فيه هذا التناول المجال لكثير من الإضاءات التي يجب أن يقوم بها المعنويون ذوو الاختصاص، كل في مجاله. وأهم هذه المحاور فيما أعتقد، ما يلي:

١ - مفهوم الجهاد. فالجهاد في مقارباتنا الفكرية، لا زال يطرح بعيداً عن التصورات المدنية المعاصرة. الرؤية الفقهية التاريخية لا زالت تحكم الطرح الديني في هذا السياق، وتجبره على أن يحكم الوقائع، أو على نحو أدق تجبر الوقائع على أن تستجيب - قسراً - للتفسير التاريخي.

إن الجهاد، مع كونه - في صورة من صورته - عملاً تطوعياً، إلا أنه لا يمكن أن يتم خارج المؤسسة العسكرية النظامية. أي أن الجهاد في القديم هو المؤسسة العسكرية في الحديث، مع أخذ فوارق المعطيات المعاصرة بعين الاعتبار. لم يكن الجهاد - إبان التشريع له - تقوم به جماعات دون نظام. وكان من يريد الجهاد يتقدم بطلب الانضمام إلى الجيش الرسمي، قريماً قبل طلبه، وربما رد، لسبب عسكري أو لسبب سياسي. ولم تكن هناك

نواقض الإسلام التي كانت ولا

تزال من محاور التفكير السلفي،

ومن آلياته الرهيبة في نفي

الأخر واقصائه، هي ذاتها التي

يستخدمها الإرهابي الخارجي

لتكفير الدولة والمجتمع

جماعات تطوع خارجة عن الإطار السياسي، بحيث تعمل لوحدها، إلا فيما بعد زمن التشريع، وهي من أسباب الاضطراب الذي لحق الأمة في معظم فتراتنا.

وقد عبّر بعض الفقهاء المعاصرين - وإن بأسلوب مختلف - عن هذه الرؤية، وذلك في إلحاحهم على أن الجهاد (أي عمل عسكري هننا) باطل، ما لم يكن تحت راية لها مشروعيتها السياسية، بحيث يعرف البعد الاستراتيجي لمثل هذا الحراك العسكري، كيلا يتم استغلاله لهذه الفئة أو تلك.

ومن العيب أن يتصور أحد - أو يَصور له - أن

الجهاد مجرد تطوع ذي مبادرة فردية، تتحكم فيه الرغبة الخاصة، بل هو قرار جماعي. ومن يريد الجهاد فعليه بالانضمام إلى المؤسسة العسكرية النظامية، والتي لم تنفخ عليها المليارات من أموال الأمة ومقاتنها وأوقاتها واهتماماتها عبثاً. ومن حق المؤسسة أن تقبل أو ترفض طلب مريد الجهاد، وفقاً لأنظمتها الخاصة، كما كان هذا يحدث إبان التشريع، فليس كل من تطوع للجهاد تم قبوله، لمجرد أنه يريد ذلك.

إن الوعي المدني ذو طابع مؤسساتي. وخروقات العمل - أي عمل - التي تصدر على المؤسساتية إنما هي من بقايا البدائية القابضة في أعماقنا، وملهم من ملامح الانشداد الساذج إلى طرائق التفكير العاطفي. ولا شك أن جزءاً من إشكالاتنا الراهنة تكمن في أننا لا نزال نعول على القرارات والمشاريع الفردية، ولم تترسخ المؤسسة - كبنية - في وعينا العام بعد.

إن الجيش النظامي قد يمكث وقتاً طويلاً دون أن يخوض معركة على أرض الواقع. لكن هذا لا ينفي جهاديته، وأنه من العدة الشرعية، ولكنها العدة (التي لا تتمنى لقاء العدو) إكمالاً لشرعيتها. ومن الجديهي أن لا مؤسسة عسكرية دون مرجعية سياسية، مرجعية تنظم لها مشروعية وجودها في البداية (لأنها حالة عنف تحتاج لتبرير، والدول هي التي تتحكر العنف، ليتحول إلى عنف إيجابي، أو هكذا يفترض)، وترسم لها طريقها في معتكز الواقع، ذلك الواقع الذي لا تحكمه معادلات القوة العسكرية فحسب.

٢ - في مقاربتنا للمظاهرة الخارجية المعاصرة، يجب أن نذكر أننا أمام ظاهرة خارجية فريدة من نوعها. فهي بقدر ما تتفق مع الخوارج الأوائل في العقائد والأصول، بقدر ما تختلف عنهم في بعض مناحي السلوك. وأقصد هنا الخوارج المستترون (المكفرا تي الصامت)، دون غيرهم من أرباب العمل المسلح.

لقد كان الخوارج الأوائل صرخاء مع أنفسهم ومع غيرهم، حتى (القعدة) منهم لم تكن تسمح لهم أخلاقهم بالمهادنة، واللعب على أكثر من حبل. وربما كانت هذه هي الصنعة الوحيدة التي توفرت في المظاهرة الخارجية في طورها الأول. لكن، خوارجنا اليوم، وبخاصة القعدة منهم، لا يمتلكون قدراً من الشجاعة يسمح لهم بأن يحدوا مواقفهم من المجتمع على نحو واضح.

إننا نريد أن نعرف من هؤلاء الخوارج القعدة: هل نحن - أي كدولة ومجتمع - في نظرهم مسلمون أم لا؟! هذا السؤال ليس سؤالاً ترفيهاً، بل هو مصيري، لنا ولهم. وهم يعون أن

الإيجابية عليه بالنفي أو بالإيجاب، تحدد الكثير من الأحكام التي تحكم علاقتنا بهم. وأنا هنا لا أقصد موقفهم من عموم المجتمعات الإسلامية، لأنها في تصنيفهم العام - غير المفصل - كافرة، إما لأنها لا تحكم بما أنزل الله أو تسكت عن الحاكم في هذا الأمر، وإما لأنها بدعية أو مذهبية أو قبورية أو حزبية.. إلخ هذا الهراء، وإما لأنها لا تنكر كل ذلك.

٣ - يلاحظ أن المعالجة الإعلامية المرئية - في شقها الديني - تعتمد الوعظ في مخاطبة المجتمع، أو مخاطبة جماعات الإرهاب، أو المتعاطفين معهم من قعدة الخوارج. والمعالجة الإعلامية المرئية لها دورها الفعال في محاربة تلك الرؤى المتطرفة وخلق الرؤى المستنيرة، لأنها لا تختص بشريحة دون أخرى، ولأنها ذات وسائط مؤثرة في أعماق اللاوعي العام (الجمعي).

إلقاء المواعظ حتى وإن أثر في بعض الإرهابيين إلا أنه لا يسمش الإشكال الفكري، هذا الإشكال سيبقى مصنعاً منتجاً للرؤى المتطرفة، ومن ثم الإرهاب المسلح. الكلام عن حرمة دم المسلم والمعاهد لا يغني شيئاً في مثل هذه الحال التي نحن عليها، لأن ما يقع ليس بين طائفتين من المؤمنين اقتتلتا، لم تكفر إحداهما الأخرى، أي ليس حالة بغى، وإنما هي حالة تكفير من قبل المتطرف الخارجي للمجتمع الذي يحاربه.

هؤلاء الخوارج لو اقتنعوا أن الذي أمامهم مسلم لم يقاتلوه، لأنهم يعرفون - كما نعرف تماماً، ولا يحتاجون لمواعظنا في هذه الناحية - حرمة دم ومال وعرض المسلم والمعاهد. المشكلة تبدأ، عندما لا يرون مسلمين، بل يرون مرتدين، يجب إقامة الحد عليهم، ومن ثم فكل المعاهدات التي أبرمناها مع غيرنا معاهدات باطلة، والمعاهدين بواسطتها لا ذمة لهم وعهود تحميمهم. وبهذا يستحلون دماءنا ودماء المعاهدين من غير المسلمين، ويصبح الوعظ الساذج بحرمة دم المسلم أو المعاهد نوعاً من العبث، لا يفي إلا

في تزيئة أوقات الفراغ التلفزيوني.

إشكالية هذا الوعظ - إضافة إلى عدم جدواه - أنه يدعم - دون وعي منه - بعض المراكز الأساسية التي تحكم مجمل الوعي الإرهابي، ومن ثم للتنظيمات الإرهابية، كمفهوم الطاعة مثلاً. وهو مفهوم لم يعد له في المدنية المعاصرة ذات المفهوم القديم الذي يراد تكريسه، ولكن المنظمات الإرهابية كافة تعمل من خلاله في خلابها العقودية التي لا كينونة لها بدونه.

٤ - خطبة الجمعة كمؤثر إعلامي توعوي، وديني في الوقت نفسه. هذا المجال الإعلامي

لا زال يمارس بمنتهى التقليدية إلا فيما ندر. لا زال الخطاب السلفي التقليدي هو المهيمن، من حيث مجمل الرؤى، ولا زالت طرق معالجة الحدث الراهن تنحسب منحنى لا يمت إلى معطيات الواقع بصلة، بل هو اجترار للماضي، وقائع وأفكاراً. ومعنى هذا، أن الخطية لا تزال تعود الجماهير على الآلية نفسها التي تعود المتطرف فيها أن يتناول واقعه ونصوصه. فلا خلاف - إذن - في طبيعة التفكير، وإننا في توجيهه!

كل من يصلي الجمعة! يدرك أن وزارة الشؤون الإسلامية لم تكشف رقابتها على خطبة الجمعة، من حيث كونها ليست تعبيراً عن رأي فردي، ذي طابع فكري عام، لا يجوز تجييره للرسول الخاصة. والواقع يحكي أن المنبر الديني العام أصبح مجالاً لاجتهادات الخطباء الكرام، وكل واجتهاده! ولا يخفى أن (كثيراً) منهم يقوده الحماس العاطفي أكثر مما يقوده منطق الاجتهاد الفكري، هذا إن كان قادراً على الاجتهاد!

ولا حل لهذه الإشكالية - فيما أرى - إلا بأن تصاغ الخطب والأدعية المرفقة على نحو مؤسستاتي، منظم من قبل مختصين - دينياً وفكرياً وسيكولوجياً - دائمين، لا مرحليين، تكون وظيفتهم كتابة الخطب المتنوعة، والمتباينة طولاً وقصراً. ولابد أن تكون على مستوى عال من الاتساق فيما بينها، كي لا

الخوارج أكبر من مجرد

مجرمين أو مفسدين.. هم

جماعة مؤدجلة؛ تلغي

الإسلامية عن المجتمع حكماً،

وتخرج عليه بالتنظير وبالعمل

المسلح بوصفه كافراً محارباً!

يتناقض الخطاب الديني كما هو واقع الحال. ولن يواجه الخطيب أي حرج، عندما تكون هذه الخطب على درجة عالية من الكثرة والتنوع، بل ستجند حمل عبء أمانة الاختيار. كما أن يواجه الجمود الفكري الذي يخشاه البعض، إذ أن ذلك يستدعي أن يشارك الخطباء المتميزون في صياغة الخطب المقررة على الجميع، وسيكون الحافز في هذه الحال أشد، لاتساع دائرة المستفيدين.

بهذا الاقتراح - فيما لو تم تفعيله - تقضي على الاجتهادات الفردية التي تزرع الاضطراب في الشأن الديني، وهو الشأن الذي

يتغيا - في مقاصده العامة - الاتحاد والاتساق في الخطوط العريضة (المصيرية). ولا شك أن هذا سيقال من حجم السليبات، التي بقيت الوزارة المعنية عاجزة عن متابعتها إلى هذه اللحظة.

٥ - المؤسسة الأكاديمية لا زالت تواجه الكثير من الحرج، وخاصة مع بعض الأقسام الشرعية، والعقائدية منها على وجه الخصوص. لا زال كثير من منسوبي هذه الأقسام - وبعضهم له جماهيره الواسعة خارج الحرم الأكاديمي - لم يحدد موقفه على نحو واضح من الإرهاب، وخاصة من شيطان الإرهاب الأكبر (بن لادن) ويسرون أكثر مما يعلمون، بل يتخذون المناابر الجامعية التي يتقاسمون على سد فراغها أعلى الرواتب قنوت تأثير في العقول الناشئة، ويجعلون الإرهاب - من خلالها - جهاداً، أو في أحسن الأحوال، جهاداً في غير موضعه!

لماذا لا تتم صياغة وثيقة عامة تُجرّم الإرهاب، وتدين المنظمات الإرهابية بأساساتها، وتحدد رؤوس العمل الإرهابي العالمي بأسمائهم، حتى لا يكون هناك مجال لخلط الأوراق، وبعد ذلك تعرض على من يتصدون للتأثير في الرأي العام من خطباء وأساتذة جامعات، ليوقعوا عليها، ومن ثم تعلن أمام الجماهير. ومن يرفض، فعليه أن يحدد - بوضوح - سبب رفضه، ليميز الحبيث من الطيب.

٦ - هناك (فئة) تعلن عن نفسها بين الحين والآخر، وتزعم لنفسها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتجتمع في هذا المكان أو ذاك، لتصدر بيانات الاعتراض، ولتقدح في الأشخاص. هذه الفئة، هي من مرجعي البيانات، ومجمل نشاطها يسعى لطلبتي المجتمع. فمنذ قرار (الدمج/ دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات في وزارة التربية والتعليم) وإلى هذه الساعة لم يقر لها قرار، وهي - في كل اعتراض - تصور المجتمع في صورة لا تتبعد كثيراً عن تصوير جماعات التكفير والهجرة لمجتمعاتها.

نشاطها الميداني موجود، وهي خطيرة، حتى على علماء الدين الرسميين الذين لا يوافقونها، كما أن نشاطها عبر وسائل الإعلام السرية (الإنترنت) أصبح كبيراً، إلى درجة تقرب من الهيمنة على بعض المواقع. لا بد من تعرية مقولاتها علانية، كما أنها تطرحها علانية. لا بد من كشف روح الوصاية التي تتلبس سلوكها، حتى لا يتخذ بدعايتها من تأخذ بلبه ومضات الزيف، لمجرد أنه موشح بالنصوص.

أم القرى: ما أرخص الإنسان!

أمّ القرى ويح القرى
من كلّ مأجورٍ خوونٍ
العارِ ناراً في وتيني
ما للقرى أغفتُ على
تركتك وحدك للجنّة
وللرصاص وللمنون
في كلّ منعطفٍ شهيدٌ
تحرّر وشهيدٌ دين
واقسوة المأساة حين
تغيبُ في حلّك الشجون
سرتُ حياة الأبرياء
وعزّة الوطن الحنون

★ ★ ★

أمّ القرى كيف استحال
الوردُ شوكةً في يميني
همّ يقطعونَ يدي أمام
العالمين ويسرقوني
وهمّ الأولى يزنونَ في
وضّح النهار ويرجموني
قلّد صيروا الإسلامَ سيفاً
في رقاب المسلمين

★ ★ ★

أمّ القرى لا ترجفي
بالحادثات ولا تهوني
أمّ القرى مازال لي
أملٌ ترسخ في يقيني
فالفجرُ في رحم الليالي
السود يكبرُ كالجنين
وغداً سينشرُ في المشارق
راية النصر المبين

خلّ الشموع على جفوني
تسقي بأدمعها عيوني
خلّ النجوم تهلّ كيف تشاء
في زمن الجنون
أنا لا أرى إلا الدماء
تسيلُ في وطني الحزين
قتلت بسيف الآثمين
قداسة الحرم الأمين

★ ★ ★

رشف الشموس على جفوني
لتضئ معتمة السنين
قد صارت المأساة بركاناً
تنورُ به لحوني
يا من رأى الأقمار تسبحُ
في بحار دم وطني
أين التفت رأيت أجساداً
معقّرة الجبين
والكعبة الشماء تنرفُ
بالدماء وبالأثين
نسي الحمامُ هديله
بين الأباطح والحجون
وتجرّد الزيتون من
ريعانه ومن الغصون

★ ★ ★

واقسوة المأساة ما مرّت
بذهني أو ظنوني
ما أرخص الإنسان في
بلد المجازر والسجون
ما زال محكوماً بنزوة
محرم وأخي مجنون

★ ★ ★

آل زين العابدين

زين العابدين بن محمد علي (١٢٨٧-١٣٠٠هـ)

زين العابدين بن محمد علي بن عبدالله بن محمد بن عبدالشكور المكي الحنفي. العالم، الأديب، الشاعر، الوزير، وكيل أهل الحرمين في عهد الشريف محمد بن عون، ورئيس ديوان الشريف عبدالله باشا.

ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وقرأ على الشيخ عبدالله سراج، والشيخ جمال مفتي مكة المكرمة وعلى والده؛ وجد واجتهد فحاز طرقات في علم الأدب. أحبه أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله فقرّبه وأدناه منه لما رأى فيه من الأهلية في الإنشاءات واللمهجة الفصيحة وحسن الخط والمفاكة في المحادثة، وكان من أخص الخواص لديه والممول عليه في إرساء الجوابات (من) الشريف عبدالله) إلى السلطان والوزراء وغيرهم من الكبار.

ترجم له الحضراوي في كتابه نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر فقال: (كان فريد الزمان في النباهة والبلالة والبيان، وكان وجهياً عند الأمراء، متكلماً أدبياً له إطلاع وبيان، مدح الشريف عبدالله باشا بقصائد غرر، فمُنح عنده القبول - إلى أن قال - تولى وكيلاً لأهل الحرمين بمصر مدة وبالإستانة مدة، وكان منطقياً لا يتوقف، ورئيساً لا يستنكف ولا يتأنف، محبباً عند أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله باشا بن عون).

له جملة محاورات ولطائف وقصائل وخصال حميدة، وله أجوبة مسكتة بهية، كان له قصر جميل في حارة الباب ببروشان ضخم (هذه مؤخر في أواخر خمسينيات القرن الرابع الهجري) وكان الشريف عبدالله باشا يزوره في قصره ثالث أيام عيد الفطر المبارك مصرًا، فطلب من الشريف أن تكون الزيارة طيلة اليوم فوافق الشريف على دعوته، وقال إن كان العيد انتهى اليوم إلا أننا نعتبر يوم الرابع عيداً لحارة الباب. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (١٣٠٠هـ).

علي بن زين العابدين (١٢٧٢-١٢٨٣هـ)

علي بن زين العابدين بن محمد علي بن عبدالله بن محمد بن عبد الشكور آل زين العابدين. عالم أديب، وشاعر. تخصص في المحاماة ومارسها بحذق ومهارة حتى برز كثيراً من المحامين في عصره. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وأخذ العلم عن أبيه وعن علماء المسجد الحرام،

وعرف بالفصاحة والجرأة في الحق وحسن الخط، مارس المحاماة في المحاكم الشرعية، ونبغ وظهر فيها فكان له ذكر حسن محمود في أهل مكة المكرمة والمحافل الشرعية، والأوساط الأدبية، إذ كان شاعراً يعتد به، وكان يذكر أنه وقع خطأ من الشريف حسين، وأنه كان يبيت الجواسيس في أرجاء مكة ليعلم ما يُقال عنه، وكان أحياناً يتنكر في لباس المساكين ويقبّع بجانب المجالس الملكية التي كثيراً ما تقام أمام دور أصحابها.

وكان للمترجم مجلس في حارة الباب يومه رجال من العلماء ورجال الفكر. لمح الشيخ علي الشريف حسين بن علي منتكراً يجلس خلف المجلس المنعقد أمام دار آل زين العابدين بحارة الباب. فلما رأى المترجم الشريف حسين محتجباً في ثياب التنكر عرفه واغتمت فرصة ليقول رأيته في تصرفاته، وتكلم كثيراً ما في قلبه ولم يحرك الشريف حسين ساكناً، ثم أنسل من مكانه. في اليوم التالي طلب الشريف حسين المترجم له، وسأله ماذا كنت تقول ليلة البارحة في مجلسك؟ فقال: كنت أقول الحق، قال: بل كنت تقترى، قال: والله لم أقل إلا الحق. فصرفه من مجلسه وأصدر أمره بمنعه من المحاماة وعيّنهُ مستنطقاً بجدة (وكيل نيابة يقوم بالتحقيق مع المذنبين).

وباشر عمله في جدة فترة من الزمن، ثم طلب من الشريف حسين إعادته في المحاماة فسمح له على أن يبقى بجدة. ولم تمض فترة طويلة على الشريف حسين من جرأة مرضاعته التي كان بعض القضاة يعرضونها عليه فأمر بتعيينه قاضياً في ينبع التي كانت إذ ذاك بمثابة منفى. وكان الشريف حسين إذا أراد أن يبعد مواطناً له قيمته عيّنهُ في وظيف تليق بمكانته في مكان بعيد، مثل ينبع أو غيرها من القرى النائية. رجع إلى مكة المكرمة سنة ١٢٤١هـ مستقبلاً، وتوفي رحمه الله سنة ١٢٤٣هـ بمكة المكرمة.

زين العابدين بن علي بن زين العابدين (١٣١٠-١٣٥٠هـ)

زين العابدين بن علي بن زين العابدين بن محمد علي الحنفي المكي. عالم فاضل فقيه، شاعر ومحام. ولد بمكة المكرمة ونشأ وتعلم بها وإخذ عن والده وعلماء عصره. نبغ في المحاماة نبوغاً منقطع النظير. صحب أباه في المحاكم منذ كان في الخامسة عشر، واستطاع كتابة الدعاوى الشرعية في سن مبكرة، فلمع نجمه فيها، في مكة وجدة، وتقاطرت عليه جموع من اصحاب

القضايا، وكان لا يقبل الدخول في قضية إلا بعد اقتناع تام بنزاهتها وصدقها، ولم يخسر قضية قط.

دخل في قضية كبيرة أعجزت كثيراً من المحامين، وقبل أن يكسبها بالحكم الشرعي، سعى بعض المتنفذين لدى الشريف حسين بن علي وأقنعوه بأن زين العابدين لا يستطيع أحد أن يقف أمامه، فهو يقبل الحق باطلاً والباطل حقاً، فسجن ستة أشهر دون تحقيق أو تدقيق. وفور الإفراج عنه استأنف القضية بعزيمة قوية لم يخش حاكماً ولا ظالماً، وكسب القضية الشائكة.

كان من أوائل من اشتغل بتأسيس شركة السيارات للنقل في المملكة، وكان شريكه الشيخ عمر بن رحمهما الله. اشتهر بكرمه وسخاء يده، فكان ينفق كمن لا يخاف فقرًا. أحبه الناس وأشادوا بذكره في كل محفل. توفي رحمه الله بمكة المكرمة، وهو والد اللواء علي زين العابدين شاعر الجيش ورئيس هيئة العمليات الحربية بالجيش في السبعينيات من القرن الرابع عشر الهجري.

محمد علي آل زين العابدين (١٢٩٥-١٣٦٥هـ)

محمد علي بن زين العابدين، المكي الحنفي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وأخذ العلم عن والده وعلماء عصره. التحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها. أثر المحاماة أسوة بأبيه، فنبغ فيها، وأصبح هو وأخوه زين العابدين قطبين كبيرين في المحاماة، إلى جانب قطبين آخرين من محامي مكة المكرمة هما الشيخ محمد لبني والشيخ عرابي سجيئي.

عمل بالتجارة في قطاع المواد الغذائية فنجح نجاحاً مرموقاً بفضل الله. ثم عمل وكيلاً لأوقاف الأشراف آل غالب ومحامياً عنهم. كما عمل مستشاراً شرعياً بمديرية الأوقاف العامة بمكة المكرمة (وزارة الأوقاف حالياً).

عمل عضواً بالمجلس البلدي بمكة المكرمة الذي كان يرأسه السيد طاهر الدباغ رحمه الله. عمل عمدة لمحلة المسفلة؛ وكان يقوم بكل هذه المهمات الفاعلة حتى بلغ السبعين من عمره. توفي البطائن رحمه الله.

(١) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشور النور والزهر، ص ٢٠٠؛ الحضراوي، أحمد بن محمد. نزهة الفكر، ج ٥، ص ٣٣٥؛ غازي، عبدالله بن حمد. نظم الدرر، ص ١٢٢.

وطن وملوك مكروهين!

الكويتي يهيم بوطنه، وإذا ذكرت الكويت يقوم من كرسية طرباً لسماع إسمها؛ والإماراتي يفتخر بدولته، والسعودي يتقيض بمجرد أن يدخل أجواءها عبر الطائرة.

أقرأوا تعليقات المواطنين السعوديين حول هذه القضايا، لتعرفوا أن من أضعف الوطنية هم آل سعود ومشايخ الوهابية. وبعد هذا يأتينا عبدالله ليقول: (وطنية ابنانكم خفيفة... ما هم حاسين بالوطن)!

السؤال: لماذا هم كذلك؟

إن وطناً يتسمى بعائلة مالكة ويجبر الجميع على الإنساب إليه لهو وطن آل سعود وليس وطن المواطنين؛ الذي يودون الدفاع عنه.

قال الأمير طلال لمجموعة من الكويتيين المتواجدين في السعودية أثناء احتلال صدام للكويت: لو دخل صدام السعودية لوقف الجميع معه، بعكس ما فعلتم أنتم!

كلمات

(فارص آل شويل): إني أنا المعزز بالله فارس بن أحمد بن جعمان بن علي آل شويل الصنعي الزهراني الأزدي، أعلنها أمام العالم أجمع، أن جنسية آل سعود موضوعة تحت قدمي، فلست بسعودي، ولا أعترف بهذه الجنسية لأحد من الناس، فأنا مسلم من المسلمين قرأت التاريخ فلم أجد فيه شيئاً اسمه جنسية، بل كان المسلم يتحرك في دار الإسلام حيث شاء لا حدود تحده، ولا جوازات تستوقفه، ولا وطن طاغوتيا يعبد من دون الله، وأنا من آباء معروفين وأسرتي معروفة، وهي من القبائل العربية المعروفة من بني حسن إحدى قبائل زهران وقبيلة زهران تعود للأزد، فلست من آل سعود، ولا يحق لآل سعود أن ينسبوا الناس إليهم، والعالم أجمع يشهد أن كل الناس يعودون لبلادهم وأمصارهم، أو قبائلهم وعشائرهم، أو أسرهم، إلا في هذه الدولة المسماة بالسعودية ينسبون الناس فيها لهذه الأسرة الحاكمة.. وأنا أدعو الناس في جزيرة العرب إلى عدم الرضا باستخفاف هذه الأسرة الحاكمة بهم، وإلى تذكر ماضيهم العظيم، وأن يقوموا قومة رجل واحد على هؤلاء الطواغيت الذين أهانوهم وأذلّوهم وشوهوا صورتهم أمام الناس.

(د. عبد الله الحامد): إن بعض الأمراء في الأسرة المالكة، يتحدثون ويتصرفون وكأنهم من جنس المالكة، وكأنهم يستوحون من عبارة الشعب السعودي، أنهم يملكوننا وأنهم بالسيف يربوننا، وبدلاً من أن يدركوا تسميتنا بالشعب السعودي خطأ ينبغي تصحيحه ما دام يفهمون (ولي الأمر) هذا الفهم، على أن الأمر الطبيعي أن ينسب الحاكم إلى الشعب، فيقال الرئيس المصري والسوري واليمن والملك الأردني والمغربي، أما عندنا فالأمر الطبيعي أن ينسب الشعب إلى الأسرة الحاكمة، فيقال الشعب السعودي: وماذا نجد من المضحكات * ولكنه ضحك كالبكاء

■ مات الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات، فتحسّر المواطنون على موته، وبكوه بكاءً مرّاً، ودخل الشعب الإماراتي في عزاء متواصل لمدة غير قصيرة.

ومات الشيخ جابر الأحمد الصباح، فظهرت فورة عاطفية جارفة تجاهه من شعب الكويت بمختلف شرائحه وبمختلف أطيافه السياسية.

وحدث ذات الأمر مع أمير دبي الشيخ مكتوم.

لكن حين مات فهد، لم تبهك العيون ولم تأسف لرحيله الأنف، بل كان البعض قد شعر بسعادة غامرة لرحيل ملك يمثل علامة فارقة في تاريخ البلاد في جانبها السيء.

أطلق الإماراتيون والكويتيون على أمرائهم وهم أحياء صفة استذكروها بعد موتهم: فهم أمراء القلوب، وهم المحبوبون، وهم الزهاد والمتواضعون. ولكن الملك فهد كان مسببة في حياته وفي مرضه وفي مماته، كان مثار تهكم وسخط وتعليقات ساخرة: ولا أدلك على ذلك عشرات النكات التي حكيت حوله، والصفات التي أطلقت عليه!

لماذا يعشق الآخرون ملوكهم، ويحبون دولتهم، ويرتفع لديهم مؤشر الولة بالوطن والإعتراف بالروح الوطنية؛ في حين لا يذكر الملوك السعوديون إلا وصفات الفسق والفجور والتهب والإجرام تلاحقهم، ولا يذكر إسم أمير إلا وترتفع الأكف داعية العلي القدير للخلاص منه، كما حدث بالذات مع فهد.

دعك من افتعال ألفاظ وعبارات: خادم الحرمين، والمغفور له، وغيرهما؛ فهد لا تقال ولا تكتب في الغالب إلا خشية أو تملقاً، اللهم إلا من قبل النزر اليسير من النجديين المنتفعين من حكم آل سعود.

والسؤال: لماذا لم يحب الشعب حكماءه، أو ملوكه، والذين عادة ما يهدون الشعب بالسيف الأمل؟

لماذا لم يستطيعوا أن يفرسوا حبهم وولاءهم في قلوب مواطنيهم كما فعل الآخرون؟

الجواب لأن آل سعود ينظرون إلى الشعب بلا تواضع: ويربون لبلاد مزرعة خاصة بهم وحدهم، ولا يعترفون بحق للشعب لا في ثروة ولا في أرض، بل يتفلسون عليه حتى بإلصال الكهرباء إلى منزله!

آل سعود لم يعرفوا التواضع، مع أن هذا الملك الحالي أفضل من سابقه. وملوك آل سعود لا يمتلكون عاطفة تجاه مواطنيهم، فيتألمون لأنهم، ويحسون بمصائبهم؛ لا يعززون أحداً ولا يحضرون مجلس أحد، ولا يعيشون مع العامة، وكل ما يعزفون عليه ما يسمونه بـ(المجالس المفتوحة) التي يغشاها طلاب الحاجة من النجديين في الغالب، والتي لا تحل مشكلة الأكثرية غير القادرة على الوصول إليهم، هذا إن أرادوا حل مشاكل تلك الأكثرية.

آل سعود يعتبرون أنفسهم جنس ملائكة، ويعتقدون - بخلاف شيوخ الخليج الآخرين - أن التمديد بالسيف، وعدم غشيان أماكن العامة بحفظ الملك هيبته (الموهومة).

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقيٌ مخزونٌ في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطقية، لكنه لا يلقى حقيقة أن المريض بالتطرف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواظنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشجع الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضا في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها في حجة).

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أع القرى وما جاورها قد أصابهم فرع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجدين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، ويتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بقطاع الحرمين الشريفين وإدارتهما، والذان من خلاتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضييق العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء يتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودية ودعوتهم الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأذى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات التجنيد الفعّالة لكل ما هو وطني، وكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالتنطع ومنطقه قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المعالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة تحد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





لوحة للفنانة صفية بن زقر